المنهجية في التحليل السياسي

المفاهيم، المناهج، الاقترابات . والأدوات

محمد شلبي
الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الجزائر 97

المنهجية في التحليل السياسي

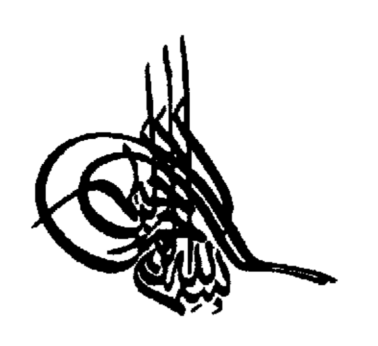
المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات

محمد شلبي

الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الجزائر 97



﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩) ﴾ [الأعراف: ١٧٩]

الاهداء

إلى أمي،،،

وخالي حسن،،،

وأخي علي،،،

وزوجتي،،،

أهدي هذا الكتاب، عرفانًا مني بفضلهم عليَّ، وتقديراً لمعاناتهم من أجلي

مقدمة

نحتاج في حياتنا العلمية والعملية إلى معرفة الكثير عن تعقيدات الحياة السياسية وتشابكاتها، وحركياتها، وتبدلاتها، وخصائصها. ذلك أننا نحتاج إلى معرفة الطريقة التي يتصرف بها أولئك الأفراد الذين يحتلون مواقع التأثير، ولماذا يتصرفون كذلك؟

ونحتاج إلى معرفة العناصر التي تجعل جماعة، أو تنظيمًا، أو حزبًا ما يبرز، وينمو، ويزدهر، ثم ينهار أو يضعف. ونحتاج إلى معرفة لماذا تتميز انظمة بقدر كبير من الاستقرار وتتميز أخرى بقلته او بكثرة الاضطرابات؟

كما نحتاج إلى معرفة لماذا يقبل الشعب على المشاركة السياسية في مرحلة من المراحل، ولماذا يحجم في مراحل وظروف اخرى؟ إن هذه التساؤلات وغيرها، تحتاج إلى وسائط تسهم في إزالة تعقيداتها أو على الاقل تزرع قليلاً من الضوء في نفقها المظلم، هذه الوسائط هي مجموعة من المناهج والاقترابات والمفاهيم والادوات التي تتضافر فيما بينها وتقدم للباحث أو الطالب أو المحلل السياسي دليلاً إرشاديًا يتبعه لإدراك الظواهر السياسية المختلفة، والتعامل معها، وسبر أغوارها. إنها مجموعة من المسالك تتيحها هذه المناهج والاقترابات، للوصول إلى الحقائق أو إزالة اللبس والغموض عن الكثير من العمليات السياسية وتفاعلاتها.

هذه المناهج والاقترابات تمكننا من تعريف المشكلات محل دراستنا تعريفًا جيدًا، وذلك من خلال تحديد المفاهيم بدقة ووضوح دفعًا للإبهام، وإرساء لأسس علمية ضرورية لخطوات لاحقة، كما تمكننا من الحصول على البيانات وتوليدها من مظانها عبر الوسائل والأساليب المسخرة لذلك. وكل ذلك من أجل بثّ المزيد من النور في محيط الظاهرة التي نسعى إلى تحليلها وتفكيكها، ومن ثم تفسيرها تبعًا لقواعد «علمية». وتمثل هذه الوسائط، ادوات وتصورات ورموزاً تمتلك قدرات الإدراك الذاتي للواقع الذي صممت من أجل تحليله وتفسيره، وهي بذلك تقوم بتقديم هذا الواقع الذي تدركه أو تدرك بعض جوانبه إلى الجهة التي تستخدمها وتتوقف صحة ذلك الإدراك وقدرة تلك الوسيلة على صدقها، وواقعيتها، وابتعادها عن التحيز والتمركز حول الذات. إنها تمثل رسول الباحث إلى الظواهر، ومن ثم، فإن صدق المعلومات التي يقدمها الرسول إلى المرسل تتوقف على اختيار هذا الاخير للرسول،

وما ينبغي أن يتوفر فيه من صدق وأمانة وفطنة، كذلك المنهج يقدم لنا من الحقائق ما يدرك هو وما يتضمنه هيكله من مكونات قد تعكس الواقع أو لا تعكسه. لذلك ينبغي الحذر عند التعامل مع هذه الوسائط، حيث إنها تتأثر بقيم أصحابها وبيئاتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، والسياقات التاريخية التي ولدت فيها. لذلك ينبغي أخذ كل ذلك في اعتبار الطالب أو المحلل أو الباحث. فلا نعجب إذا أدركنا قدرتها على التحليل والتفسير لظواهر في بلدان وعجزها في بلدان أخرى. وهذا لا يستدعي بالضرورة انحياز المنهج، وإن أمكن ذلك في الكثير من المناهج، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف بيئات ولادة تلك المناهج والواقع الذي تتناوله، وعناصر تكوينها ومدى استيعابها لمتغيرات جديدة، إلا أن ذلك كله لا يمنع الإفادة من تلك الوسائط التي تتميز بانفتاحها ومرونتها لاستيعاب متغيرات جديدة، ويتوقف استخدام تلك الوسائط على قدرة الباحث والمحلل على إعادة صياغتها بما يناسب خصوصية مجتمعه.

ولقد حرصت على أن أقدم هذه الاقترابات والمناهج الغربية المصدر دون تلفيق، وعرّفت بولادتها وتصوراتها دون تحيز. وقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول: تناولت في الفصل الأول المفاهيم، وفي الفصل الثاني خطوات البحث، وفي الفصل الثالث المناهج، وفي الرابع الاقترابات، وفي الخامس الأساليب والأدوات.

وفي الختام أقدم شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور محمود إسماعيل والدكتور باهر عتلم اللذين فتحا لي مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، كما أقدم شكري إلى الأساتذة: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل والدكتور نصر عارف والدكتور أحمد ثابت على فوائدهم العلمية، وأشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب على ما هو عليه.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي وأن يتجاوز عن سيئاتي إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد شلبي

القاهرة في ١٩ يوليو ١٩٩٦م.

الموافق الجمعة ٤ ربيع الأول ١٤١٦هـ

الفصل الأول

تحديد المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم ركنًا أساسيًا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يُعد متطلبًا ضروريًا لذلك؛ لهذا ارتضيت أن أبدأ بتحديد بعض المفاهيم التي يكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه الدراسة.

١- العلم: «إن العلم يعد نشاطاً إنسانيًا هادفًا، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث (الذي يعرف بأسماء كثيرة، مثل «الطريقة العلمية»، و«طريقة الملاحظة والافتراضات الممكن إثباتها» .وهدفه هوالتوصل إلى معرفة الأشياء غير المرئية (الأشياء المتماثلة، والقوانين، والعلاقات، والأسباب، والحقيقة) على أساس أسلوب الملاحظة (الأشياء، والأحداث، والعمليات)[1]. وهناك تعريف آخر للعلم هو (المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر وأصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة»[2].

وهناك من يرى في العلم كمًّا من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة[3].

ولعل مرجع الاختلاف هو الخلفيات المعرفية التي تتحكم في رؤية الباحثين، ويضاف إلى ذلك التطورات المتلاحقة التي أصابت مفهوم العلم وأثر الثورات العلمية في النماذج المعرفية السائدة. فالعلم نشاط إنساني هادف ومنظم يحدوه الكشف عن الحقيقة كما

---

(١) محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 11، (القاهرة: مكتبة وهبة، (١٩٩٠)، ص ١٩.

(٣) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ٢٤.

يستهدف الفهم والتفسير.

٢ـ السياسة: السياسة عند العرب المسلمين تعني: الرياسة، وساس الأمر سياسة: قام به: والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه[١]. فالسياسة في المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، يقول الماوردي: «وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه..... تدبر غيرك من الرعايا، وتتدبر بغيرك من الملوك، فأنت سائس ومسوس... وبيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك واعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أسٌ وهو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع»[٢].

ويقول أيضًا: «إن قواعد الملك مستقرة على أمرين؛ سياسة، وتأسيس فأمّا تأسيس الملك فيكون في تثبيت أوائلة ومباديه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره فتشمل على أربعة قواعد؛ وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال»[٣].

ويقول الشيزري: «لما كانت الرعية ضروبًا مختلفة، وشعوبًا مختلطة، متباينة الأغراض والمقاصد، مفترقة الأوصاف والطبائع، افتقرت ضرورةً إلى ملك عادل يقوِّم أودها، ويقيم عمدها، ويمنع ضررها ويأخذ حقها ويذب عنها ما أشقها، ومتى خلت من سياسة تدبير الملك كانت كسفينة في البحر اكتنفتها الرياح المتواترة، والأمواج المتظاهرة قد أسلمها الملاحون واستسلم أهلها إلى المنون»[٤].

---

(١) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، جـ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة ١٩٥٦؛ ص ١٠٨.

(٢) ابو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة، ١٩٨٦ص ٣٩ـ٤١.

(٣) ابو الحسن الماوردي: تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق رضوان السيد(بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص ٢٠٣ـ٢٠٧.

(٤) عبد الرحمن الشيزري: المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسي، (الأردن، الزرقا: مكتبة المنار، ١٩٨٧) ص ص ١٦٣-١٦٥.

أما ابن عقيل الفقيه الحنبلي، فقد عرف السياسة: «السياسة ما كان فعْلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي»[١].

نستخلص مما سبق أن مدار السياسة حول الرعاية والتدبير لشئون الناس وهدفها تحقيق الصلاح.

وتعرف السياسة لدى المدرسة الغربية بأنها «فن حكم الدولة» كما جاء في دائرة المعارف الكبرى، كما يعرف علم السياسة بأنه «علم حكم الدول أو دراسة المبادىء التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات في علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى[٢].

وهناك تعريف آخر للسياسة «هي العملية التي خلالها تصنع الجماعة القرارات، ومفهوم الجماعة يمكن أن يضيق فيشمل الأسرة أو يتسع للجماعة الدولية، كما أن القرار السياسي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف، والنقاش، والتراضي، والمساومة أو عبر التصويت»[٣].

أما هارولد لاسويل؛ فيعرفها «السياسة من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ ويذهب إلى القول: إن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائمًا النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير[٤].

والمستخلص من تعاريف علم السياسة لدى المدرسة الغربية هو تمحورها في الأغلب الأعم حول محورين رئيسيين، وهما: محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها، وقد شهد تعريف علم السياسة تطورات

---

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٣)، ص ١٣.

(1) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (لبنان: بيروت، ١٩٨٦)، ص ص ٩ـ٧.

(3) Rod HAGUE, MARTIN HARROP,COMPARATIVE GOVERN-MENT SECOND EDITION, (U.S.A: Humanities press international, 1990), p.3.

(4) Harol.lasswel, politics: who? gets what? when? How? (NWe york: Miridian Book, 1958), p.13.

عديدة، بسبب التطورات العلمية، والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل والتطورات، ففي العصور المتقدمة كان التركيز على الدولة وأشكالها وطرق تسيير هياكلها، والعلاقات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم الجماعة مع مطلع القرن ثم بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية وهكذا تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة[1].

٣ـ المنهج: المنهج والمنهاج: الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضًا سلكه[2]. قال الله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.[3] قال القرطبي: المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والمنهج، أي البين[4].

وفي الاصطلاح الحديث يشير المنهج إلى: (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)[5].

والمنهاج كما يراه حامد ربيع: (هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد مسبقًا) ومناهج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسك الظاهرة وكشف هويتها، اما الوسائل فهي الادوات التي نمتطيها لنصل إلى الحقيقة[6].

وهكذا نلحظ ان حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل اي القواعد المتبعة والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ويتسع تعريف المنهج ليتضمن أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب

(1) Mary grisez kweit, and Robert w. kweit, concepts and methods for political analysis, (U.S.A: Printice -hall INC, 1981), pp. 9-15.

(٢) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح (لبنان، بيروت: المكتبة الاموية، ١٩٧٨)، ص ٦٨١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) محمد بن احمد القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، جـ 6، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤) ص ٢٠٢.

(٥) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، طـ٣ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧) ص ٥.

(٦) حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، (محاضرات القيت على طلبة كلية الاقتصاد للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠)جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة. ص ٦.

والاختبارات، وبناء النماذج والنظريات، وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات[1].

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تجمد على حال واحد، ذلك أنها تؤثر في الظواهر التي تدرسها، كما أنها تتأثر بها، إذ عبر المنهج ننظر إلى الظواهر وخلالها نقترب منها لسبر غورها، وكشف علاقاتها وارتباطاتها. والمناهج تستطيع أن تقدم لنا صوراً حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على استيعاب جميع المتغيرات، وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من الحقائق تاتي مبتورة ومشوهة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على ابعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث. وتتعدد المناهج بتعدد الظواهر محل البحث والدراسة، وقد يصلح منهج للتعامل مع ظاهرة ولكنه قد يعجز مع اخرى. كما ان المنهج يضمر الخلفية الثقافية والاجتماعية للبيئة التي ولد فيها، والنسق الفكري الذي يكتنف صائغه والنموذج المعرفي الذي ساد تلك الحقبة التي ظهر فيها، ومن ثم فإن ضرورة التعامل بحذر مع اي منهج لا مفر منها عند استخدامه في بيئته وبالأحرى في البيئة المتباينة مع بيئة ولادته، وإمكانية إعادة تفكيكه وصياغته من جديد ليلائم الحقائق الجديدة. ويلعب النموذج الفكري دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن المنهجية تقوم بدور (الواصلة بين عناصر ثلاثة هي: الإطار المفاهيمي أو المرجعي – تقنيات البحث ووسائله – الخطوات المنطقية والإجرائية التي تتم بين العنصرين)[2] كما يلعب المنهج دوراً مهمًا في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، ويساعدنا على الحصول على البيانات، ونقل تلك النتائج إلى المشتغلين بالبحث[3]. كما يقوم المنهج بوظائف التوقع والوصف، وصياغة المفاهيم، والمنهجية الفاعلة هي التي تجعل صاحبها قادراً على البحث والتحقق، والكشف والاختبار، للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون اداة منهاجية، والمنهاجي المقتدر وحده يستطيع أن يحكم على مناهج الغير ومدى

(1) Abraham Kaplan, the conduct of inquiry, (pennsylvania: chandler publishing company, 1964), p. 23.

(٢) مصطفى ناجي، «النظرية والمنهجية والتقنية» في جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، (الكويت: دار العروبة، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٧.

سلامتها، كما يستطيع أن يحكم على منتوجاتهم المعرفية (المعلومات المكتشفة)، كما تعمل المناهج على توليد المعارف عن القضايا التي كانت قبل ذلك في عداد المبهمات، بالإضافة إلى كون المنهج يقوم بدور رئيس في بناء النظرية أو اختبارها أو إعادة صياغتها.

٤- المدخل أو الاقتراب APPROACH: «يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة»[١]. كما يمكن تعريفه: «فالمدخل يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث»[٢]. يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة. والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع: فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، والحروب الأهلية، والمظاهرات، والاغتيالات السياسية، وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسئولين عن عملية صنع القرار.

كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها، وفقًا للاعتبارات البيئية أو الايدلوجية[٣]. ويستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويُعينُهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فإن الاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة. والاقترابات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها،

(1 , 2) Vernon van dyke, political science, A philosophical analysis, (stanford university press, california 1960), pp.34, 114.
-محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة ١٩٧٨)، ص ١٥٧.
(٣) محمد محمود ربيع، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

ويتناول عدداً كبيراً من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائي الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، وهناك اقترابات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناولها عبر ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب – واقتراب السمعة – واقتراب صنع القرار[١]. فالاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وهكذا فإذا كان العامل الذي جلب اهتمامنا سياسيًا، نسبنا الاقتراب إليه وأطلقنا عليه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصاديًا، كان المتبع هو الاقتراب الاقتصادي وهكذا[٢].

والاقتراب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية مُعيّنة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[٣].

والاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ومن ثم يتوجب على متبع اقتراب معين سبق لغيره استخدامه، أن يتعامل معه بحذر، ويعمل على اختباره واكتشاف خلفياته، إذا قدر لعمله أن يتوّج بالنجاح.

٥- النموذج: MODEL: هو «عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أيْ أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع»[٤]. والنموذج هو «أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم

(١) فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ص ٩-٨.
(٢) عبد المعطي محمد عساف، ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٤) ص٥٣.
(٣) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات، جامعة قاريونس، ١٩٩٤)، ص ١٠٤.
(٤) محمد زاهي المغيربي، المرجع نفسه، ص ١٠٥.

على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية، بمعنى أنها تُعنى بالتغير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث إن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيًا التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالبًا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي »[1].

إن فكرة النموذج انتقلت إلى الدراسات الاجتماعية ثم السياسية من عالم البيولوجية، حينما حاول علماء الاجتماع أن يستفيدوا من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وركزوا على الأطر المنهجية التي حملت الكثير من مفاهيمها إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية، كمفهوم النظام، والنموذج. لقد شبه الاجتماعيون المجتمع بالكائن الحي وأحدثوا تناظرًا بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمناظر للواقع المعقد وتبسيط له، رغبة من الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناظر له. والنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما. وتلعب النماذج أدوارًا في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للموضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح مشاكل جديدة للبحث[2]. والنماذج ذاتها تعبًا بالمضامين الايديلوجية التي يعتنقها صانع النموذج، ومن ثم فإن استخدام النموذج يستدعي الحذر. لقد تعددت صور النماذج في علم الاجتماع فهناك نموذج « تالكوت باسونز»، وفي الاقتصاد نموذج « ليونتيف» وفي العلوم السياسية نموذج « ديفيد إستون» وفيما يلي نموذجه المبسط لعمل

(١) محمد السيد سعيد «المؤشرات، المقاييس، النماذج» في ودودة بدران (محرر): البحث الإمبريقي في الدراسات السياسة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(2) A. lee Brown, rules and conflict, in introduction to political life, (New york: prentice - Hall. INC, 1981), pp. 136 - 137.
ينظر أيضا -Monte palmer, the interdisciplinary study of politics, (New york: Harper and row publishers, 1974), pp. 10 -11.

النظام السياسي[1]:

بيئة
مدخلات: طلبات، موارد ← النظام السياسي ← قرارات وأفعال: مخرجات
بيئة

(تصميم) جدول رقم ١.

٦- النظرية: النظرية « مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكوِّن رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها»[2].

ويقول « مونت بالمر» Monte Palmer: إذا كان الفرض إقرارًا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة أمبريقيا. وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي (التحقق منها أمبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة[3].

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معيَّنة يحاول الاقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يقيم

(1)- David easton, analyse du système Politique, traduction de pierre rocheron, (paris: librairie armand colin, 1974), p.33.
– وانظر كذلك: موريس ديفرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ص ٢٢٨-٢٣٦.
– محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ (١، ٢)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١، ١٩٨٢).

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ط ١١ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠)، ص ص ٤٩-٥٠.

(3) Monte palmer, OP. cit., pp. 7-8.

علاقات بين تلك المتغيرات، اي: لا يوزعها بين متغيّر مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في اقترابها من الظاهرة محل البحث والدراسة[1].

وتكتسي النظرية اهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة علي استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها. والنظرية ليست ايديولوجية ثابتة بل هي اداة تتطور ويصقلها الاستخدام المستمر والاختبار الدائم لفرضياتها وهي تقوم بعملية الكشف والتفسير.

ولكن هذا لا يعني ان النظرية هي اداة مجردة بل على العكس، فإنها تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لاولئك الذين عملوا على بنائها وصياغتها، ومن ثمَّ فإن على اي باحث يريد ان يستخدم النظرية ان يكون على بيِّنة من تلك القضايا.

إن النظرية تفيدنا كثيراً في عملية البحث، حيث إنَّها توجه البحث نحو مجالات مثمرة، كما انها تضفي على نتائج البحث دلالة ومغزى، حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار اشمل واكثر وضوحاً[2].

لقد سعي الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية، وتناولوا موضوعات شتى (التصويت، المشاركة، الثورات، العلاقات الخارجية للدول ..) وحاولوا تعميم ذلك إلاّ انَّ الواقع خيَّب آمالهم فتراجعوا عن ذلك، وادركوا ان التركيز على النظريات ذات المدى المتوسط او المدى الاصغر اكثر فاعلية، لان الظاهرة السياسية يصعب ضبطها والتحكم فيها وينضاف إلى ذلك اختلاف القيم والثقافات والسياقات التاريخية التي تحيط بالظواهر السياسية، ومن ثم فإن التَّعميم يصطدم بخصائص الظاهرة السياسية.

---

(١) نصر محمد عارف: مرجع سابق، ص ١.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قاريونس ١٩٨٨)، ص ص ٤٤-٤٦.

وهناك علاقة كبيرة بين النظرية والمنهج، فإذا كانت النظرية تمثل دليلاً إرشادياً للمنهج، فإن هذا الاخير يعمل على تطوير النظرية والتحقق من صدقها او إعادة صياغتها لتلائم حقائق جديدة وتكون اقدر على الفهم والتفسير والتوقع. وهكذا تظل النظرية في حالة جدل وتفاعل بينها وبين المناهج ووسائل البحث العلمي وطرقه بصفة عامة، وكل ذلك النشاط يسهم في تطوير البحث العلمي، ويكسب النظرية والمناهج مصداقية ومقدرة على الاقتراب من الظواهر، وكشفها وإدراك علاقاتها وارتباطاتها المختلفة.

٧- القوانين العلمية: يعرف القانون على انه «علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين او اكثر»[1]. وهذه القوانين قد تاخذ الصيغة السببية، بمعنى انَّ اي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الاثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطًا سببيًّا. وهناك قوانين تاخذ الصيغة الوظيفية، وتعني وجود علاقات ارتباطية بين ظاهرتين او اكثر ولكن لا يشترط ان يكون احدهما سببًا للآخر. ويمكن ان تعرف القوانين العلمية على انها: «فروض خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها»[2].

إن القوانين تعبر عن حركة الظواهر في ظل شروط معينة، او بصيغة اخرى فهي تعبر عن حركة الانتظام والتكرارية التي تاخذها بعض الظواهر تحت شروط معينة. إن القوانين في الدراسات السياسية والاجتماعية تتميز بالنسبية، فالقانون الذي قد يصدق في بلد معين في ظروف معيّنة قد لايصدق تحت ظروف اخرى في البلد ذاته، وبالأحرى في بلدان اخرى. كذلك فإن القوانين العلمية تظل تقريبية، وتخضع للتعديل المستمر الذي يحدث في وسائل القياس او نتيجة تطورات علمية تظهر عدم دقة القوانين تلك.

٨- الأساليب المنهجية والوسائل: وتتعلق بالجوانب الإجرائية والتقنية في عملية البحث العلمي، إذ تعين الباحث على تنظيم عملية جمع البيانات عن الظواهر المختلفة التي يشملها البحث، وتندرج ضمن هذه الأساليب والوسائل: أساليب الملاحظة، وتحليل

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٧.

(٢) فاروق يوسف احمد، مرجع سابق، ص ١٢.

المضمون، والقياس، وأدوات أو وسائل المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان، واستخدام الاستمارات المتعددة في هذا الشأن، كذلك تندرج ضمن الوسائل والأساليب، تقنيات المعطيات ومعالجتها، وتقنيات الممارسة والتطبيق.

ويختلف العلماء في عملية التصنيف هاته، فهناك من يوسع دائرة الوسائل والأساليب لتشمل أدوات أخرى كالمسح الاجتماعي في حد ذاته، والنماذج التحليلية ودراسة الحالة، وهناك من يقصرها على البعض منها فقط. لقد شهد حقل تقنيات البحث وأساليبه تطوراً هائلاً نتيجة التطورات التكنولوجية، إذ أصبح الحاسوب يلعب دوراً مهمًا في عملية تخزين البيانات وحسابها وتصنيفها، كما أصبحت وسائل الاتصال تؤدي دوراً مهمًا في تطوير عملية البحث وتسهيل إجرائها. إلاّ أنه يجب أن يكون حاضراً في الأذهان أنّ تلك التقنيات ينبغي أن تكون منسجمة مع المنهجية المتبعة، فالبحث العلمي يشمل ثلاث ركائز أساسية؛ وهي النظرية والمنهج والتقنيات أو الوسائل والأساليب(١).

٩- وحدات التحليل Units of Analysis: ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.

والباحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه أيضا ينبغي أن يفترض فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، الذي يظن أن تطبق عليه هذه الفرضية، هذه الفرضية تسمى وحدة التحليل والتي ينبغي أن تختار بعناية فائقة (٢). إن وحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاهًا، أو نمطًا سلوكيًا معينًا، فالفرد قد يكون هو وحدة التحليل لدراسة عملية التصويت في البرلمان مثلاً. أو يختار الباحث الدولة كوحدة لتحليل دراسة ظاهرة الديمقراطية مثلاً؛ إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات سياسية ديمقراطية ، فالبلد (الدولة) هنا هي وحدة التحليل حيث يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تمثل المتغير المستقل، وديمقراطية المؤسسات السياسية تمثل المتغير التابع.

(١) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

(2) Janet B. Johnson, and Richard A. Joslyn, political science research methods, second edition, (washington DC: CQ press, 1991), pp. 53.

الفرض البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة(١). كذلك فإنه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله(٢).

١٠- المتغيرات Variables: وهي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كمًا أو نوعًا من هنا نظر إليها كمتغير. على اسبيل المثال متغير الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة دنيا(٣).

فالمتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيمًا صغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر، أو السن أو الوضع الاقتصادي. والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وحينما نتمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة أو التجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن مشاهدته أو قياسه، فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن مفهوم العنف الداخلي يمكن أن يترجم من حالته المجردة إلى متغير يطلق عليه «مؤشرات العنف الداخلي» الذي يمكن قياسه، بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب، والمظاهرات العنيفة، وعدد المصابين في المائة ألف نسمة خلال سنة، وأن مفهوم الصراع الدولي يترجم إلى متغير يدعى «مؤشر العدوان الدولي أو مؤشر الأعمال العدوانية الدولية»، حيث يمكن قياسها، وفقًا لعدد التهديدات، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، وطرد الدبلوماسيين، واستخدامات القوة المسلحة ومدى انخراط الدولة في ذلك سنويًا(٤).

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٦.

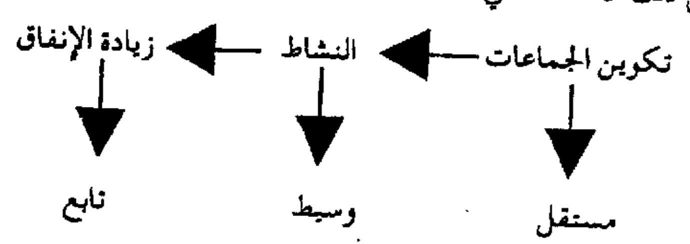
(4) Margaret conwayy, and Frank B. Feigert, political analysis an introduction, second edition (Boston: Allyn and Bacon, INC, 1976), 21-22.

ونقسم المتغيرات إلى ثلاث أنواع:

١- متغير أصيل أو مستقل **Independent variable**، وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به.

٢- متغير تابع Dependent variable، وهو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع ونستطيع أن نقدم المثال التالي: كلما ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي على برامج الرفاه الاجتماعي (متغير تابع).

٣- متغير وسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغيرين: الأصيل والتابع، والمثال على ذلك أن النشاط في المثال السابق يعتبر متغيراً مستقلاً.



وتؤثر قيمة المتغير الوسيط في القوة والعلاقة بين المتغيرين، المستقل والتابع واتجاهها [1].

١١- المقاييس والمؤشرات indices et indicateurs

والقياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلاً للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وحيث إن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديدا دقيقًا، لذلك، فإن أولى خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة

---

(١) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)، ص ص ٦٥-٦٦.

الملاحظة وخاضعة للقياس أي: تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات» [1].

ويمكن التفريق بين المقياس (Indice) الذي يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات. فمثلاً نتحدث عن مقياس الممارسة الديمقراطية من خلال مؤشرات؛ عدد الصحف المستقلة، والتنظيمات الطوعية، أما المؤشر indicateur فهو العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة يُعَدُّ مؤشراً من مؤشرات مقياس الديمقراطية مثلاً.

فعملية القياس ، مهمة للبحث العلمي، ذلك أنها تقيم الجسور والعلاقات بين الافتراضات النظرية والواقع الإمبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره. إننا كثيراً ما نستخدم مفاهيم نظرية ولكنها تظل قاصرة الدلالة العملية ولكن تزداد أهمية حينما نضفي عليها فيما نحاول الإحاطة بها، فمثلاً يمكننا أن نقيس الحرمان ونرى مدى الارتباط بينه وبين العنف السياسي كما فعل «جور» Gurr في مناطق مختلفة [2]. غير أن التعامل مع المقاييس والمؤشرات يحتاج إلى مزيد من الحيطة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فباني المؤشر أو المقياس يفعل ذلك من خلال منظوره الفكري والمعرفي للأشياء.

١٢- النموذج المعرفي paradigm، كما يستخدمه «طوماس كوهن Thomas **kuhn**» مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معيّن وتمثل تقليداً بحثيًا كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشداً أو دليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي ما» [3].

إن بناء النظريات وصياغة المناهج لا تعدو أن تكون انعكاسًا لنمط الفكر السائد في مجتمع علمي معين، ومن ثم فإن إدراك خلفيات النظريات والمناهج والمداخل يقتضي منا أن

---

(1) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسيوط: مكتبة الطليعة، 1979)، ص ٥٥.

(2) Janet B. And Richard A., op. cit., pp. 61-62. وانظر أيضا:

-Modeleine Grawitz, methodes des sciences sociales, ge` edition (paris: Editions dalloz,1993), pp. 336-337.

[illegible] محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣٨.

بفحص الهيكل العام للنسق المعرفي الذي يضفي الشرعية على مجموع الطرق العلمية بما فيها النظرية التي تتحرك في إطار نموذج معرفي، وإن فحص المفاهيم يعد أمرًا لازمًا لمعرفة ما تستبطنه النظريات والمناهج العلمية»[١].

فالنموذج المعرفي هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي. هذا المنظار المشحون بالقيم، والافتراضات، والتقنيات، والمفاهيم هو الذي يجعلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة. إن مفهوم النموذج المعرفي وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد «طوماس كون» في كتابه بنية الثورات العلمية The structure of scientific revo-lutions الصادر سنة (١٩٦٢) وقد كان له أبعد الأثر في الدراسات الاجتماعية اللاحقة. هذا المفهوم هو الذي يعكس العالم المنظور إليه، فالنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما، وخير مثال على ذلك منظار «مالتوس» للتزايد السكاني، حيث اعتبر أن السكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن الغذاء يزداد بمتوالية عددية ورتب على ذلك سياسات معينة، في حين أن منظار «ماركس» لمشكلة التزايد السكاني يختلف عن سابقه، ويُرجع ذلك إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة[٢].

والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتريها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

١٣- الاستنباط Deduction: يعني «مجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو مبدإ عام....، إنها عمليات استنباط النتائج

(١) المرجع نفسه، ص ١٥.

(2)Kenneth D. Bailey, Methods of social research third Edition, (New york: Free press, 1987), pp. 24-25.

من مقدماتها المنطقية»[١].

فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار[٢].

١٤- الاستقراء induction: «ويمثل هذا الشكل النموذج الثاني للاستدلال المنطقي وهو يعكس وجهة النظر الوضعية في الاستدلال، حيث تستمد النظرية مقومات بنائها من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولاً إلى الكل»[٣]. فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجمع البيانات عن الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.

إنَّ كلاً من الاستدلال والاستقراء ضروريان للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما. فإذا كان الاستقراء هو مساءلة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر، فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم. فعمليات التدليل العقلي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختبار الذي ليس في وسعه إلاَّ تناول حالات من الظواهر محدودة (الاستقراء الناقص) إلى مستوى التعميم. أي: الانتقال بنتائج الاستقراء لحالات محدودة إلى تعميم تلك القرائن على الحالات المشابهة ولو لم تختبر وهذا لا يتم إلاَّ عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. لذلك، فإن المنظور الحديث في البحث العلمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط في استدلالاته، أي يجمع بين الاستقراء الاختباري والاستنباط الذي يعتمد التدليل العقلي[٤].

(١) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩)، ص ص ١١٧-١١٨.

(٢) السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣) ص ٣٢.

(٣) المكان نفسه.

(٤) محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ص ١١٩-١٢٠.

الفصل الثاني

خطوات البحث العلمي ومستوياته

المبحث الأول : خطوات البحث العلمي

يحظى البحث العلمي باهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، ويعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلفتون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعدون ذلك علامة على تقدم ذلك البلد وتحضره، خصوصاً مع تزايد اهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي ان يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الاغنياء ينفقون أموالاً طائلة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح العلم والمتعلمين مصدراً رئيسيًا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ويلعب البحث العلمي دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي أهمية لعامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أحوج امتنا العربية الإسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لاشك ان الكثير من التطورات إن لم نقل كلها هي نتاج البحث العلمي ونتاج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

تعريف البحث العلمي: «البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، (ويمكن تعريفه ايضاً): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والادلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة»[1]. فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة، وتوجّه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما ان البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق

(١) احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣)، ص ١٩.

العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، وإن البحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجعلنا نمسك الظواهر السياسية أو نفسرها، او نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استشكلتنا ظاهرة ،لجانا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على إزالة الإشكال. إنه بمعرفة تقنيات البحث تزداد قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا واهميتها. إن معرفة عملية البحث وإجرائها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره في إنتاج المعرفة او تلقيها، والاكثر من ذلك تجعله حكماً على ما ينتجه غيره بلجوئه إلى الاختبار والتحقق من صدق تلك المعرفة، فاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسب، ويجعله شريكاً في إيجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما ان البحوث الجيدة هي سبيلنا إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه الصرامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح «كوايت، kweit الباحث السياسي قائلاً له: لتكون باحثًا سياسيًا جيداً يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين ولكنهما مهمتان؛ إحداهما: في أي مشروع بحث عليك ان تفكر بجدية ودقة بشأن المسألة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية نستخدمها في جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة التي تهمنا، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايتنا، ولكن الوسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). ثانيتهما: لابد من الاخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزعم الباحثون إمدادنا بهما يتوجب أن يتدعما بالادلة والبيانات، لان البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والادلة. على سبيل المثال: إذا زعم إنسان انّ كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري) طالبناه بإثبات الدليل اي: الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري»[1].

ونستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإنجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، ف «جارول مانهايم» يصنفها كما يلي «تشمل عملية البحث ست مراحل متمايزة ولكنها

(1) Mary kwiet and Robert Kweit, OP. cit., pp. 5 - 7.

مترابطة: ١- صياغة النظرية - ٢- إعمال النظرية - ٣- اختيار تقنيات البحث الملائمة ٤- ملاحظة السلوك - ٥- تحليل البيانات - ٦- تفسير النتائج)[١].

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

(١- المشكلة. ٢- الفروض. ٣- تصميم البحث. ٤- القياس. ٥- جمع البيانات ٦- الترميز وتحليل البيانات. ٧- تفسير النتائج وتعميمها)[٢].

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في: ١-(اختيار مشكلة البحث وصياغتها. ٢- تحديد المفاهيم. ٣- فرض الفروض ٤- اختيار المنهج أو المناهج ٥- تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات)[٣].

وأجدني أميل إلى الأخذ بهذا التصنيف الأخير لان الكثير من الخطوات المطروحة في التصنيفين السابقين ستتعرض لهما الدراسة في مواضع أخرى لاحقة.

أولاً: - اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتساندة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى المتمثلة في: فرض الفروض واختيار المنهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلح المشتغلون بالبحث العلمي على خطورة صياغة المشكلة وصعوبتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى سبيل المثال يقول

(1) Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis mesearch methods in political science, (U.S.A : printice - Hall. INC, 1981), p.5.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، وانظر كذلك:

- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).

«نورثروب Northrop» «لا يبدأ العلم بالوقائع، والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة»[١].

وإلى هذا المعنى أشار «جون ديوي» «البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف مشكل، يبدأ الموقف غائماً غامض الأفكار، مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة في الفكر فينطلق يسأل بإطلاق افتراضات مبدئية خاصة توضح المشكلة، وتخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة.. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعان المرء موقفاً غائماً.. إنّ أهم الصعاب التي تعترض صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال»[٢]. ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها «عبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير»[٣]. أو هي بصيغة أخرى سؤال يعرض للباحث يقلقه فيندفع للإجابة عنه بواسطة اتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكثيفها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام. ثم إنّ هذا السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقراراً من غيرها؟

أو لماذا حصل الحزب الفلاني على أكبر نسبة من الأصوات في المنطقة الفلانية وحصل على أقل نسبة في المناطق الأخرى؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تثير المهتمين بفك ألغازها وإماطة غموضها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضاً ويتبنى منهجاً أو مناهج ويستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الموجه والمرشد، فصياغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم والفروض. كذلك فإننا لا نتمكن من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلاّ إذا أدركنا حيثياتها، ومضامينها، وطبيعتها والتي بدورها تتحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها

(1) Madeleine Grawitz, OP. cit., p. 331.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٤٨.

عن تلك المشكلة أو الظاهرة المحيرة. إن الكثير من طلاب العلم يضيعون جهوداً مضنية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جهودهم مبعثرة وأفكارهم مشوشة ما لم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم؛ وإنّ التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها ليوفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك يسهلان خطوات البحث الأخرى.

مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تُعَدّ محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراستها ويجيبون عن الأسئلة المتعلقة بها، فهم يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو الناخبين، أو بالجماعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإثنية، أو بالمؤسسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البيروقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دوراً مهمًا في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيتقصى عوامل النجاح في الانتخابات. كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطرابًا قد يحفزه ذلك على الاهتمام بعناصر عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون توكيدها أو إيضاح جوانبها المختلفة، فالمهتم بالنظرية الديمقراطية يميل في تحديد موضوعه أو مشكلة بحثه إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مغرية لمن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يتخصص فيها أحد الباحثين[1]. كما أن الصدفة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتعمقه في

(1) Johnson . and Joslyn, op, cit., P. 34.

ذلك التخصص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض السلوكات المثيرة، فيندفع الباحث صائغًا مشكلته بشأن تلك التصرفات سعيًا لتفسيرها وإيضاحًا لإشكالها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفضول العلمي يلعب دوراً مهمًا في اختيار مشكلة البحث، إذ غالبًا ما يسعى الباحثون لاختبار نظرية أو اختبار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان مغايرة أو تعلق الأمر بالكيفيات التي طبقت بها.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يحتدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في اختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية، المثارة في الندوات والمحاضرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الأساتذة وتوجيهاتهم، ويضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطرق العلمي لقضايا تهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبروز مشكلات على صفحات المجلات والجرائد تستدعي الحلول[1].

إن الرصد العلمي وحده كفيل باختيار المشكلة التي تستدعي تصميمًا بحثيًا علميًا للإجابة عنها، والباحث وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته لحدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سياقًا واحداً؟ أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياق[2]؟.

كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات بحثية من خلال قراءتها ونقدها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو قلة البيانات بشأنها، أو بسبب تملك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٦٠.
(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٥٣.

فيشبعها شرحا وتفسيرا من خلال دراسته المعمقة لها، فيعد بذلك البحث السابق مصدراً لمشكلة بحثية جديدة. كذلك فإن الباحث قد يدفعه الفضول إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير متوقعة، أو جانبها الصواب بشأن عملية التوقع، فيحاول كشف مواطن الخلل، هل كان سببه خطأ منهجياً، أو بسبب دخول بعض العوامل التي تخفي مصالح بعض القوى التي تعمل على تزييف الحقائق والتأثير في مسار البحث مما يؤدي إلى نتائج وتوقعات مخالفة[١].

صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة شروطًا عدة منها: -

١- أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ المشكلة بلغة سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، لذلك يقول العلماء: إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها؛ اِطْرَحْ سؤالاً إذن تتحدد مشكلتك العلمية[٢]. هذه المشكلة العلمية لا يمكن أن تحوز خاصية العلمية إلاّ إذا كانت قابلة لأن تصاغ في شكل فروض علمية يمكن اختبارها، ويمكن أن تستدعي البرهنة عليها من خلال استخدام البيانات والأدلة العلمية التي يمكن الاتفاق عليها لدى الباحثين، بحيث تصاغ مفاهيم المشكلة البحثية صياغة إجرائية (أي تعرف المفاهيم إجرائيًا) ويمكن قياسها واختبارها. ولا يمكن أن تخضع المشكلة للدراسة العلمية إلاّ إذا تمّ صياغتها في شكل فروض أو فرضية واحدة على الأقل تتضمن علاقة، وكما ورد سابقًا، فإن المشكلة هي سؤال كبير لا يؤكد أمرًا ولا ينفيه، ولكنه استفهام واستفسار لا يخضع هو بذاته للاختبار، ولكن الافتراضات التي صيغت انطلاقًا من الاستفسار المذكور، أي اختبار العلاقة التي تصوغها الفرضية من الوقائع والمتغيرات[٣].

٢- كذلك يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كعلاقة زيادة

(١) احمد يوسف احمد: «تحديد المشكل البحثية»، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ص ١٥-١٦.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٠.

المشاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.

٣- تحديد نطاق المشكلة البحثية؛ زمانًا ومكانًا ومدى، بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة البحثية وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه. وهذا كله يتوقف على الاعتبارات المتعلقة بالباحثين وعددهم وإمكاناتهم والبيانات المتوفرة لديهم بشأن ذلك، ثم درجة سهولة أو تعقد الإطار النظري الذي يوجه البحث، ومستوى المعرفة بشأن هذه المشكلة. إن التحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها[١]، ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.

٤- ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة المتخصّصة في الموضوعات المشابهة ومن خبرات المتخصصين والاسترشاد بنصائح الخبراء والأساتذة المحنكين.

٥ - أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد العلاقة بين مشكلة البحث والإطاري النظري الأشمل، يتجلى فيه الربط بين التساؤلات والوقائع التي طرح السؤال بشأنها في إطار نظري منظم.

٦- أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها: من بيانات كافية وتمويل ضروري، وأن يكون ذلك حاضراً بداية في ذهن المقدم على عملية البحث حتى لا يجد نفسه في منتصف البحث يعاني فقدان البيانات والمعلومات الكافية عن موضوعه فيضطر للتخلي عنه أو تقديم بحث مبتور ليس في مقدوره الإجابة عن فروضه التي صاغها بداية. كذلك ينبغي للباحث أن يضع في عين اعتباره البيئة السائدة وتأثيراتها، وإمكانية تطبيق ذلك البحث فيها، خصوصًا في بلدان العالم الثالث، حيث القيود الاجتماعية والسياسية، ونقص الإمكانات المادية التي تؤثر سلبًا في عملية البحث العلمي[٢].

٧- يجب أن يأخذ الباحث في عين اعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث، ووحدة التحليل هاته قد تكون: فرداً أو جماعة، أو مؤسسة، أو سلوكًا أو اتجاهًا، أو نمطًا في إدراك الأشياء.

(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣.

العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة:

هناك عوامل عدة تؤثر في صياغة المشكلة البحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.

٢ـ القيم والثقافة التي ينتمي إليها الباحث تترك آثارها في رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.

٣ـ البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكلما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.

٤ـ الوضع الاجتماعي والسياسي السائد (الحرية، مستوى التعلم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس... إلخ).

٥ـ الإمكانات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتوفرين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانات المادية المطلوبة.

٦ـ أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية[1].

ثانيا: المفاهيم Concepts: يستخدم عامة الناس ألفاظًا وعبارات يعبرون بها عن الأشياء أو الأحداث أو التصرفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصيل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتيادية، هذه العبارات والألفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم. إلاّ أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز كثيراً بالعمومية وتنقصها الدقة بعكس اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.

تعريف المفهوم: تعبر المفاهيم عن« الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئًا بذاته»[2]. أو هو (المفهوم) «لفظ

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

هام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله»[1]. فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والمجردات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، نحن لا نقصد نظامًا سياسيًا ماديًا بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نقصد أشكال احتكار وسائل القهر السياسي. هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى العلماء؛ لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها. كما نجد مختلف العلوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حقل معرفي له مفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها أعضاؤه باعتياد، وهم أدرى الناس بدلالاتها من غيرهم فمفاهيم: التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر تداولاً عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حقل علم السياسة بمفاهيمه الخاصة به من مثل: السلطة السياسية، والديمقراطية، والمشاركة السياسية.. إلخ. وتمثل المفاهيم وسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطويرها وتعميمها. واستيعاب المفاهيم هُو المدخل الأساس لاي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم واصطلاحاته يستحيل على الدارس إدراك أسراره ومضامينه.

المفاهيم والتعاريف: إذا كان المفهوم تعبيراً موجزاً يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغير الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطاراً مرجعياً لكليهما[2].

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على

---

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨)، ص ٧٣.

(٢) علي ليلة، «المفاهيم ومشكلة التعريف»، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٠.

التعريف. وتنقسم التعاريف إلى تعاريف اسمية وأخرى حقيقية:

التعريف الاسمي: Nominal definition: حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضًا عن أخرى، ويأخذ المفهوم هنا معنى تحكميًا أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئًا لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجيا في تنمية المعارف[1].

ويمكن التعبير عن التعريف الاسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معيّن بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها. ويكفي أن يصوغ باحث مصطلحًا معينًا يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والموافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه. فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف منها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم؛ لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحًا واستيعابًا ومواكبة للتطورات العلمية[2].

التعريف الحقيقي: **Real Defintion**: حيث يعرف الشيء ويحدد بخصائصه الجوهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعرف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديده[3]. أي يغدو التعريف واقعيًا بانطلاقه من الواقع الذي يسعى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الامبريقية. لذلك، فإن التعريف الحقيقي يعمل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، وبمعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو المتغير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي المتغير

(1) Madeleine grawitz: op. cit., p. 18.

(٢) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٤٦ - ٤٨.

(3) Madeleine grawitz: op. cit., pp. 18 -19.

المستقل. وإذا كان التعريف الواقعي محللاً وشارحًا لمتغير واقعي أو للمفهوم الذي يرمز إليه، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلاّ أن كلا منهما يؤديان أدوارًا في عملية البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المتغير الذي ترمز إله الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعرف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييرًا في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيدًا من المفهوم[1]. كما أن كلا من المفهوم والتعريف يتأثران بالخلفية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الباحث. والتطورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضفيها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يجعل المفاهيم والتعاريف خاضعة للنسبية.

التعريف الإجرائي Operational Definition.

أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائي «بريدجمان» **BRIDGMAN**، فهو الذي وضع مبدأ التعاريف الإجرائية سنة (1927). وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب «بريدجمان»: «عمومًا، بواسطة المفاهيم، لا ننتظر شيئًا أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحققها»[2]. وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتحديدها إلاّ من خلال الميادين التي تطبق فيها العمليات التي تستخدم في تعريف تلك المفاهيم، وبمعنى آخر فإننا نعرف المفهوم بالعمليات التي يتضمنها. وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي. فالتعريف الإجرائي «هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله»[3]. ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن تعريف

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٥١ - ٥٣.

(2) - Madeleine grawitz: op. cit., p. 333.

(٣) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥٦.

العنف السياسي الداخلي إجرائيًا خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنويًا، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونين بسبب الشغب.

ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائيًا من خلال العمليات التي يتضمنها وتتمثل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في: ـ تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام ـ كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها ـ وكذلك ينبغي تكميم الظواهر أي إعطاؤها قيمًا وأرقامًا يمكن إحصاؤها وإخضاعها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية. وهناك ضابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فرعية تقوم بقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعريف في الختام تجميعًا لما تبرزه تلك المقاييس والمؤشرات[١].

أهمية المفاهيم وصياغتها: المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصيل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه، وهي تشير لدى من تتوجه إليه ميلاً معينًا نحو سلوك معيّن، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تغير أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم. والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقويم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم «ديمقراطي» يمكن أن يصف بشكل علمي وضعًا سياسيًا واجتماعيًا معينًا أو يقوّم ذلك الوضع سلبيًا أو إيجابيًا كما يمكن أن يأخذ طابعًا تحريضيًا بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه[٢].

وليس عجيبًا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسيه من أهمية في بناء

(١) المرجع نفسه، ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) جورج كلاوسْ، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٩٠)، ص ص ١٠ ـ ١١.

النظريات وتطوير العلوم، يقول «تومبسون» «إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائمًا يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ إنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها فالسؤال لماذا؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ويصف، وينظم، ويقارن، ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الامبريقية للعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابله للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كميًا لابد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات وألفاظ»[١]. كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لاحظناه من وقائع فهي الواسطة لتبليغ الحقائق العلمية. ونظرًا للأهمية التي تحظى بها ركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور تطورات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملاءمة وصلاحية لإعادة صياغة المفهوم أو المفاهيم، والقدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

وتلعب الخبرة الذاتية دورًا كبيرًا في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن المحلل الفردي يقوم بتصور مفاهيم يصكها لاحقًا وتغدو مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانتخاب أو الديمقراطية. ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولاً ومتداولاً لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتمية إلى حقل معرفي معين، ويمكن أن يتولد المفهوم نتيجة انطباعات فردية أو عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الواعي للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة ومعلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على المقدرة على صياغة

(١) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص ١٥ ـ ١٦.

المفاهيم صياغة جيدة؛ والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يتمثلها المفهوم وتستبعد العناصر الغريبة الدخيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان. ويركز الامبريقيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للدلالة الامبريقية أي دلالته على شيء، وكذلك مقدرته على الوصف[1].

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحًا، ومعبرًا، ومستوعبًا، وطاردًا للعناصر الدخيلة، وأن يكون موجزًا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته. وعلى العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي أنتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة الصياغة أو التعريف. وإذ كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطًا أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم) أن تكون حاضرة في ذهن الذي يتصدى للتعاريف الشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن إيجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة فيما يلي:

١ـ أن يكون التعريف كافيًا للغرض الذي صيغ من أجله.

٢ـ أن يكون واضحًا ومفهومًا عند الشخص المخاطب به.

٣ـ أن يكون معادلاً للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.

٤ـ أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.

٥ـ أن يكون مفسرًا لمعنى اللفظ أو المفهوم.

٦ـ أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف.

٧ـ أن لا يصاغ صياغة سلبية، كأن تصاغ الدكتاتورية بانعدام الديمقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كأن يعرف اليتم بفقدان أحد الأبوين أو كليهما.

(1) - Mary Kweit, and Robert Kweit; op. cit., p.21.

ـ وانظر كذلك: ـ محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص ٢٣.

ـ السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ٤٤.

٨ـ إلغاء الغموض عن المفهوم.

٩ـ أن يمتلك خاصية المرونة التي تجعله قابلاً لمسايرة التطور وأن يكون قابلاً للاتساع ليشمل متغيرات جديدة.

١٠ـ أن يكون مالكًا الخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المستقبل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهومًا لدى المستقبل[1]. (أي الشخص المخاطب بالمفهوم).

ثالثًا: الفروض Hypotheses: «الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر»[2]. ويمكن تعريف الفروض بأنها «تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرًا مستقلاً يؤثر أو يعدل متغيرًا تابعًا»[3].

فالفروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة العابرة التي تتحول لاحقًا إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه. كأن يفترض باحث سياسي وجود علاقة بين العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي؛ في صيغة: كلما ازداد العنف الداخلي، ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي. أو كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: تزداد المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صدقها، ويلعب القياس والمقارنة والملاحظة دورًا مهمًا في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(2) A. Lee Brown: OP.cit., P. 139.

(3) Janet B. Johnson, and richard Joslyn,: OP.cit., P. 45.

اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدها بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبتها النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

مصادر الفروض: تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

١- خبرة الباحث، فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يملك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

٢- وكذلك من خلال الملاحظات اليومية، أو عبر الملاحظة العابرة.

٣- أو في معرض القيام بحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

٤- التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى المزيد من الاهتمام بها للتحقق من صدقها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات(١) أو يؤكدها.

٥- كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كان يعمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيغها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

٦- المكونات الثقافية للمجتمع: فكل مجتمع له قيمه وثقافاته وخصائصه ونظرته للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار المتخصصين لتأكيدها أو تفنيدها؛ خدمة للعلم وسعيًا لتطوير المجتمع وترقية نظرته للأشياء.

٧- خيال الباحث وحدسه ومهاراته، منفردة أو مجتمعة هي مصادر للفروض(٢).

---

(١) النظرية هي أوسع من الفرض، فهي نظام لتفسير الظواهر أو توقعها، يتضمن مجموعة من الفروض. انظر: (Madeleine grawitz: op. cit., p. 345.).

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص. ٧٢. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٣. وانظر أيضًا: - Modeleine Grawitz, OP. cit., pp. 345-346.

أهمية الفروض: تكتسي الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية لصياغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختبار النظرية بعد تفكيكها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، وتسعى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات وأنماطها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للتساؤل المطروح، يقول «كوهن»: «... فنحن نجهل أية وقائع نجمعها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية تقودنا، كما أننا نعجز عن تمييز الملائم من الوقائع من المنافي، إن لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره»(١). كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المجمعة، تسمح لنا بتفسيرها، وإعطائها معانٍ ودلالات بعد التحقق منها(٢).

شروط صياغة الفروض: نظراً لأهمية الفرضية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يزودوا الباحثين بجملة توصيات وإرشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعبرة. تلك الإرشادات يعبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن إيجازها فيما يلي:

١- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التعاريف الإجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الإجرائية أجدى.

فلو افترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هنالك اختلافًا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد

---

(١) إسماعيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٢.

(2) Madeleine Gawitz, op. cit., p. 345.

بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكات الفعلية[1].

كذلك يقضتي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

٢ـ الإيجاز: ان تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامهما كقولنا: يرتبط الاستبداد السياسي سلبًا بالمشاركة السياسية.

٣ـ القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفًا دقيقًا وإجرائيًا إن امكن كما ذكرنا ذلك سلفا. ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات.

٤ـ أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه.

٥ـ أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

٦ـ يجب أن يقدم الفرض تفسيراً لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولاً ظاهريًا.

٧ـ أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر له أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم تستطع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بمقياس التعميم أو الشمول[2].

(1) Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, (U.S.A: Greenwood press, 1994), pp. 126-127.

(٢) محمد معين صديقي، مرجع سابق، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.

ونظراً لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه،[1] وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعًا تعميميًا مطلقًا مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغًا احتمالية، والتي تعطي نسبًا لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن ٨٥٪ من الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة).

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معيَّنة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل: (إن هناك ميلاً أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة)[2].

وملاحظة أخيرة وهي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفرض يصاغ في مفاهيم كما أن الفرض يختبر النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية، والنظرية توجه الفرض وتتأكد به.

وبعدما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيراً الفروض، أشير هنا إلى الخطوتين الأخريين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولن أكرر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتولى بإذن الله في الفصول اللاحقة شرح ذلك على انفراد وبإسهاب.

***

(١) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ص ٧٢ ـ ٧٣. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤. وانظر كذلك:

.- Madeleine Grawitz, op. cit., p. 347.

(٢) محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ٩٢.

المبحث الثاني:

مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم[1]. وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنيًا أنَّ هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بصدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الواقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعمق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، تفسير)[2].

ويشمل هذا المبحث، الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع.

أولاً: الوصف: Description: الوصف هو (جرد يجيب عن السؤال «ماذا» هناك)[3]. فالوصف أو الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيًا لاستكشاف ملامحها، تمهيداً لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقًا أو الاكتفاء

(١) صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٣٥.

(2) Madeleine Grawitz, op. cit., pp. 350-351.

(٣) صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

بذلك المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات افتقارها إلى قواعد محددة بالوصف ترشد الباحث، اللهم إلاَّ القواعد العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والعمق، وذلك إذا التزمها الباحث. ويمكن التمثيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية بالبحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدول معينة[1].

فالإجابة عن ما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفًا مفصلاً، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف مرحلة لخطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث؛ أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الأسئلة ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟.

ومن خلال الوصف يكتشف العلم بوسائله العالم الامبريقي؛ أي يجيب عن ماذا؟ (عن ما هو قائم)[2]؟.

فالوصف الذي يستهدف جرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذاً في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن يعجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي وحده ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى[3].

(١) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق»، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث، مرجع سابق، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٩.

(3) Madeleine Grawitz, op. cit., p. 352.

ثانيا: التصنيف Classification

تسعى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفًا من أجل شرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقًا للتماثلات التي تجمعها [1]. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم «بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التبويب»[٢].

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلا أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها. ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسة، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقًا لانتقال السلطة، أو طبقًا لعنصر التعددية السياسية، أو وفقًا للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبدين[٣].

وللتصنيف فوائد عديدة منها: أنه يفيدنا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة،

(1) A.Lee Brown, OP, cit., p. 140.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(3) Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982), pp. 173-175.

كما أنه يساعد على تطوير العلم وتقدمه، ويسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة بالشرح والتوقع.

كما أن التصنيف يساعد على:

١- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه تسلطي يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل، مثلما إذا صنف الطبيب المرض على أنه جدري، تمكن من تحديد العلاج المناسب له.

٢- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلا، محل البحث والدراسة، فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية، وتعددية، يساعد على تلخيص الظاهرة، وتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.

٣- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟

٤- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساءلنا عن مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرهما.

٥- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن الكشف عن العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معمق، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات[١].

ثالثا: التفسير EXPLANATION

تشيع كلمة التفسير لدى العام والخاص، ولو اختلفت دلالاتها من إنسان عادي إلى باحث متخصص، ومفهوم التفسير العلمي يشيع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الاجتماعية.

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ١٣٠-١٣١.

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلاً من ان تكون شيئًا آخر، وهذا يسرى على اية ظاهرة نستفسر بشانها. والتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هو غامض مفهومًا، وتعقيل الوقائع اي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع المظاهر المختلفة لماهيتها، ومن جهة اخرى يجيب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها مما يجعل هذا الوجود معقولاً[١].

فالتفسير هو «ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر»[٢]. إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الاخرى من اجله، وأكثر من ذلك، فإن جلّ المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة او باخرى، اي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداهما سببًا للاخرى، أو وظيفية من شان إحداث تغيير في إحداهما ان يكون له تاثير معين في الأخرى.

وفي سعينا لتفسير حادثة، فإننا نكون بصدد التنقيب عن العوامل التي ادت إلى تلك الحادثة، وما هي الشروط او الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟.

وعلم السياسة يستخدم التفسير، لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم اجوبة علمية عنها، سواء تعلق الامر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، او من اجل الفضول العلمي، او اختبار نظرية، او إثبات فرضية، أو من اجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي إلى رجال

---

(١) علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ٦٥-٧٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص.٤٩٥.

السياسة، بغية اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء او الامتناع عنه. إلاّ ان التفسير يواجه مصاعب جمة في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة، والتي يستعصي التحكم في اطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الانماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة: كالإقبال على التصويت وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي او العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتتعدد مناهج التفسير واقتراباته وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير الظاهرة السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: نفسر الظاهرة الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب او الاحزاب في النظام السياسي ككل[١]. فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي تقوم بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسعى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن تحديد الاسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير العلّي للظواهر، فالتفسير العلّي يعني وجود علاقة سببية بين الظواهر، فعندما نقول: إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التاثير لا يأخذ طابع العشوائية بل يتسم بالاطراد والاتساق، إلاّ ان العلاقة السببية او العلّية تتسم بانعدام التناظر بعكس العلاقة الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول: (أ) سبب (ب) فإننا لا نستطيع القول: إن (ب) هي المسبب لـ (أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التاثير السببي، ولكننا عندما نقول: إن هناك ارتباطًا وظيفيًا بين (أ) و(ب)، فإنه يمكننا القول إن (ب) تعود فتؤثر في (أ) مرة اخرى[٢].

---

(١) المقصود بالنظام السياسي هنا هو مجموعة التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ولا يقتصر على جهاز الحكومة، بل يتضمن النشاطات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية.

(٢) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ص١٥١-١٥٧.

والباحث وهو يجري خطوات بحثه المتمثلة في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحلله، إنما يفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعده على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم وإن اختلفت في درجاتها.

وإلى جانب ذلك يسعى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تطبيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصيغة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنيًا، كما يفيد في تنمية معارفنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدودًا جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار[1]. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدث، يقول (براون وجمزلي): إن التفسير ببنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل[2].

رابعًا: التوقع (التنبؤ)[3] Prediction

الإنسان مطبوع بحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإنّ المتخصصين هم أشد حرصًا على استشراف المستقبل، وفقًا للمناهج العلمية التي يتبنونها في إماطة اللبس والغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

(1) Abraham Kaplan, OP. cit., pp. 330,351.

(٢) صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) أفضل استخدام كلمة التوقع تفسيرًا لكلمة prediction بدلاً من كلمة التنبؤ، لأن التنبؤ فعل يخرج عن إرادة الإنسان، بعكس التوقع الذي يمثل جملة الأسباب التي يفترض فيها أن تكون الواسطة بين الباحث وموضوعه الذي يستهدف شرحه وتوضيحه ومعرفة مآلاته.

• فالتنبؤ يهتم بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصاغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء المحك الأمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ[1]. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل مقدرتها على التوقع محدودة للغاية؛ بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان[2].

***

(١) السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣)، ص ١١

(٢) الظاهرة السياسية التي محورها الإنسان الذي يصعب ضبط سلوكه ومن ثم التحكم فيه.

الفصل الثالث

مناهج البحث

باديء ذي بدء أقول: لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، ويمكن أن يندرج ضمن ما نسميه مناهج أو ما يمكن تسميته اقترابات أو أساليب، فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى إلى مستوى المنهج. وهؤلاء العلماء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة. وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات، فهناك التصنيف الذي يتضمن عدداً كبيراً من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة الاقتراب أو صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءاً متفرعاً عن منهج رئيس. فقد صنف «أودم» Odum المناهج كما يلي:-

١- المنهج ا لإحصائي   ٢- منهج دراسة الحالة

٣- منهج المسح الاجتماعي   ٤- المنهج التجريبي.

٥- المنهج التاريخي[١].

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها، وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكومًا بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة.

وإلى جانب تصنيف «أودم» السابق هناك تصنيفات أخرى تتضمن بعضًا من ذلك

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢١١ - ٢٢٠.

...ط البعض وتضيف أُخَر، فمثلاً التصنيف الذي يرى المناهج في:

١- المسح الاجتماعي   ٢- المنهج المقارن.

٣- المنهج التاريخي   ٤- دراسة الحالة

٥- المنهج الإحصائي.

وإن كان هذا التصنيف لا يحصر المناهج في هذه الخمسة فقط[١].

وهناك من يعتبر المناهج في التشكيلة التالية:

١- منهج التحليل.   ٢- المنهج الكمي   ٣- المنهج الكيفي.

٤- المنهج الاستقرائي.   ٥- المنهج الاستنباطي.   ٦- المنهج المقارن[٢].

والمنهج كما سبق ذكره هو «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[٣].

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجدُ القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميًا بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميًا، وتحليل هذه البيانات طبقًا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته للمشتغلين بحقل المعرفة إنتاجًا وفحصًا[٤].

وسأتناول المناهج التالية بالشرح: المنهج التاريخي، والمقارن، ودراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، والتجريبي، والإحصائي.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) محمد محمود ربيع، مرجع سابق ٢٣٩.

(٣) عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) مصطفى ناجي، مرجع سابق، ص ٥٧.

المبحث الأول

المنهج التاريخي

لا نتوخى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ورصها بعضها إلى البعض الآخر؛ لنُكَوِّن ركامًا من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات. ومقصدنا من استخدام المنهج التاريخي، هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً معينًا في ذلك التفسير، وبصيغة اخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها او ا ختفائها في تفسير ذلك. والمثال على ذلك: ظهور الدستور في ظل ظروف معينة، او الظاهرة الحزبية، أو المؤسسات البرلمانية، أو اختفاء نظام سياسي أو اجتماعي، فالاول؛ كاختفاء النظام السياسي الاشتراكي في العديد من الدول المسماة اشتراكية سابقًا، اما الثاني، كاختفاء الرق، أو التطورات التي تطرأ على مؤسسة من المؤسسات كالأمم المتحدة.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكَّم في ميلاد الظواهر او اندثارها، ويحاول ان يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية او الحالة او الظرف الذي وجدت فيه. على الرغم من ان الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لان التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، (إذ الإنسان لا يستطيع ان يستحم في الشلال نفسه مرتين). فوفق هذا المنهج، فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف.

يقول «بولين يونج»: إننا في البحث الاجتماعي تتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادىء وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية[1].

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه ساردًا للأحداث ومجمعًا للمعلومات إلى مفسر للأحداث وساعٍ إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي توخاه «توينبي» و«شبنغلر» و«كولنجوود» وغيرهم. وإن كان عبد الرحمن بن خلدون كان سباقًا لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بإرجاع ذلك إلى عوامل واكبتها، وقد اعتبر العصبية محوراً أساسًا في تفسير ظاهرة الدّولة ولعالبها[2].

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهوداً من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطالع القرن العشرين، وبشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر. إلاّ أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. فمثلاً لو أردنا دراسة الامم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظرف الزمني وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة ١٩٤٥ عشية ميلاد الأمم المتحدة.

كما أننا نستفيد من المنهج التاريخي في تفسير الحصار الامريكي على كوبا، وذلك باستعادة الظرف الزمني ومكوناته التي أحدثت ذلك الحصار. وكذلك دراسة ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعناصر المكونة لذلك الوضع. كذلك يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها ازمة، أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، او صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة، دت)، ص ١٤٣ وما بعدها.

عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال؛ لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقًا، وتعدد العناصر التي يمكن أن ينسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والأيديولوجية للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة، فالماركسي يولي أهمية كبرى للعامل الاقتصادي في تفسير الأحداث، فالحرب مرجعها الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي، حيث إن هناك أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة، حيث هناك فيض الإنتاج وغيض الاستهلاك، والرأسماليون يرفضون إعادة توزيع الفائض من ثرواتهم على أغلبية المجتمع لتصحيح الاختلال الهيكلي. ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك إلى إعادة استثمار فائض رأسمالهم في مشروعات مربحة في الخارج؛ وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية. وأن الصراع بين القوى الرأسمالية على المستعمرات تحركه الرغبة في السيطرة على الأسواق والمواد الخام، وأن التحالفات التي كانت تعقد بين الرأسماليين كانت تضمر الرغبة في استغلال الدول الفقيرة(١).

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما أنّ هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية، وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فإن تلك الجهود ما زالت نتائجها متواضعة جداً، وأن إمكان الوصول إلى

(١) جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥) ص ص ١٧٣-١٧٧.

العنصر المسبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد، ولنأخذ مثالاً على ذلك: قيام شخص بإلقاء قنبلة على بنك، هذا التصرف يمكن إرجاعه إلى مجموعة أسباب لا سببًا واحداً، فقد يكون الفقر أو البطالة وجوع الأولاد، أو بسبب الخلفية الأيديولوجية الاشتراكية التي يعتنقها ذلك الشخص. إننا نتساءل عن العامل المتحكم في تصرفات قائد أو مؤسسة في حقبة تاريخية نود استرجاعها، ما هي الأوضاع السائدة في تلك الحقبة والتي تحكمت في تصرفاته، وماذا كان مقصده من ذلك الفعل؟ فكأننا نستخدم عنصرين رئيسين في تفسير الواقعة أو التصرف في حقبة تاريخية ما، وهذان العنصران هما: الوضعية السائدة، ومقاصد الفاعل وأهدافه. فتفسير الظاهرة التاريخية يستدعي الربط بين المقصد المناسب وعناصر المحيط. لقد حاول بعض المفكرين وضع مصفوفة لا نهائية بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء واقعة ما(١). ولكن تظل تلك المحاولات ـ كما سبق القول ـ دون إيصال المنهج التاريخي إلى مستوى التعميم المطلق ولكن ذلك لا ينفي الوصول إلى التعميم الاحتمالي.

ويظل التاريخ عنصراً مساعداً للتحليل السياسي؛ لكونه يعد مصدراً لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية؛ فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب العملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية. كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها(٢).

وقد حظي علم التاريخ بمكانة مرموقة لدى الحضارة الإسلامية عبر العصور، فكتابات الطبري، وابن الأثير، وابن كثير وابن خلدون، والمقري وغيرهم كثير، تزخر بها المكتبة العربية الإسلامية اليوم.

(1) Rex martin, Historical Explanation, (london, Ithaca: cornell university press, 1977), pp. 66-84.

(٢) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ص ٢٠١-٢١٢.

يقول ابن الأثير في شأن التاريخ الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين: «وإذا طالعها فكأنه عاصرهم وإذا علمها فكأنه حاضرهم»[1].

ويقول ابن خلدون عن التاريخ: «في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع، وأسبابها عميق.. [والتاريخ عنده أيضًا] يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم»[2].

والمنهج التاريخي يتضمن خطوتين أو عمليتين: أولاهما: ـ جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات، وثانيتهما ـ الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن (أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها وبقي لنا التطرق للخطوة السابقة التي على أساسها ينبني العمل التفسيري.

فالتأليف التاريخي يبدأ «برغبة لدى الباحث في اختيار موضوع معين، ثم يبدأ في البحث عن المصادر المتعلقة، بموضوعه، ثم تتلو عملية جمع المصادر عملية النقد والتمحيص لها، وهي أشبه شيء بعمل القاضي الذي يأتي بالشهود والرواة، فيستنطقهم، ويدقق في شهاداتهم، ويحقق في إفاداتهم، ثم يستند إلى نتيجة عمله وتحقيقه في الحكم على العصر الذي يدرسه»[3].

والعلمية الأولى تضم العناصر التالية: جمع الوثائق، ونقدها الخارجي والداخلي، واستعادة الوثائق وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والصياغة النهائية، وهاتان الخطوتان الأخيرتان تندرجان في العملية الثانية.

---

(١) عبد المنعم الدسوقي الجميعي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث ،(القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٩٢)، ص ص ١٦–١٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠

١ـ جمع الوثائق (التقميش)[1].

بعدما يحدد الباحث مشكلته، ويضع فروضه التي تستدعي الاختبار، يلجأ إلى التاريخ يستنطقه بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن. وحيث إنّ الواقعة التاريخية فردية لا تتكرر، فإن الباحث يتجه إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو إلى الذين سجلوها نقلاً عن من شاهدها. وتزداد أهمية المصادر التي تعاصر الحدث لذلك تسمى بالمصادر الأولية. وهناك مصادر أخرى لا تعاصر الحدث، حيث تفتقر إلى الرابطة بينها وبين الحدث لذلك يطلق عليها المصادر الثانوية، وكلا المصدرين يؤديان وظائف كبيرة للباحث إذ بدونهما يغدو البحث عبارة عن أساطير وتخيلات تفتقر إلى صفة العلمية.

ويجمع الباحث بياناته من مصادر شتّى منها: السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالات المدنية، والتجارية، والأرشيف، والتقارير السنوية، وسجلات النوادي والجمعيات، والتقارير الرسمية، ومحاضر الجلسات، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية على الرغم من إمكانية تزييفها للحقائق، وسجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات وكذلك المكتبات والمتاحف، والمستندات السياسة والعسكرية، والإحصاءات والحسابات والمدونات والحوليات، مثل حوليات شمال أفريقيا وسجلات المعاهدات والاتفاقات مثل سجلات المعاهدات الدولية، بالإضافة إلى الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناعة حدث، كذلك تلعب الرسائل الشخصية والمفكرات دورًا مهمًا في تزويد الباحث بالبيانات سواء تعلق الأمر بدراسة شخصية أو استرداد حادثة أو خصائص حقبة زمنية معينة، كما يمكن الاستعانة بالمذكرات الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم، ذلك أننا نستطيع الإفادة من تلك التراجم والمذكرات في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية. إننا نستطيع التعرف على صناع الدساتير، والثورات، والأنظمة

---

(١) التقميش يعني الجمع، يقول المحدث يحيى بن معين: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش»، المرجع، عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

السياسية والحزبية، والتطورات الاقتصادية، والابنية الاجتماعية، من خلال تلك التراجم التي تتضمن افكار اولئك الذين ابدعوا تلك الافكار التي تجسدت لاحقًا في تلك الدساتير والثورات والانظمة والابنية المختلفة.

ويفيد الباحث من الإنتاج الأدبي المتمثل في القصة والكتابات المسرحية والاشعار[1]. وكذلك الآثار المادية، و والنقوش والحفريات وغيرها من الآثار المادية التي تدل على حياة من سبق ممن سكن تلك المنطقة ومستوى حضارتهم. كما يفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في المخطوطات المختلفة، والموسوعات الدولية.

وبعد عملية الجمع المذكورة -والتي تُعْنَى بموضوع معين سواء كان حدثًا تاريخيًا أو وثيقة دبلوماسية، أو إعلان حرب أو اتفاق سلام او قرار إصدار دستور او إلغائه- تاتي مرحلة نقد تلك الوثائق ونخلها ليتضح السليم من السقيم، والصحيح من المغشوش، وهذه الخطوة تحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وذكاء حاد، ومهارة فائقة.

٢ـ النقد:

لقد كان فضل السبق في نقد الرواية والرواة، إلى علماء الحديث المسلمين الذين عُنوا بالسنة النبوية الشريفة، وعملوا على صونها من الزائف والدخيل؛ لذلك وضعوا شروطًا لقبول الحديث تتعلق بالمتن والسند[2] معًا، وصنفوا تصانيف عديدة في علم الجرح والتعديل، والرجال: الثقات، والضعفاء، والمتروكين والوضاعين، ووضعوا القواعد والضوابط التي على هديها يصنف الخبر، وقد برز في هذا الشان الكثير من ائمة الحديث منهم؛ الإمام مالك، والبُخاري وابو الفرج بن الجوزي والذهبي وابن حجر العسقلاني وابن الصلاح وابن

(١) احمد بدر، مرجع سابق، ص ص ٢٣٨- ٢٤٣.

(٢) المقصود بالمتن (هو الفاظ الحديث التي يتقوّم بها المعاني .. والسند إخبار عن طريق المتن من قولهم فلان «سند» اي معتمد فسمي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله. قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان) انظر: الإمام عبد الحي اللكنوي، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق، تقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥) ص ص ٣١-٣٧.

عدي وغيرهم ممن عُنُوا بتدوين السنة المطهرة[1].

وقد انتقل هذا المنهج في التحقيق إلى تدوين التاريخ عند العلماء المسلمين، وكذلك استخدم علماء العربية والآداب والشعر منهج التحقيق الذي أرسى قواعده علماء الحديث.

والنقد الوثائقي الذي يأتي بعد تجميع المادة اللازمة للبحث واستبعاد مالا يحتاج إليه، حيث يقوم الباحث بتحليل نصوص الوثائق والمصادر المتعلقة ببحثه، ويتثبت من صحتها ودقة روايتها وانتماءات كتابها ومستوياتهم العلمية ومراتبهم الإدارية ودرجة معايشتهم للاحداث أو عدمها. وهذا النقد ينقسم إلى قسمين: نقد ينصب على الشق الخارجي للوثيقة ونقد باطني ينصب على مضمون الوثيقة:

أـ النقد الخارجي:

لا يكتفي الباحث بجمع الوثائق، ولكن ينبغي له ان يتاكد من صحة تلك الوثائق التي جمعها، إذ الوثائق ليست هي الوقائع والاحداث عينها، ولكنها اوصاف وتقريرات وصور منقولة عن تلك الاحداث قد تتعرض للزيادة أو النقصان حال تسجيلها أو روايتها، وهذا ما يستدعي الباحث للتثبت من كل ما وصل إليه من وثائق وبيانات بشان الواقعة محل الدراسة التي يراد استردادها، ودون هذا العمل مصاعب، ولابد من تضافر مجموعة من المناهج الاستقرائية والاستدلالية، والمقارنة، والقياس. فالمنهج التاريخي يبدأ بفرض مشكلته والمتعلقة بواقعة من الوقائع في حقبة من الزمن، ويفترض فروضه ويجمع بياناته ويتثبت من تلك البيانات من خلال النقد الباطن والنقد الخارجي. والنقد الخارجي ينقسم بدوره إلى: نقد الاستعادة أو ما يطلق عليه نقد التصحيح، ونقد المصدر:

١ـ نقد الاستعادة: ويركز على التحقق من صحة الوثائق التي بحوزتنا بشان واقعة من الوقائع، ذلك أنه يوجه أسئلته إلى الوثيقة هل هي صحيحة؟ بمعنى آخر هل ان هذه الوثيقة التي بين يديه هي الوثيقة الحقيقة التي كتبها صاحبها من غير زيادة أو نقصان. إذ كثيراً ما

(١) يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (مصر: مكتبة وهبة، ١٩٩٢)، ص ص ٨٨-٨٩.

يدخل الحشو أو الإكمال أو التحريف في بعض أجزاء النص أو يزيف النص كله. فنقد الاستعادة ينصب على صحة الأصل وتثبيت نصه. ولابد للباحث من معرفة اللغة التي كتب بها النص، ومعرفة الخطوط المختلفة والورق المستخدم والحبر والقلم والخاتم والأسلوب المتبع في الكتابة، ومقارنة النص بنصوص أخرى إن وجدت للتوصل إلى النص الأصلي الذي يراد اعتماده ونشره بعد ذلك. ولا يمكن أن نُؤْثر نصًا على آخر إلا إذا توفرت لنا شروط الإيثار، المتمثلة في ثقتنا بناسخه ونصه مقارنة بغيره. فنقد الاستعادة يستهدف إخراج النص كما هو في أصله دون إضافة شيء إليه، وبعد تنقيته من القراءات الفاسدة والتصحيفات التي لحقت النص عبر التسجيل أو التسجيلات المختلفة، وإزالة كل القراءات التي يفترض فيها أنها دخيلة أو معدلة.

٢- نقد المصدر: ويقصد بهذا العنصر معرفة الجهة التي ينسب إليها النص، أي: معرفة مصدر الوثيقة؟ من ألفها؟ ما هو تاريخها؟ هل المؤلف حقًا هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنه مؤلفها أو هو شخص آخر؟ وهذه الخطوة تختصر في العبارة التالية: هل الوثيقة صحيحة أو مزورة؟ وما مدى الدس والتحريف الذي لحقها هل هي من وضع مؤلف واحد أو من تاليف عدد أكثر من ذلك؟ وما هو نصيب كل واحد منهم؟

لذلك يتوجب على المؤرخ التحقق من صحة النسبة ومعرفة الشخصيات التي تولت التاليف ومعرفة توجهاتهم ومراتبهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالجهات المختلفة، ومعرفة مستوياتهم العلمية، ومدى معاصرتهم أو عدم معاصرتهم للوقائع التي يروونها، ومعرفة زمن الكتابة ومكانها. وكثيراً ما يهتدي المؤرخون إلى معرفة المؤلف؛ بدراسة الأصل التاريخي بمعرفة الخط والحبر والورق [١] واللغة والأسلوب والمصطلحات والروح السائدة، وتسلسل الأخبار أو من خلال الاطلاع على بعض كتب معاصريه أو مقارنة نصه هذا بنصوص معروفة النسب إليه. ومعرفة المؤلف قد تفيدنا في معرفة مكانته ومستواه وأفكاره وتأثيراتها في الساحة الاجتماعية والسياسة والثقافية والعمرانية. وإذا كان المؤلف معروفًا ينبغي بحث

(١) وتطور اختبار الوثائق والحبر ومن خلال التحليل الكيميائي للحبر والورق واستخدام العدسات المكبرة والأشعة، انظر: أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

شخصيته ومدى صدقها والثقة بها، وعدالته في الرواية وأمانته[١]. واستقامته في أحكامه على القريب والبعيد والصديق والخصم، قال الله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ ﴾ [٢].

إن التدقيق في معرفة المؤلف يجنبنا انتحال المنتحلين، وإدراك تزييفهم إذ كثيراً ما ينسب كتاب إلى مؤلف بهتانًا، أو ينتحل شخص اسم كتاب لا يملك فيه غير الانتحال الكاذب، لذلك يركز المختصون على معرفة الخط ونمط الأسلوب وإمكان حدوث الواقعة في الزمان والمكان اللذين ادعاهما المؤلف، ومعرفة مكان التدوين وزمانه هل كان معاينة ومعاصرة أو مجرد نقل ورواية عن الغير، كذلك، فإن معرفة العقيدة التي يدين بها المؤلف أو المذهب الذي يعتنقه يساعدنا على كشف المنحول عليه وذلك بوجود التعارضات بين الوثيقة المنحولة عليه، والقيم التي يعتنقها. وقد يتساءل المرء عن السر خلف الكذب أو نسبة كتاب إلى شخص بريء منه، وتتعدد الأجوبة، فقد يكون السبب تبرير فكرة وانتشارها أو الإساءة إلى شخص باتهامه باعتناق فكرة مرفوضة عقديًا أو مذهبيًا، وأحيانًا أخرى قد يكون السبب الخوف من أصحاب السطوة، فيلجأ الكاتب إلى التستر على اسمه ونشر الكتاب باسم شخص ميت، وأحيانًا قد يكون المال وراء انتحال شخص لمؤلفات غيره أو بغية الشهرة.

وبعد جمع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها ومصادرها تأتي خطوة عملية أخرى وهي النقد الداخلي أو الباطني.

ب- النقد الداخلي (الباطني):

وينصب هذا النقد على المضمون الذي تحتويه الوثيقة، وبيان ما قصده صاحب الوثيقة هذه الوثيقة، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أم كان ناقلاً عن غيره، وينبغي معرفة ما إذا كان في إمكانه حقًا أن يروي الحادث كما شاهده دون تزييف إرادي أو

(١) نور الدين حاطوم، وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة العصرية، ١٩٦٤)، ص ص ٤٥٥-٤٥٧. وانظر، عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص ١٨٨-١٩٥.

(٢) سورة هود، الآية (١١٢).

انخداع لا إرادي. فالنقد الداخلي يهتم بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة ومعانيها ودقتها وبالثقة العامة في المعلومات الموجودة فيها أو عدم الثقة فيها. وبعد التأكد من أصالة الوثيقة يولي الباحث أهمية للمعلومات التي يمكن أن تمدنا بها والفائدة الموجودة منها لموضوع بحثنا. إن معرفة اللغة المكتوبة بها والعصر الذي كتبت فيه يفيدان كثيراً في إدراك المعنى الذي قصده صاحب النّص، وأكثر من ذلك يجب أن لا يتوقف إدراك الباحث بمعرفة المعنى المقصود، ولكن عليه أن يحذر تحيز الكاتب ورؤيته الأشياء والمعاني التي يضفيها عليها وهو يصفها ويسجلها وينقلها إلى غيره، فالتزييف قد يطال الوثيقة بإرادة مقصودة مبيتة تضمر خلفها الأغراض السياسية والمصالح والأهواء أو بطريقة غير إرادية، حيث يعود النقص إلى عدم قدرة المسجل على إدراك كل جوانب الموضوع لأسباب حالت دون ذلك.

ويصنف الباحثون النقد الداخلي إلى قسمين:

١ـ النقد الداخلي الإيجابي: وينصب على تفسير النص وتوضيح معناه الظاهري وإدراك معناه الحقيقي بمعرفة مقاصد المؤلف فيما كتب وهذا يتم خلال معرفة اللغة المستخدمة وأساليب الكاتب، وتفيد الدراسات المقارنة بين كتاباته المختلفة.

٢ـ النقد الداخلي السلبي للنزاهة والدقة: يذهب المؤرخون إلى أن الأصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة، لذلك رأوا ضرورة النقد الداخلي السلبي لتحقيق صحة الوقائع واستبعاد الزائف المغشوش منها وهذا النقد ينصب على ناحيتين:

الناحية الأولى: وتسمى نقد النزاهة أو الصدق وتُعْنَى بمدى صدق واضع الأصل وعدالته أي: هل أن المؤلف شاهد الواقعة وهل كان صادقًا في ما نقل وعادلاً؟، ومعرفة ذلك يتوقف على معلوماتنا عن المؤلف وأخلاقه ومقاصده، وهل يتميز المؤلف بالأمانة في ما ينقله ويرويه؟ وهل يتحرى الحق في إخباره دون أغراض يضمرها؟، سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأموال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض سياسية وأيديولوجية يريد التمكين لها، فيدفعه كل ذلك إلى تزييف الحقائق بالزيادة والنقصان والتزييف. لذلك ينبغي للباحث أن يأخذ بفكرة الشك ليصل إلى الصدق. فلا يكفي معايشة الرّاوية للحدث لنثق فيه، بل لابد من تحليل الوثيقة وتفكيكها إلى أجزاء ونقد كل جزء ومدى صحته ودلالته على الوقائع الحقيقية، ثم معرفة الرواية هل كان صاحبها مشاهداً مباشراً أو ناقلاً عن من

شاهد. ولابد من الإحاطة بالظروف التي وضعت فيها الوثيقة والظروف التي أحاطت بالمؤلف سواء تلك الظروف المتعلقة به بشكل خاص، أو الظروف الخارجة عنه.

أما الناحية الثانية: وتسمى نقد الضبط أو الدّقة: وتستهدف استجلاء الأسباب التي توقع واضع الأصل في الخطإ، ويختصرها المتخصصون في قولهم هل كان المؤلف دقيقًا في روايته وهل كان بصيراً بما ينقل[1] مدركًا لما سيجل؟ ويمكن أن نعبر عن هذه الفكرة بصيغة أخرى هل كان المؤلف ممتنعًا من أن يكون ضحية للخداع أو سوء الفهم والإدراك للوقائع؟ وهل إدراكه ذاك للوقائع لم يكن متأثراً بوجود معانٍ سابقة في ذهنه حالت بينه وبين الإدراك السليم لمختلف جوانب الواقعة، أو بسبب ظروف أخرى لا إرادية قللت من قدرته على الإحاطة بالواقعة؟ فالكثير من الوقائع قد يتم إخفاؤها. وتلعب الأهداف الظاهرة العلنية دوراً كبيراً لدى الساسة والاستراتيجيين، إذ غالبًا ما يخفون حقائق وهي التي يعملون في حقيقة أمورهم على إنجازها، ولكنهم يتدثرون بأهداف مظهرية يوهمون بها خصومهم، فالمؤلف قد يقع فريسة لمثل هذه المناورات التي تمتلىء بها نشاطات الساسة والمتحزبين فيسجل السطحي من الأمور وكان الأجدر به أن يفحص التصريحات العلنية ويقارنها بالتصرفات العلنية ليصل إلى الأهداف الحقيقية فالنية الحسنة والنزاهة لا تكفيان وحدهما، ولكن ينبغي لهما أن تعضدا بالدقة والضبط والقدرة على الربط بين المتغيرات، واستقراء الأحداث درءاً للتزييف المغرض الذي يقلب الحقائق. وبعدما يكون الباحث قد أنجز الخطوات السابقة المتمثلة في: تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وجمع البيانات والوثائق المتعلقة بتلك المشكلة التي اختار دراستها، ونقد تلك الوثائق نقداً خارجيًا وداخليًا، ثم يأتي دور تصنيف الوثائق وتبويبها على الخصائص البارزة التي تجمع كل مجموعة، أي تصنف إلى طوائف تضم كل طائفة صنفًا يجمعه التجانس في أبرز الخصائص. فالحقائق التاريخية يمكن أن تصنف على أساس مضمونها الداخلية إلى حقائق طبيعية، ونفسية، واجتماعية. وهناك تصنيف آخر متعدد يقسم الحقائق التاريخية إلى: تصنيف على أساس الزمان الذي كتبت فيه الوثيقة، وتصنيف على أساس المكان، وتصنيف على أساس المضمون أي مضمون الوثائق، وتصنيف على

(1) نور الدين حاطوم وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٤٥٨-٤٦٢. وعبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص ١٩٠-٢١٣.

أساس صور الوثائق وأشكالها[١].

ويمكن الباحث أن يصنف الوقائع الماضية ويرتبها على النمط المناظر لتصنيف الوقائع الحاضرة، فيؤلف منها مجموعات وطوائف بسبب التشابه بينها، ويضع في كل صنف ما يناسبه من الحقائق تبعًا لظروفها الظاهرة وخصائصها. ويمكن أن يتبع التصنيف الأطوار التاريخية والمراحل المتعاقبة، ثم يقسم كل طور أو مرحلة إلى التاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي. ثم تعرض الحوادث في كل باب من هذه الأبواب بحسب تسلسلها الزمني، أو الجغرافي، أو المنطقي[٢]. والحقيقة، تتعدد التصنيفات بحسب المشكلة المطروحة ووجهة نظر الباحث والبيانات المتاحة ونوعها.

ولا يكتفي الباحث بجمع البيانات وتصنيفها، ولكنه يسعى جاهداً لتعليل الوقائع والأحداث، من خلال تفسيرها بالربط بينها وبين الأوضاع السائدة في تلك الحقبة. فالباحث السياسي الدارس لظهور مؤسسة في حقبة تاريخية لا يكتفي بجمع البيانات عنها فحسب ولكنه يربط بين ظهور تلك المؤسسة والمستوى الاجتماعي والحضاري السائد أو الفكر المنتشر، أو الشخصيات المتحكمة، فقد يكون السبب الرئيس هو تسلم شخصية مبدعة الحكم أو معتنقة لأفكار بعض المفكرين الداعين إلى فكرة المؤسسة. فالبحث عن إيجاد العلاقات بين الوقائع والأفكار الصاعدة، أو الأبنية الاجتماعية والاقتصادية المواكبة، والتفاعلات المختلفة لكل ذلك، هي التي تميز الباحث الاجتماعي أو السياسي عن غيره من السرَّاد للأحداث.

إن الباحث السياسي بشأن ظاهرة معينة ينبغي له أن يفترض فروضًا بشأن بروز تلك الظاهرة، أو بشأن التطورات التي لحقتها، أو اختفائها، أو تعديلها، أو قوتها، أو ضعفها. فهو يفترض وجود أسباب وخلفيات واكبت تلك الحقبة الزمنية التي أحدثت أثرها في نمط تلك الظاهرة، ومن ثم يستجمع قواه العقلية للإحاطة بالملابسات التي اكتنفت تلك الظاهرة، ويبحث عن الأدلة والبراهين من خلال الاستقراء، والقياس والمقارنة بين النظائر، عساه يصل

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٠.
- عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

إلى دليل يحظى بالمقبولية والكفاية يزيح اللَّبْسَ والغموض عن مشكلته ويعضد به فروضه، ويعمل بعد ذلك على تعميمه على الظواهر المشابهة إذا كان ذلك ميسوراً. ويستحسن للباحث السياسي الاستعانة بمختلف العلوم لتفسير ظواهره التاريخية، فيمْكنه الاستفادة من علم الاجتماع ومن نظرياته ونماذجه ومداخله التي تفسر الظواهر الاجتماعية ويمكن تطبيقها على الوقائع التاريخية الجزئية.

وعلى الباحث أن يضع واقعته التي يدرسها في إطار عام يساعده على تفسيرها وتحليلها بشكل علمي[١] فيتمكن بذلك من صياغة فروضه واختيار البيانات الملائمة واستخدام المداخل النظرية المساعدة على التفسير. وبذا نكون أمام منهج تاريخي يتضمن خطوات شأنه شأن المناهج الاجتماعية الأخرى. فالمنهج التاريخي يتضمن الخطوات التالية: .

يحدد المشكلة، ويضع الفروض، ويجمع البيانات ويحللها ويدققها، ويختبر فروضه حتى يثبت اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأدلة، ثم يسعى أخيراً إلى محاولة التعميم على الرغم من أن تعميماته تظل ذات صبغة احتمالية وهذه الخاصية (عدم التحكم في المتغيرات وصفة التعميمات الاحتمالية) لا ينفرد بها المنهج التاريخي وحده ولكنها تسري على كل العلوم الاجتماعية[٢] وإن اختلفت في درجاتها.

وبعد أن يكمل الباحث الخطوات السابقة ينتقل إلى الخطوة الأخيرة، والتي تتعلق بكتابة التقرير وعرض النتائج التي استخلصها من دراسته عرضًا متناسقًا واضحًا.

***

(١) يزعم كثير من الباحثين أنهم يستخدمون المنهج التاريخي في بحوثهم، وهم في حقيقة الأمر يصنفون بحوثهم تصنيفًا زمنيًا فحسب، وهذه خطوة إجرائية في المنهج التاريخي، وأما الخطوات الأخرى الأساسية وعلى رأسها التفسير فتنعدم من بحوثهم تمامًا.

(٢) أحمد بدر، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

المبحث الثاني

المنهج المقارن

استخدم الإنسان المقارنة منذ القديم، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل سأله، أو ليعبر بالمقارنة عن الحجم، أو السعة، أو الارتفاع أو الانخفاض، أو الطول، أو القصر. فكثير من المعارف يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرو أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثربولوجيا، علم السياسة) تستخدم المنهج المقارن، بل أكثر من ذلك فقد سيطر المنهج المقارن والتاريخي لقرون من الزمن ولم ينحسر دورهما إلاّ مع عشرينيات هذا القرن، ولئن انحسر المنهج المقارن التقليدي، فإن المنهج المقارن الحديث والمعاصر مازال يعد من أهمّ المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصاً، حيث سار شأواً بعيداً في استخدام المنهج المقارن، ولم يكتف به منهجاً، بل اختاره اسماً لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة بخلاف الفروع الأخرى (علم الاجتماع، مثلا، اتخذ المقارنة منهجاً فحسب ولم يتسمّ بها).

وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها. وبعد هذه المقدمة فما المقصود بالمقارنة؟ وما هي مبرراتها؟ وأهدافها؟ وأين تجرى المقارنة؟ وكيف تجرى؟ وما هي الشروط التي تفترضها؟ وما هي مصاعبها؟.

١-: تعريف المقارنة ومبرراتها:

يعرف «ستيوارت ميل» المقارنة هي «دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر»(١). فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإنّ المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها «هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٦٨.

دلالتها، فإنه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية تتخذها أساساً للمقارنة»(١). فعلى سبيل المثال يمكن المقارنة بين النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي المصري في عملية صنع القرارات، أو العملية الانتخابية، أو إدارة الأزمات المختلفة. والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات امبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى بمعنى؛ يثبت ويحيِّد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى(٢). فالمقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي: السعي لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى صياغة نظريات متوسطة من شأنها أن تفسر بعض الظواهر التي تتقاسم إقليماً معيناً مثل، تفسير الانتخابات في المنطقة الغربية من أوربا، أو أثر الثقافة الإسلامية في المشاركة السياسية في المنطقة العربية.

فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسئولة عن التشابه أو الاختلاف، ا إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار، وإذا ما دعمت تلك الفروض بالإثبات، صلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات، المنهج المقارن يبدي لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات. وقد ظي المنهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ماحدا «دوغان» و«بيلاسي» لى القول: لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة(٣).

(١) طه بدوي، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢) محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ١١٦.

(3) Peter Calvert, An Introduction to Comparative Politics, (New york: Harvester wheatcheaf, 1993),P. 9.

ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي: في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها.

كما يحوز المنهج المقارن موقعًا له في كل مستويات البحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالوصف (الذي خلاله يمكن ملاحظة التشابهات الظاهرية أو تحليل عناصر البناء، مثل وصف عناصر النظام الرئاسي الأمريكي وعناصر النظام الفرنسي)، كما يستخدم في مستوى التصنيف من أجل صياغة نماذج تصنيفية، ويستخدم المنهج المقارن كذلك على مستوى التفسير، حيث يقوم بافتراض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائبة، على الرغم من أن قدرة المنهج المقارن على تفسير الظواهر تظل محدودة[1]. وأمّا مبرر المقارنة فمرجعه في الإجمال إلى المشترك الإنساني وخصائص الفطرة. ذلك أننا في إشارتنا السابقة إلى المقارنة على أنّها تنصبّ على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذه المقولة تفترض أن هناك مستوى من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك التشابهات والاختلافات، فالمجتمعات البشرية ـ على تعددها وتنوعها يتوحد جوهرها وتختلف مظاهرها، وأشكال تجسد هذا الجوهر، فتتعدد الأشكال، وتتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك. ولكن إذا ارتفعنا بالاجتماع الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة إلى مستوى معين من التجريد، توصلنا إلى مجموعة من الحقائق تعطينا مبرراً لإجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع. وهذا المشترك الإنساني يحدده مصدر الوجود الواحد وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة.

وإذا كانت أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسين هما: العنصر الطبيعي الفطري الذي لا يتغير من مكان إلى آخر، والعنصر الاتفاقي أي العرف والعادة وهو ما يتغير من مكان إلى آخر، فإن المقارنة تجد مبررها في إدراك العناصر التي تكون خلف النمط الاتفاقي ومضامينها وخصائصها. فلكل جماعة بشرية ثقافتها وقيمها التي تصبغ تصرفاتها ونظراتها إلى الأشياء المختلفة، ولا يمكن تقويم سلوك مجتمع معين إلاّ من خلال ثقافته ومعاييره، وهذا ما يستدعي الباحثين إلى دراسة المجتمعات الأخرى وإجراء عمليات المقارنة.

(1) Grawitz, op. cit., p. 364.

وبدون ذلك تظل المقارنة عبارة عن إسقاط القيم الذاتية على الآخر وإعادة إنتاج الذات المركزية، وتشويه صورة الآخر واختزالها. كذلك، فإن هناك سننًا وقوانين وانتظامات عامة تسري على البشرية جميعها قابلة للفهم والتحديد، والافتراض العلمي يستهدف الوصول إلى تلك الانتظامات الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح والتفسير والتنبؤ، فعلى سبيل المثال، فقد لاحظ «تيغر» Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسيًا في جميع الثقافات البشرية، وخلص «ديردن» Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين، كما توصل غيرهما إلى أنّ الهيراركية السياسية والصراع السياسي والانتماء إلى الجماعة والسلوك التنظيمي جميعها أمور بشرية عامة. وينضاف إلى ما سبق أن خاصيّتَي التنظيم الاجتماعي السياسي تلازمان المجتمعات البشرية في تطوراتها، فلا تنتظم المجتمعات البشرية، إلاّ بوجود حاكم ومحكوم، ومن ثم فإن المقارنة تنصب على الأشكال التي تنتظم الحكم وأبنيته، أو على الوظائف والعمليات التي تُودّى في هذه الأبنية، أو على العلاقة بين الوظائف والأبنية، وعلى الطرق التي تتخذ بها القرارات، وأشكال الشرعية ومصادرها وما يترتب على ذلك من استقرار أو عدمه. وهكذا يمكن القول مرة أخرى: إن المقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتضمنه من تشابه في الفطرة واختلاف في العادات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير[1].

٢ـ تطور الدراسة المقارنة:

على الرغم من أهمية المنهج المقارن في جميع العلوم الاجتماعية، إلاّ أنني سأقتصر تناول هذا المنهج وتطبيقاته وما لحقه من تطورات وما يعترضه من مشاكل في علم السياسة.

لقد واكبت المقارنة التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن أرسطو بين سائر الدول (المدن اليونانية المختلفة). وكذلك فعل «نقوللو ماكيافللي» في مقارنته عناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم «طوماس هوبز» و«مونتسيكو» المقارنة، كما اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وانجلترا. وقد أجاد كل من «دي توكفيل» و«جيمس برايس» في دراستهما

(1) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨٣.

للولايات المتحدة الاميريكة؛ لانهما اغنيا فهمهما لامريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الاوربية[1].

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صوراً للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال: قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذاً من مفهوم الهلاك والدمار إطاراً للمقارنة، مرجعاً سبب ذلك إلى الظلم (حيث إن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع)، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (١٦٣) وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (١٦٤) فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (١٦٥)﴾[2].

هذه مقارنة للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن. وهناك مقارنة أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا (٥٩)﴾[3]، وسور القرآن الكريم مليئة بالمقارنة المتعددة. ولئن ميزت السياسة المقارنة العهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن الدراسة الاكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينيات منه. غير أن تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوروبا الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد ما. والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالدستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور

(1) Howard J. Wiarda (ed.), New directions comparative politics, revised Edition, (Boulder: westview press, 1991), pp. 12-13.

(٢) سورة الأعراف، الآيات (١٦٣-١٦٥).

(٣) سورة الكهف، الآية (٥٩).

حول الحكومة، لذلك، فإن العنوان الذي كانت السياسة المقارنة تنضوي تحته وتتسمّى به هو الحكومات المقارنة. إلاّ أن اللافت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الامريكية كان سباقاً في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثراً بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسة المقارنة في أوربا.

والملاحظة الثانية أن التأثر الذي لحق علم السياسة بانتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي: انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كان له الاثر ذاته في حقل السياسة المقارنة لينتقل تركيزها من الدولة إلى البنية العملية داخل الدولة وعبر الدول. فلم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليًا ودوليًا، ولكن دخل المسرح السياسي فاعلون جدد (التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة او عبر الدول).

لقد ازداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال كل ذلك دفع المتخصصين في الحقل - خصوصاً في حقبة الخمسينيات - إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرته، واشتد [illegible]د السياسة المقارنة في حقبة الستينيات. لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة [illegible]ستقلال أن تنتهج النهج الليبرالي الغربي في التنمية السياسية، فكانت كتابات «جابريال [illegible]» و«كولمان» و«روستو» وغيرهم. ولم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية [illegible]نها أصبحت تشمل كل الدول[1].

٣- خطوات المنهجية المقارنة ومصاعبها:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن،

(1) Wiarda, op. cit., pp. 12-14.

[illegible]ر كذلك: نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧٢.

-Louis J. Contori and Andrew H. Ziegler, jr. (eds.), Comparative Politics, in the post - Behavioral Era, (Boulder: Lynne rienner publishers, 1988), p. 74.

فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالعبارات من مثل «النسق السياسي»، و«الدولة» و«الدولة - الامة». اما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الاحزاب السياسية والمجتمعات[1]. فالمقصود بالمنهج هنا هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. وتتضمن خطوات المنهج المقارن: (تحديد المشكلة، واختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية (إن امكن)، جمع البيانات، والشرح والتفسير).

أ- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث ان يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا اريد لجهوداته ان تكلل بالنجاح، ذلك ان صياغة المشكلة من اخطر الخطوات واصعبها. فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، او قد تكون الاسباب القابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل او الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر اساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، او الحزب او البيروقراطية العليا، او السلوك الانتخابي، او اتجاه الراي العام، او الثقافة، او عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول.

واحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القيم والثقافات والسياقات التاريخية للتطور، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية او المدينة او الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية او عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة اي: مدى تمثيلها - كعينة للمقارنة - للمجتمع او للدولة التي تزعم تمثيلها؟

(1) Jan- Erik Lane and Svante Ersson, comparative Politics, an Introduction and New Approach, (Polity press, 1994), p.6.

ويضاف إلى ذلك خلفيات الباحثين الثقافية ودوافعهم السياسية إذ البحث العلمي لا يخلو من الأغراض التي توجهه والمصالح التي تدفع القائمين عليه، إلى جانب تأثير اللغة والمفاهيم في الظواهر التي تصوغها.

ب- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات:

فبعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين او اكثر، مثل: الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسة. فالباحث وهو يقارن نظماً متشابهة يقوم بتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة؛ فقلل ما استطاع المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في انماط السلوك والابنية. إلاّ أن التحكم في المتغيرات ليس بالامر الهيّن في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير وتعريفه قد ياخذ دلالات متعددة، فمفهوم المساواة قد تتعدد فهوم الباحثين له؛ بسبب ظلال الايديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أو سياسية؟ كذلك فإن قياس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تحويلها كميا، ومن ثم يصعب قياسها. وينضاف إلى ما سبق تاثر صياغة الفروض بالأطر النظرية التي يتبناها الباحثون وإدراكهم للظواهر، ومن ثم فإن صياغة الفروض تتاثر بإدراك الافراد الذين يتاثرون بدورهم بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم. لهذه الأسباب كلها ينصح المتخصصون الباحثين بدراسة الدول المتشابهة نسبياً في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية، لتقليل أثر هذه النظم في وعي الباحثين[1].

ج- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:

المفاهيم هي تلك الالفاظ التي نُعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، وتحديد المفهوم ينبغي أن يسبق جمع البيانات الكمية، كما أنه يقود البحث في اختيار

(1) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠١-١٠٣.

الوسائل الامبريقية. و« المتغيرات الجيدة تشتق من المفاهيم الجيدة » كما يقول « جيوفاني سارتوري ».

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافيًا او لغويًا، فمفهوم « رئيس الوزراء » يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الالماني ورئيس الوزراء الإيطالي. كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك. وبدون مفاهيم، فإننا نضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان ولكن دون ان نمتلك قاعدة مفاهيمية لربط بلد بآخر. فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول « جورج تومبسون » وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن ان تصاغ إلا في مفاهيم كما أن هناك علاقة بين المفهوم وغرض البحث[1].

فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة حتى لا يتيه ويظل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف للوقائع المتشابهة او المختلفة بدون رابط بينها ولا سياق ينتظمها. وهكذا عد المفهوم عبر العصور بمثابة الاداة الأساسية للمعرفة التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن ان يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة. لقد طور علماء السياسة المقارنة مفاهيم عديدة، مثل: مفاهيم المشاركة، والشرعية، والسلطة، والاغتراب، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح، التعبير عن المصالح، النسق.... الخ. والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتها النظرية كما يقول « هولت » و« رتشاردسون ». فالمهم هو ما إذا كانت مفاهيم مجردة مثل: « الوظائف » و« الطلبات » و« الموارد » تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية ودراستها. نستطيع - مثلا - استخدام مفهوم « التمايز البنائي » كاداة لتصنيف انماط النظم السياسية المختلفة وتمييزها[2].

(1) Richard Rose, "comparing forms of comparative Analysis", Political studies , 39, No.3 (september: 1991), pp. 446-462.
(2) Mattei Dogan and Dominique Pelassy, Sociologie Politique Comparative, problemes et perspectives, (paris: economica, 1982), pp. 27-29.

إلا أنه ينبغي للمقارن ان يحذر من المفاهيم وما يمكن ان تلحقه من تشوهات بالحقائق والظواهر المختلفة خاصة في المقارنة عبر الدولية، حيث يتعامل الباحث مع بيئة غير بيئته، وثقافة غير ثقافته، ولغة غير لغته. إن المفاهيم هي القوالب التي تصاغ فيها الاشياء وتتخذ دلالات أرادها لها مخترعها الذي يتاثر بقيم مجتمعه وبيئته. فمقارنة أبنية متشابهة وسلوكات متماثلة وعمليات متشابهة، تقتضي الانتباه إلى سياقات هذه الأبنية والسلوكات والعمليات؛ حيث اختلاف البيئات والقيم والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجري عليها المقارنة، كذلك فإن معاني الاشياء تختلف من مجتمع إلى آخر، فمفهوم حزب، أو قائد أو سلطة او نظام تختلف دلالاتها من بلد إلى آخر. ومن ثم فإن التعريف الإجرائي للمفهوم وتحويله إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس في الواقع، تزداد تعقداً بسبب تاثير دلالة المفهوم من ثقافة إلى اخرى في تحديد ماهية المؤشرات محل الدراسة، فقد لا تعطي - مثلا - الانتخابات الدلالات ذاتها في بريطانيا دلالات مماثلة في بلد من بلدان العالم الثالث، حيث لا يمكن اعتبارها في هذه الاخيرة مؤشراً على الديمقراطية. لذلك وحتى نتمكن من تذليل هذه الصعوبات لابد من الاستيعاب الجيد لدلالات المفاهيم والمصطلحات في الثقافات المتباينة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، ولابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم تجعلها أكثر استيعاباً لذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات. وهذا يقتضي تجريداً عاليًا ليستوعب الدلالات المختلفة، كما يجب إدراك إشكالية العلاقة بين وهر والمظهر، او بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال ات. ذلك أنَّ الكثير من الظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن حقيقة واحدة[1].

ويقودنا الكلام السابق إلى تاكيد مقولة نسبية المفاهيم، في الوقت الذي تعد المفاهيم حجر الاساس في البحث العلمي، وهذا يسري على المنهج المقارن. وتزداد مقدرة الباحث على المقارنة والتحليل - في الغالب - كلما امتلك قدرات يتصور بها مجموعة الوسائل الفرضية الإجرائية الصارمة التي تتضمن القدرة على التوجيه نحو الفاعلية التطبيقية وإذا

(1) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٦.

كانت الدراسة المقارنة بحاجة إلى مفاهيم، فإن المقارنة بدورها قد ولدت مفاهيم جديدة، كمفهوم «التخلف» أو «ضعف النمو»، فمفهوم «التخلف» هو نتاج المقارنة كما عبر عنه «ريمون آرون». وإذا كانت المفاهيم الجيدة بمثابة المفاتيح التي نفتح بها أبواب المقارنة، فإنه ينبغي الحذر من الإمبريالية «المفهومية» كما يقول «دوغان» و«بيلاسي»، والتي قد تكون خلفها، الثقافة، أو الطبقة، أو الإمبريالية، كذلك ينبغي الحذر من التحيز المذهبي في صياغة المفاهيم(1). لقد ابتكر علماء السياسة المقارنة العديد من المفاهيم، فقد استخدم «مكريدس»: صنع القرار، والقوة الأيديولوجية، والمؤسسات السياسية، واقترح «بلوندل» مفهوم الأبنية والسلوك والقانون، واستخدم «الموند» و«باول» التعبير عن المصالح و«جمع المصالح» و«الأبنية والوظائف»(2)..... إلخ.

د ـ جمع البيانات:

تعد البيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمت صياغتها، فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن ان تاخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة او اسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة. وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغموض وسبر اغوار الاشياء. قال الله تعالى ـ وهو يقدم الأدلة والبراهين للمؤمنين حتى تظهر لهم سبل المجرمين فيتجنبوها ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ۝٥٥﴾(3). فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها(4).

ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث ان

(1) Dogan and Pelassy, op.cit., pp. 30-33.

(2) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ص ٣٩٤-٣٩٥.

(3) سورة الأنعام، الآية: ٥٥.

(4) عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مالطا: منشورات Elga ١٩٩٥)، ص ١٥٢.

يكون ملمًا بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه. إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعاييره ضرورية، لصياغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته. وان تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه. إن المعرفة الجيدة بالآخر تورث الثقة بين الباحث والمبحوثين، وهكذا تثمر نتائج مشرقة تفتقر إليها التصميمات المنمطة الجاهزة التي صيغت في بلدان اخرى وجاءت محملة بحيثيات البيئة التي صممت فيها. فهي قد أعدت لظواهر مشحونة بقيم غير قيم المجتمعات المغايرة، ولربما صيغت لظواهر لا توجد إطلاقًا في البيئات الاخرى، او تحمل دلالات مغايرة.

هـ ـ الشرح والتفسير:

يقصد بالتفسير، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها. وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها. فالباحث إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريًا ـ على الاقل ـ في تلك الانماط، ثم يعمل على تعميمها. إلا أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية تجابهها صعوبات شتى. فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وأن الظواهر السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملابسات محيطة الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى ابتسار الظواهر الاخرى وتشويهها من خلال أسلوبه الإسقاطي الاختزالي. إن الكثير من الباحثين الغربيين أو الذين اقتفوا آثارهم في المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الاخرى والذين استخدموا الأطر التحليلية الغربية، جانبهم الصواب، وجاءت توقعاتهم مخيبة؛ وكان ذلك بسبب اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقاتها وحشرها في قوالب جاهزة غير مواتية لها بالتمام. ومن ثم ينبغي لأي باحث قبل أن يقدم على عملية التفسير ان يعمق معارفه بكل أبعاد الظاهرة (أي محيط الظاهرة الثقافي، والاقتصادي،

والاجتماعي، والسياسي والتكنولوجي، الذي تتفاعل معه الظاهرة ويعطيها أنماطًا ودلالات متميزة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها ظاهريًا في سياقات اخرى تباين سياقها ومحيطها). فالظواهر المتشابهة ليست بالضرورة وليدة أسباب أو عوامل واحدة.

فقد لاحظ «فيربا» ان التصويت في الانتخابات يختلف في دلالاته من دولة إلى اخرى، على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته واهميته واحدة ايضًا. غير أن «فيربا» لاحظ في الهند - مثلا - أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على العكس مما هو سار في الولايات المتحدة الامريكية، فمن يقوم بالتصويت شخص مهتمّ سياسيًا. ومن ثم خلص إلى نتيجة مفادها: انه لا يمكن الاعتداد بالتصويت كوحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول. كما توصل كل من «مريت» و«روكان» إلى أنّ هناك فارقًا كبيرا بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المعبرة عنها، فقد تتوحد اشكال مظاهر الحقائق دون أن تكون واحدة[1].

وإلى جانب تعمق معرفة الباحث بالمجتمعات التي يتولى تفسير ظواهرها، ينبغي له ان يبدع مداخل منهجية يصوغها من خصائص تلك المجتمعات لتمتلك القدرة الاستيعابية لعناصر الظاهرة والتكافؤ المنهاجي القادر على تفكيك الظواهر وتركيبها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها وكشف العوامل القابعة خلف أنماط تشكلها وسلوكاتها.

٤ـ أهداف المقارنة:

تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة، فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى. كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعنا فيها في بلدان اخرى. وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان اخرى[2].

كما تساعدنا المقارنة على تصنيف الانظمة السياسية، وترتيبها، وإظهار آليات عملها.

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ - ١١٠.
(2) Contori and Ziegler, op. cit., p.1.

والمقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات بجعلها قابلة للفهم. وهي السبيل الحسن الذي نستطيع ان نقيس به ما هو عامًا وما هو فرديًا لإيضاح السياقات الاجتماعية، والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية[1] والمقارنة تساعد على تقويم الاشياء، وأية معرفة تحتاج إلى معيار والمقارنة تبني على ذلك. ذلك أننا نقارن لنقوم ذواتنا ونعرف غيرنا، كما تفيد المقارنة في كشف التحيزات وخاصة فكرة التمركز حول الذات وإلغاء الآخر او ازدرائه.

كذلك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والانتظامات اي: السعي للكشف عن القاعدة او النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة او الظواهر المتشابهة، اي: البحث عن القواعد العامة التي يمكن ان تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع اخرى مختلفة[2].

وهكذا اصبحنا نرى تزايد الجهود العلمية في مجال الدراسات المقارنة، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها. إن عالم السياسة يبحث عن أسباب عدم الاستقرار في أي سياق، حيث يقوم - تدريجيًا - بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن اخرى. كذلك إذا أردنا دراسة الامتناع عن الانتخاب، فإننا نلجأ إلى المقارنة بين الذكور والإناث، وبين اهل المدينة والريفيين، وبين الشباب والشيوخ. ونحن إذ نقوم بالمقارنة، فإننا نستهدف الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات (أسباب الظواهر الاجتماعية)[3]. ويستخدم المقارنة المنهج التاريخي كاقتراب لتحديد الأسباب التي أعطت كل دولة وحدتها وتميزها او اختلافها وتباينها عن غيرها من الدول الاخرى.

٥ـ مجالات المقارنة وشروطها:

لقد تمت الإشارة سلفًا إلى ان الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدرًا من التشابه وقدرًا من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام. والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة أثر العوامل

(1) Dogan and Pelassy, op. cit., (avant - propos).
(2) Ibid., pp. 6-7.
(3) Ibid., pp. 11- 25.

النظم الكلية، أي: تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات والفاعلين أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. كما قدم «دوغان» و«بيلاسي» استراتيجية المقارنة الثنائية، أي مقارنة دولتين فقط، يتم اختيارهما بدقة وفقًا للموضوع وملاءمته[1].

وحتى تتلافى سطحية المقارنة، فقد اقترح «دوغان» و«بيلاسي» ما سمياه «بالتعادل الوظيفي»، والذي يعني: أن تقوم مؤسسة بوظيفة يمكن أن تقوم بها مجموعة من المؤسسات، أو أن مؤسسة تقوم بمجموعات وظائف. فالتعادل الوظيفي يبرز لنا كيف أنّ وظيفة ما يمكن أن تقوم بها مؤسسة في بلد ما وتقوم بالوظيفة ذاتها مؤسسة مشابهة أو ليست مشابهة (مثلا اعتبار وظيفة الانتخابات الأولية في الولايات المتحدة تؤدي وظيفة مشابهة للدور الأول للانتخابات في فرنسا).

فالوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدى في بلدان متباينة بواسطة هيئات مختلفة، وعلى العكس، فإن مؤسسات متشابهة أو متطابقة يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة وظائف متباينة، إذ يمكن أن تؤدي قبيلة - في الإطار السياسي - وظيفة التجنيد التي يؤديها في أماكن أخرى حزب سياسي منظم[2].

***

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٨٠.

(2) Dogan and Pelassy, op. Cit., pp. 39-45.

المبحث الثالث:

منهج دراسة الحالة: Case Study

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها. ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار. فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب تحليل المضمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، أو الاستبيان. لأنه «يشير أساسًا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة، ولا يهتم بكيفية جمع البيانات، ويستخدم بيانات جمعت بوسائل مختلفة: كالملاحظة، والاستبيان وتحليل المضمون أو وسائل أخرى»[1].

تعريف منهج دراسة الحالة:

«هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردًا أو مؤسسة أو نظامًا اجتماعيًا أو مجتمعًا محليًا أو مجتمعًا عامًا. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها»[1]. فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردًا أو منظمة إدارية أو نظامًا سياسيًا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية[3].

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٠. وانظر:

-Joe R. Feagin, A Case for Case Study, (U S A: North Carolina press, 1991), P. 36.

هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

١- ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

٢- ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

٣- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه، أو وظيفية، أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة، قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

٤- إبراز الأحداث الأكثر تأثيراً في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

٥- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره(١).

استخدامات هذا المنهج:

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

١- إذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

٢ ـ متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

٣ ـ إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف

(١) محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، (مصر: دون ناشر، ١٩٩٠) ص: ٥٢، ٥٣.

وتحليل تلك العمليات(١).

٤ ـ لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه(٢).

خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الاولي بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فرداً أو جماعة أو منظمة سياسية (حزباً، برلماناً، مجلس رئاسة). ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسيرها. ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة (الملاحظة، الاستبيان، تحليل المضمون،.. الخ) ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

فعلى سبيل المثال: يمكن افتراض أن اتجاهات الفرد وأنماط سلوكه قد تطورت عبر محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته والتي كانت بمثابة نقط تحول في تاريخه، كما يفترض أن الأحداث قد أدت إلى تغيير حياته وصاغتها صياغة جديدة، وأن تلك التغيرات في سلوكه قد يكون لها أبعد الأثر في مستقبله. فالباحث الذي يتبع منهج دراسة الحالة (الفرد هنا) ينبغي له أن ينظر إلى الفرد (الحالة) وموقفه وسلوكه باعتباره كُلاً من العوامل أو مركباً من العناصر التي تؤثر فيه على مر الزمن، ومن ثم ينبغي معرفة المحطات الأكثر تأثيراً في حياة الفرد مثل التربية الاسرية أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي عاش فيه أو الصدمات التي تعرض لها. وهذا يقتضي جمع المعلومات من خلال مقابلة الفرد أو عبر كتابة سيرته الذاتية أو من أفواه أصدقائه.. الخ. وبعد جمع هذه البيانات يتولى الباحث تفسيرها بالتأليف بين التفاصيل المتعددة التي جمعها لكي يستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية. وفي كل هذا ينبغي للباحث أن يتسلح بإطار مفاهيمي يساعده على التحليل.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٤٢.

هذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة.

كما ينبغي للباحث ان يبحث عن الارتباطات بين الاحداث والعوامل اي يوضح الارتباط بين العوامل والتاثير ومداه وان يقدم الادلة والشواهد على مسعاه، والتي قد تتمثل في بعض نقط التحول الحاسمة أو بعض الأحداث الهامة(١) .

كما يمكن ان تكون الحالة دولة يراد جمع المعلومات الدقيقة بشانها. سواء تعلق الأمر بتاريخها التطوري وأهم المحطات فيه. قصد الاستفادة من تجربتها التنموية الناجحة، ذلك اننا صرنا نلحظ مثل هذا في الكتابات العربية المعاصرة التي شغفت بالتجربة التنموية اليابانية أو الكورية أو الماليزية. وهي تبحث عن أهمّ المحطات التي شكلت نقاط الدفع او المنطلقات الحاسمة التي وضعت هذه الدول على سكة التنمية الفاعلة. والقصد من دراسة هذه التجارب هو الافادة منها كنماذج تنموية يمكن محاكاتها لدى من يرى ذلك.

مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة:

١ - يفيد هذا المنهاج في الحصول على المعرفة المعمقة بشان الوحدة محل الدراسة.

٢ - يفيد في معرفة عينات اكبر حجماً. كما يفيد في الكشف عن كيفية تطور اساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن وتساعد دراسة الحالة على معرفة ديناميات التغير. كما تفيد الباحث في معرفة الكثير عن الموضوعات المجهولة لديه.

٣ - تمكن الباحث من اختيار المواقف، والنظم والاشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.

٤ - يؤخذ على هذا المنهج عدم قدرته على تعميم النتائج التي توصل إليها إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن ان تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.

٥ - كما يؤخذ على هذا المنهج كلفته الجهد الكثير وكذلك المال والوقت(٢).

(١) محمد الجوهري، والخريجي، مرجع سابق، ص (١٣١-١٣٥).

(٢) عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص: ١٤٦، والجوهري والخريجي، مرجع سابق، ص: ١٣٦. وفاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥١.

المبحث الرابع:

المنهج الإحصائي

لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، على الرغم من ان هناك من انتقد لغة الارقام او إدخال الرياضيات إلى حقل الدراسات السياسية. إلا ان الواقع وقف إلى جانب أنصار استخدام الرياضيات. وهكذا وجدنا علماء السياسة يستخدمون الدّوال الرياضية، والاحتمالات، والإحصاء في ابحاثهم المتعددة. وقد أوجد الإحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع، وعلم النفس، وكذلك في علم السياسة، وإن بصورة أقل فما المقصود بالمنهج الإحصائي؟ وما هي خطواته؟ وما هي فوائده وحدوده؟

تعريف المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعداداً أو ارقاماً يمكن ان تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يستطيع ان يلمح إلينا - وبدقة - عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتساءل عن ما هي أنواع الاعمال أو الاوضاع في المجتمع الدولي الاكثر احتمالاً أو الاكثر ملاءمة لإثارة الصراعات المسلحة؟

فنلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي عَبْرَه نجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة.

وإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوي الدخل، ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما(١) .

وعلماء السياسة - اليوم - يستخدمون هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وأن تكمم.

(1)Jarol Manheim, Op. cit., P. 271.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بانه « هو احد اساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شانه شان اساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والثمن وغيرها، أو بدلالة وحدات أخري كالرتب، والذكاء والظواهر الاخري التي قد تبدو عصية على القياس. والإحصاء ـ في العادة ـ عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، ومراجعتها، وتصويبها، وتبويبها، ثم تحليلها، وتفسيرها »[1]. فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية، لاجل الاستدلال بها علي وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولايكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ذلك انَّ المنهج الإحصائي يقوم على: « جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثل، الارتباط، وتحليل التباين.. إلخ »[2] .

والملاحظ مما سبق أن هناك تشابهاً بين المناهج الثلاثة: المقارن، ودراسة الحالة، والإحصائي، إلاَّ أن منهج دراسة الحالة يختص بالتعمق في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها؛ أمَّا المنهج الإحصائي فيتم فيه جمع البيانات على نطاق واسع وتصنيفها وتبويبها واستخراج العموميات منها، ويقف المنهج المقارن وسطاً بيهما. وبينما تعد الوحدة هي محور الدراسة في منهج دراسة الحالة، فإن المنهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون المفردات وتنعدم فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. إلاَّ أن هذه المناهج تتكامل، فقد يستخدم المنهج المقارن مع منهج دراسة الحالة واخري مع المنهج الإحصائي[3] .

---

(١) محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، «الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣»، ص ٧ بتصرف بسيط.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٢ .

(٣) المكان نفسه.

خطوات المنهج الإحصائي:

يلتزم من أراد استخدام هذا المنهج اتباع الخطوات التالية:

١ ـ تحديد المشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

٢ ـ صياغة الفروض، والتي تقرِّر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كان يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي والمثال على ذلك، أن المستوى الاعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين « فرض » وبصيغة اخري انَّ ذوي الدخول العالية يميلون إلي التصويت لصالح الجمهوريين.

٣ ـ القيام بالتعاريف الإجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

٤ ـ جمع البيانات الإحصائية: وتجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لإنجاز البيانات المطلوبة والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات. وجمع البيانات قد ياخذ صيغة الحصر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الاكتفاء باخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيراً، فإن العينة تغدو ضرورة لا مفر منها. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها وحدنا لا يكفي، بل لا بد من تدقيق المعلومات التي استقيناها من غيرنا.

٥ ـ تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم، حسب التبويب الزمني « يصنف الناس حسب أعمارهم »، أو التبويب الجغرافي « الشمال، الجنوب » أو التبويب الكمي « الدخل الشهري » أو التبويب الوصفي « مثقفين، أميين » وبعد عملية التبويب هاته يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية[1] .

---

(١) كلاس، مرجع سابق، ص ص: ١٥، ١٦.

ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية، ذلك أن التمثيل البياني يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة. غير أن التعمق في معرفة الظاهرة ومعرفة المزيد من العلومات عن اتجاهها وعن الأسباب التي تكمن وراء هذا الاتجاه تقتضي الانتقال إلى التحليل والتفسير.

٦ ـ التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبويب السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودلالة. ويتم التحليل عادة على طرق عدة وكيفيات منها:

تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، أو عن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها بالبعض الآخر وإيجاد ترابطها وما شابه ذلك.

٧ ـ التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والمبوبة والمحللة، ويعني التفسير، استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نفيها. إلاّ أنه على الباحث ان لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي ان يقرأ تلك الارقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتارخية. كما انه على الباحث ان لا يكتفي بتلك النتائج ولكن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ[1].

ويمكن ان نمثل لما سبق بالمثال التالي:

إذا افترضنا ان لمستوى الدخل اثرًا في السلوك السياسي للشخص، فإننا نقول: إن المستوى الأعلى للدخل يعظم التوجه نحو التصويت لصالح الجمهوريين، ونعتبر هذا بمثابة الفرض أو الخطوة الأولى. وفي الخطوة الثانية نقسم البيانات إلى قيم متمايزة للمتغير المستقل. ففي مثالنا نصنف مستوى الدخل كما يلي: عالٍ، ومتوسط، ومنخفض. بعد ذلك

(١) عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥) ص ص: ٤١ ـ ٤٤.

يمكن ان نعرف ـ إجرائياً ـ الدخل العالي، والمتوسط، والمنخفض على سبيل المثال إلى « ٢٥٠٠٠ دولار» وما بين « ١٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠ » وإلى أقل من « ١٠٠٠٠ دولار» على التوالي. وإذا كان لدينا في عينتنا « ٨٧٥ شخصاً» يمكن ان نجد « ١٧٥ » منهم يملكون دخلاً عالياً، و« ٥٦٩ » منهم يملكون دخلاً متوسطاً، « ١٣١ » يملكون دخلاً منخفضاً. يمكن ان نبحث توزيع قيم المتغير التابع في كل أصناف المتغير المستقل، فنبدأ بفحص الانتماء الحزبي لـ (١٧٥) شخصاً الذين لهم دخل عال، وكذلك نفعل مع (٥٦٩) شخصاً الذين لهم دخل متوسط، وفي النهاية لـ (١٣١) شخصاً الذين لهم دخل منخفض. فإذا كنا نعتقد بان الاختلاف في مستويات الدخل يرتبط مع الانتماء الحزبي، فينبغي ان نتوقع بان توزع قيم المتغير التابع يختلف في كل صنف من اصناف المتغير المستقل.

بعد ذلك يمكن ان نحول التوزع الحالي إلى نسب لجعلها أسهل في مقارنة التوزع في الأصناف الثلاثة، ولتحويل البيانات إلى نسب، ينبغي تقسيم الرقم الحالي للحالات في كل مجموعة بواسطة جمع اعداد الحالات في ذلك الصنف من المتغير المستقل وضربه في ١٠٠.

فالخطوة الأولى والتي تعني التوزع الحالي في صنف من المتغير المستقل.

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
١٣١ جمهورياً	٢٢٨ جمهورياً	٢٦ جمهورياً
٣٥ ديمقراطياً	٣١٢ ديمقراطيا	٩٦ ديمقراطياً
٩ مستقلين أو غيرهم	٢٩ مستقلين أو غيرهم	٦ مستقلين أو غيرهم
١٧٥	٥٦٩	١٣١

الخطوة الثانية نحول كل هذه القيم إلى نسب. نقسم عدد الجمهوريين من ذوي الدخل العالي بواسطة جمع رقم المستجوبين من ذوي الدخل العالي:

($\frac{١٣١}{١٧٥}$ × ١٠٠ = ٧٥٪) حيث يمكن ان نحصل على النسب التالية:

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
٧٥٪ جمهوريون	٤٠٪ جمهوريون	٢٠٪ جمهوريون
٢٠٪ ديمقراطيون	٥٥٪ ديمقراطيون	٧٥٪ ديمقراطيون
٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم	٥٪ مستقلون وغيرهم
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وأما الخطوة الثالثة فهي: جعل هذ المجموعات الثلاث معاً في جدول، بحيث يكون المتغير التابع في الصف، والمتغير المستقل في العمود.

مستوى الدخل

الانتماء الحزبي	عال	متوسط	منخفض
جمهوري	٧٥٪	٤٠٪	٢٠٪
ديمقراطي	٢٠٪	٥٥٪	٧٥٪
مستقل وغيره	٥٪	٥٪	٥٪
المجموع النسبي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
حجم العينة	(١٧٥)	(٥٦٩)	(١٣١)

ومن خلال هذه البيانات الإحصائية نكون قد اختبرنا فرضنا الذي مؤداه: ان الانتماء الحزبي يرتبط بمستويات الدخل، أو بصيغة اخري، فإن لمستوى الدخل اثراً في الانتماءات الحزبية[١].

إلاّ انّ هناك ملاحظة ينبغي ان تؤخذ في عين الاعتبار وهي ان المنهج الإحصائي يقتضي معرفة الرياضيات وقوانين الإحصاء والاحتمالات المختلفة التي يستطيع بها الباحث ان يحلل بياناته ويختصرها في نتيجة رقمية ذات دلالة علمية.

وتلعب المقاييس الإحصائية أدواراً كبيرة في الدراسات التي تستخدم المنهج الإحصائي، ومن هذه المقاييس: مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعاملات الارتباط وغيرها[٢].

فوائد المنهج الإحصائي وحدوده:

يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كمياً، كالسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وتفاعلهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية. كذلك يفيد في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكات مقابلة.

كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا المنهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفاً من التعبير اللفظي عن الظواهر. وبلغة الأرقام تلك تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ طيِّعة ومفهومة. كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة

(1) Kweit,op. cit., PP. 250-251.

(٢) لمعرفة المزيد عن هذه المقاييس وغيرها يمكن الرجوع إلى: كلاس، مرجع سابق، وعدس، مرجع سابق. وكتب الإحصاء المختلفة.

استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة(١)، بل يفيد أكثر من ذلك في اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه وذلك من خلال البيانات الإحصائية.

وعلى الرغم من تلك المزايا، فإن لغة الأرقام كثيراً ما تكون مضللة ومزيفة للحقائق، وقد يكون ذلك بقصد كأن يعمد بعض الساسة إلى تقديم أرقام مبالغ فيها تخص مستوى النمو، سعياً وراء تكتيل الانصار حوله. أو يحدث العكس فقد يُقزّم البعض أرقام قيم التنمية في بلدان خصومهم، لتشويه صورهم والحط من قدرهم. كما أن لغة الأرقام لا تكفي دائما للتعبير عن الظواهر الكيفية.

لذلك ينصح المتخصصون بعدم الاكتفاء بالأرقام، وإنما ينبغي تحديد الوقائع موضوع الدراسة تحديداً منهجياً دقيقاً حتى يمكن دراستها كميا. كما أنه لا يكفي وجود مجموعة من الوحدات أو الحالات المتغيرة حتى يمكن عدها نوعاً من الإحصاء، بل لا بد من وجود نوع من التماسك والثبات يضفي على هذه المجموعات صفة الانتظام والتجانس. كذلك ينبغي عدم الاكتفاء بالأرقام، ولكن يجب تفسيرالنتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام تلك الأرقام وذلك قصد دَفْع التزييف أو كشفه(٢). فالبيانات الإحصائية الأولية لا تكفي لتوضيح الظواهر المدروسة، ما لم يتم تحليلها بالطرق الإحصائية المختلفة، واستخلاص العلاقات بين الظواهر، أو القانون الذي تخضع له الظاهرة في تغيرها(٣). كما ينبغي للباحث أن يدرس الظاهرة في سياقاتها الثقافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية وأن تكون عيّنته تمثيلية للمجتمع المدروس.

***

(١) ميخائيل أسعد، مرجع سابق، ص ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) فاروق يوسف، مرجع، ص ص: ٥٢، ٥٣.

(٣) كلاس، مرجع سابق، ص: ٧.

المبحث الثالث:

المنهج المسحي (المسح الاجتماعي)

إذا أردنا معرفة آراء الناس إزاء إحدى القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فإننا نلجأ إلى مساءلتهم أو استجوابهم بشأن آرائهم في تلك القضية. كأن نتوجه إلى الجزائريين أو إلى عينات منهم بالسؤال التالي: هل توافق على تقوية الاتحاد المغاربي؟ والهدف من وراء ذلك هو قياس الرأي العام الجزائري بشأن وحدة المغرب العربي. إن العملية التي تستهدف معرفة آراء الناس ومواقفهم وسلوكاتهم وتوجهاتهم إزاء قضية معينة، ويتبع في ذلك طرقاً علمية منظمة، تسمى البحث المسحي.

تعريف المسح:

يعرف «هويتني» (Whithmney) المسح «بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة، أو بيئة معينة. وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية»(١).

كما عرفه «مورس» (Morse) «المسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك باتباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة»(٢).

أما كامبل و«كانونا» فيعرفان المسح:

«هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث»(٣).

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩) ص: ١١٧.

(٣) المكان نفسه.

ويعرفه «كويت»: «يتضمن البحث المسحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود أفعالهم وتفاعلهم مع بيئتهم»[١]. والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي ـ وهي مترادفات لمعنى واحد ـ يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم بأسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية «رئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب».

كذلك يستخدم البحث المسحي في معرفة آراء الناس، وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات مثل هل توافق على تأسيس أحزاب إسلامية؟ ومن الذي تريد أن يفوز في الانتخابات المحلية المقبلة؟ كما يمكن استخدام المسح لمعرفة تصرفات الناس إزاء أحداث معينة. ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي؛ ما الذي يعرفه الناس؟ وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات؟ فأدوات المسح، كالملاحظة وتحليل المضمون وغيرهما يسمحان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك، فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد؟ أو يتصرفون مثل هذا التصرف؟ أو لمعرفة تفضيلاتهم من مثل ماذا تفضل؟ أو أيها أكثر أهمية بالنسبة إليك؟ كما يستخدم البحث المسحي لاختبار بعض الفروض كأن نفترض «بأن الليبراليين» «ديمقراطيون»، عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالين نوجههما إلى العينة وهما: «هل أنت ليبرالي» و«هل أنت ديمقراطي»، وحيث إن كلمة ليبرالي غامضة أو غير محددة في غالب الأحيان، لذلك ينبغي أن تعرف إجرائيا: مثل الليبراليون هم الذين يوافقون على التغير الاجتماعي، بعد ذلك يكون السؤال «هل تقبل التغير الاجتماعي وتوافق عليه» ويمكن أن توضع مؤشرات ومقاييس أكثر تعقيداً لقياس درجة الاتجاهات الليبرالية[٢]. وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذبها. وإن صدقت، فيعمل الباحث على تعميمها على الظواهر المشابهة.

(1) kweit, op. cit, p. 198.
(2) Ibid., p. 205.

كما يفيد المسح في معرفة أهداف الجماعات، وقياسها كيفياً وكمياً، وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم. كما يفيد في قياس الرأى العام إزاء القضايا المختلفة، وقياس الاتجاهات في المراحل المختلفة لتقويم الجهود المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة أو حسب مستويات مرغوبة، أو لتغيير الاتجاهات مثل: «قياس ميول الرأي العام إزاء برنامج تلفزيوني، وذلك لإبقائه، أو تعديله أو حذفه»[١].

وتعتبر مهارة الباحث، ووسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية[٢]، حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة، والأداة البحثية وملاءمتها، وتعاون المبحوثين.

ويتميز البحث المسحي عن التاريخي، حيث إن هذا الأخير يهتم بالماضي. كما يتميز المسح عن التجريب من حيث الهدف في كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها، ولا يوضح أسبابها. كما يختلف المسح عن دراسة الحالة، حيث إن دراسة الحالة أكثر عمقاً وتوسعاً في دراسة الظاهرة الواحدة، كما يعتقد أن المسح يزود الباحث بمعلومات تفيده في التعليل والتفسير واتخاذ القرار المناسب، ويكشف عن العلاقات بين المتغيرات، كما أن المسح يجري على الطبيعة وليس في معامل مختبرية[٣]. كما يركز المسح على وحدة محددة في الحاضر زماناً ومكاناً يتولى وصفها وتحليلها وتفسيرها، فهو ليس مجرد حصر وجرد لما هو قائم ـ فعلاً ـ أو مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة محل الدراسة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى عملية التحليل والتفسير والمقارنة للوضع الحاضر ببعض المستويات، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه العمل وتعمل على الإصلاح لاحقاً[٤].

غير أنه يؤخذ على هذا المنهج، كثرة تكاليفه المادية، وتطلبه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فإن أهمية الدراسة التي يقدمها تتوقف على صدق المعلومات التي يقدما

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.
(٢) محجوب عطية الفائدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤) ص: ٨٣.
(٣) المكان نفسه.
(٤) الشيباني، مرجع سابق، ص: ١٢١.

المبحوثون، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيفة، واستهدفوا تشويه الحقائق، فإن الدراسة يلحقها ضرر التزييف، وتفقد قيمتها العلمية. كذلك، فإن نجاح هذا الاسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات. وفشل كثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع آراء الناس بفاعلية ورشادة، مرجعه افتقار تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعاون المبحوثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.

أنواع المسوح:

تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح. فالذي ينظر إلى مجال المسح والمدى الذي يغطيه يقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.

١ ـ المسح العام: هو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كنا بصدد قرية، أو دولة، أو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

٢ ـ المسح الخاص: يتناول بالبحث والدراسة جانباً محدداً في الوحدة التي تكون محل البحث «قطاع التعليم العالي مثلاً».

كما يمكن أن يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسيري:

١ ـ المسح الوصفي: وهو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات، والعمليات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالألفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

٢ ـ المسح التفسيري: والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل علي تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، فهنا يقترب منهج المسح من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب، أما إذا نظرنا إلى الجمهور الذي يغطيه المسح، فإن هذا الأخير يمكن أن ينقسم إلى: مسح شامل، ومسح بالعينة وهو المفضل:

١ ـ المسح الشامل: يشمل جمهور الدراسة كله أي يغطي كل مفرداته «كل القرية مثلاً وليس عينات منها».

٢ ـ المسح بالعينة: يختار عينة من المجتمع الأصلي «أفراداً ممثلين للقرية»[1].

خطوات البحث المسحي:

يتضمن البحث المسحي الخطوات التالية:

أولا: رسم الخطة:

وتتضمن مجموع الخطوات التي ينبغي اتباعها لإنجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الغرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائياً ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاثة: المجال البشري، والمكاني، والزماني. كما ينبغي تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار العينة ويراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة، والتعرف الدقيق على مفرداته من حيث حجمها ونوعها والقطاعات التي تندرج تحتها ونسب كل قطاع من المجموع الكلي، وأن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد الوسيلة التي تستخدم في جمع البيانات وأن تكون واضحة في أسئلتها ومختصرة في عباراتها، ومفهومة لدي المبحوثين بمراعاتها لمستوياتهم التعليمية. وتشمل الخطة الباحثين وتدريبهم وتعريفهم بالمستوى الحضاري للمبحوثين وعاداتهم وتقاليدهم، والقيم السائدة لديهم والقيادات الموجودة في المجتمع المبحوث. إن تدريب الباحثين على كل ذلك وعلى حسن استخدام الطرق والوسائل

---

(١) المرجع نفسه، ص ص: ١٢١ ـ ١٢٦.

المحددة لجمع البيانات، يتم عبر المحاضرات والمناقشات وأساليب المحاكاة.

ثانياً: جمع البيانات:

يعد جمع البيانات بمثابة الخطوة الثانية والتي فيها تجمع البيانات من المصادر المختلفة: بدءاً بالخبرة الشخصية للباحث بالمجتمع المبحوث ومروراً بالوثائق المكتوبة المختلفة وكذلك عبر الملاحظة، والاستبيان، والمقابلة والاستبار. وجمع البيانات يحتاج إلى مهارات وخبرات تمكن الباحث من تذليل المصاعب التي تواجهه في الميدان، كعائق عدم تعاون المبحوثين أو تزييفهم للحقائق، لذلك ينبغي للباحث أن يتعرف على قادة المنطقة ويشرح لهم أهداف الدراسة ويتودد إليهم، رغبة منه في كسب ثقتهم وتعاونهم معه، وكذلك يعمل على إفهام المبحوثين أهداف البحث. وأن يسعى لبناء علاقات من الثقة بينه وبينهم. وأن يتحلى بالخلق الكريم وأن يكون حسن الاستماع إلى مبحوثيه، ويمتلك القدرة على اختيار عبارات أسئلته بتجنب الأسئلة المباشرة، ما أمكن إذا كانت محرجة. وأن يبتعد عن كل ما يُفسد علاقاته مع مبحوثيه. كما ينبغي للباحث أن يختار وقت البحث؛ ليتمكن من الإلمام بحيثيات العملية المسحية.

ثالثاً: تحليل البيانات:

وتتضمن هذه الخطوة: مراجعة البيانات التي تم جمعها للتأكد من دقتها وثباتها وعدم تناقضها، وأنها كاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على تسهيل تبويبها. بعد ذلك يتم تصنيف تلك البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة لتتم جدولتها.

وبعد ذلك ترمز البيانات في كل صحيفة، أي يتم تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية. واختيار الرموز ينبغي أن يتلاءم مع نمط الجدولة هل سيجري باليد أو بواسطة الآلات. ثم تأتي مرحلة مراجعة الترميز والإشراف على عملية التصنيف الآلي ثم تليها مرحلة جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية وتتبعها عملية التحليل الإحصائي للجداول.

رابعاً: عرض النتائج وكتابة التقرير:

بعد أن تفرغ البيانات وتحلل وتفسر، تأتي بعدها مرحلة كتابة التقرير عنها وعرض نتائجها، فعلى الباحث أن يسجل النتائج كما توصلت إليها عملية البحث حتى ولو جاءت مخالفة للأهداف التي سطرها سلفاً، ويحسن أن يستعرض كتابة ذلك في تقرير مفصل بكل الخطوات والمصاعب التي واجهته والنتائج التي توصل إليها، ويستعين بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية التي توفر على الدارس الجهد والوقت. كذلك ينبغي للباحث أن يستخدم القواعد الإحصائية، التي من شأنها أن تعطي دلالات علمية لنتائجه. وذلك كأن يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط، أو المتوسطات الحسابية، أو النسب المئوية ... الخ ذات دلالة إحصائية أمْ لاً. وعلي الباحث أن يقرر ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها قابلة للتعميم على مواقف مشابهة أو غير قابلة له(١).

أدوات البحث التي يستخدمها المسح:

تتعدد الأدوات التي يستخدمها المسح لجمع بياناته عن أعضاء المجتمع موضوع البحث والدراسة، بقصد معرفة الآراء، أو الارتباطات بين المتغيرات، أو الاتجاهات بشأن الموضوعات المتعددة. وعموماً تتراوح تلك الأدوات ما بين الملاحظة والاستبيان والمقابلة أو الاستبار وتحليل المضمون بالإضافة إلى أدوات أخري هي أقل شهرة وأهمية هنا كالمحاكاة...الخ.

١ ـ الملاحظة (Obsehvation):

تستخدم مختلف العلوم أسلوب الملاحظة لاستقاء المعلومات اللازمة للبحث والدراسة. وتعرف الملاحظة على أنها إدراك الظواهر، والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة. فجوهر الملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف والأحداث. والملاحظة يمكن تقسيمها إلى ملاحظة عادية غير هادفة؛ وملاحظة علمية منهجية منظمة تستهدف كشف العلاقات، أو الانتظامات بين الظواهر وفيها. كما يمكن أن تصنف الملاحظة إلى ملاحظة بدون مشاركة، غالباً ما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر أوالمواقف المحددة، دون مشاركة الباحث في نشاط المجتمع المبحوث أو الملاحظ. والصنف الآخر هو الملاحظة بالمشاركة: والتي مقتضاها مشاركة الباحث في نشاطات المجتمع الذي يتولي ملاحظته من أجل دراسته واستخلاص نتائج بشأن الموضوع

---

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

[illegible]

الذي استهدف إيضاحه[1].

٢ - الاستبيان (Questionnaire)

الاستبيان تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، يقوم بهذه العملية أفراد، ميدانياً، أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وبعد الإجابة التي يمكن ان يدونها المبحوثون أنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدويناً دقيقاً، تعاد الاستمارات إلى المشرف على البحث.

ويشيع استخدام الاستبيان في دراسة الراي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية مثل الصراع العربي - الإسرائيلي. ويتوجب على الباحث عند اختياره لهذه الوسيلة أن يراعي محتوى الأسئلة، ويتوقف نمط الأسئلة على المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها؛ لذلك ينصح المتخصصون الباحث، وهو يضع مسودة الاستمارة، أن يجيب عن سؤالين: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة البحثية، وما هي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟ كذلك على الباحث ان يحرص على وضوح الأسئلة، وإيجازها، كما ينبغي له أن يعرض الاستمارة على المتخصصين لتصويبها وترشيدها[2].

٣ - المقابلة (Interview):

المقابلة أو ما يطلق عليه الاستبار: اتصال، مواجهة، بين طرفين؛ أحدهما؛ الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الآخر؛ هو المبحوث، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين[3].

ويعرفها « ماكوبي » (Maccoby) « المقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات

(١) أماني قنديل، « تصميم البحوث الميدانية » في ودودة بدران « محرر » مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٨٩ - ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ٩٩ - ١٠٢.

لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته »[1].

والمقابلة قد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلتها مقننة أي محضرة سلفاً أو غير مقننة أي يترك الباحث الحرية لمن يقابلهم. ويشترط في المقابلة الناجحة، حرص الباحث على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يقابلهم، وان يحترم موعد المقابلة المضروب سلفاً، وكذلك في المكان المتفق عليه. وان يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وحديث المقابلة يمكن ان يسجل بجهاز تسجيل، أو يدون باليد.

٤ - تحليل المضمون (Content Analysis):

هو إحدى الأدوات التي يستخدمها البحث المسحي لجمع المعلومات عن الموضوعات المختلفة. ويستخدم بكثرة في الدراسات الإعلامية، حيث يسعى إلى مسح جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الراي العام. يعرف « بيزلي » تحليل المضمون « هو احد أساليب الإفادة من المعلومة المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد التصنيف »[2]. كما يعرفه برلسون « تحليل المضمون هو احد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظما، وكمياً »[3]. فتحليل المضمون يستهدف من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي. وهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة[4].

ونكتفي بهذه الأدوات في هذا الأسلوب الموجز، لاننا سنعود - إن شاء الله - إليها بالتفصيل في فصل مستقل.

***

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(٢) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣) ص: ١٨.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٠، ٢١.

المبحث السادس

المنهج التجريبي وشبه التجريبي

لقد كان للتطور العلمي الكبير في ميدان العلوم الطبيعية أبعد الأثر في أوساط علماء الدراسات الاجتماعية، وذلك بسبب النتائج المشرقة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية. لذلك حاول العلماء الاجتماعيون ان يحذوا حَذْو علماء الطبيعة، ورأوا ان سر النجاح يكمن في استلهام المناهج التي اتبعوها. وهكذا وجدنا الباحثين الاجتماعيين يستعيرون المناهج الطبيعية واقترابابتها المختلفة علّهم يصلون إلى ما وصلت إليه. ومن هذا الباب دخل المنهج التجريبي عالم الدراسات الاجتماعية ومنها السياسية.

وسأتعرض في هذا المبحث إلى المنهج التجريبي عامة وخطواته وحدود تطبيقه في الدراسات السياسية.

تعريف المنهج التجريبي:

«المنهج التجريبي أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لاختبار الفروض التي يستعملها، خاصة عند الرغبة في تاثير متغير واحد مستقل في متغير تابع، ومع إبعاد أو تحييد اثر المتغيرات المستقلة الاخرى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسين، ومن خصائص هذا النوع من المناهج التجريبية انه يمكن توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات، ويمكن اختبار صحة الفروض المدروسة، كما يمكن أعادة الدراسة عن طريق هذا الاسلوب اكثر من مرة، ويمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، وذلك لدراسة اثر كل منها على الاخر»[١].

ويقول «إلمير» (Elmer) عن المنهج التجريبي أو البحث التجريبي: «إن البحث التجريبي يتضمن اكثر من مجرد البحث عن حقائق جديدة او حقائق معترف بها في تراكيب وتجمعات جديدة. إنه التطبيق المحدد لمبادئ البحث في مواقف مضبوطة بقصد اختبار الفروض المتعلقة بالعوامل المعنية... فالموقف يجب أن يضبط ويعرف بعمق حتى يكون من الممكن تغيير التركيز من عامل إلى آخر وقياس التغير الذي يحدث في النتائج تبعاً لذلك في كل مرة. فالبحث التجريبي ليس مجرد محاولة ان نرى كيف أن شيئًا ما يعمل عمله ويحدث اثره. كما انه ليس مجرد ان نرى ماذا ستكون الاستجابة لاقتراح او افتراض معين، بل هو فهم لردود الفعل الناتجة والتنوع والتغير في ردود الفعل هذه عندما يتغير عامل في الظروف المحيطة... وسوف لن تكون هناك اية تجربة بالمعنى الصحيح، إذا لم تكن هناك ضوابط كافية وفهم كاف ومحدد لكل الظروف المحيطة بالموقف التجريبي، وبذلك يمكن إحداث تغيير عامل من العوامل في الموقف التجريبي وتحديد التغير الذي يطرأ تبعاً لذلك في النتائج. فمجرد جمع البيانات والحقائق، حتى ولو لوُحظت بدقة، وعددت وصنفت وحللت - لا يكون تجربة. تكون هناك تجربة فحسب عندما نختبر نتائج تجمعات أو مجموعات من العوامل المضبوطة أو المعروفة بدقة، والظواهر التي يمكن أن نغير فيها عاملاً من العوامل ثم نستعمل النتائج الناشئة عن ذلك التغير لتأييد أو رفض فرض معين»[١].

فقوام البحث التجريبي هو دراسة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ويتم ذلك عن طريق إحداث تغيرات مستهدفة في المتغيرات المستقلة للكشف عن أثر ذلك التغير فيما يحدث في المتغيرات التابعة، وتستهدف هذه العملية معرفة أسباب الظواهر والعوامل المؤثرة فيها. وكثيرا ما تنطلق الدراسة التجريبية من اختيارها جماعتين: إحداهما «تجريبية تتعلق بإحداث تغييرات على المتغير المستقل قصد رصد آثاره في المتغير التابع، وثانيتهما» المجموعة الضابطة، حيث فيها يثبت المتغير المستقل لمعرفة ما يحدث في المتغير التابع[٢].

---

(١) الفائدي، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٥.

---

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١)، ص ٧٨.

فالجماعة التجريبية هي التي يتعرض أفرادها للمتغير المستقل، والجماعة الضابطة هي الجماعة التي يناظر أفرادها أفراد الجماعة التجريبية غير انهم لا يتعرضون للمتغير المستقل. فلو أردنا أن نمثل لذلك، فإننا نقول: إن الجماعة التجريبية هي تلك المجموعة من الناخبين الذين تعرضوا للحملة الانتخابية، وأما الجماعة الضابطة فهي تلك المجموعة المناظرة من الناخبين الذين لم يتعرضوا للحملة الانتخابية. والباحث السياسي إذ يقوم بهذا العمل، فإنما يستهدف قياس أثر الاتصال السياسي «الحملة الانتخابية» في السلوك الانتخابي للذين يتعرضون لعملية الاتصال وأثر كل ذلك في المشاركة السياسية.

كما يمكن رصد أثر نمط تربوي معين في سلوك مجموعة من الناس، وذلك كان يقوم الباحث بدراسة أثر الحلقة التربوية المسجدية لمجموعة من الشباب يلتزمونها، مقارنة بمجموعة مناظرة لا تخضع لتلك الحلقة. وخصائص الدراسات التجريبية، أن القائم بالتجربة في إمكانه تعديل الظاهرة، بحيث تصبح صالحة للدراسة، وأنه يستطيع تكرار التجربة ويقلبها في ظروف مختلفة، وهو يرصد بذلك ما يطرأ عليها من آثار، ويقوم بالمقارنة ما بين تلك التجارب ويقيس الفروق والآثار.

فالتجربة هي تحقيق علمي، خلاله، يضبط الباحث متغيراً مستقلاً أو اكثر ويلاحظ التغير المصاحب لذلك في المتغير أو المتغيرات التابعة. كما أن الباحث يمتلك المقدرة على اختيار مبحوثيه وتوزيعهم على المجموعات التجريبية بشكل عشوائي، وهذه ما تسمى بالتجربة الحقيقية.

أما إذا افتقر الباحث إلى القدرة على توزيع المبحوثين على مجموعات تجريبية أو افتقر إلى الضبط والتحكم سمي البحث بحثاً شبه تجريبي (١).

فالبحث التجريبي يقتضي شرطين هما:

١ ـ وجود مجموعة تجريبية، يمكن أن يدخل عليها الباحث المتغير المستقل.

(١) بسيوني إبراهيم حمادة، «تصميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية» في ودودة بدران «محرر»، مرجع سابق ص ص ٩٤ وما بعدها.

٢ ـ قدرة الباحث على توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية.

قواعد أساسية في المنهج التجريبي:

ابتكر «حون استيوارت ميل» مجموعة من القواعد يسترشد بها في اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات.

هذه القواعد أو الطرق هي:

١ ـ طريقة الاتفاق (Method of Agreement)

ومؤدى هذه الطريقة هو أنه إذا توفرت حالات عدة، واتصفت ببروز ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فالمستنتج هو أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة. ويمكن التمثيل لهذه القاعدة رمزياً كما يلي:

	العوامل			النتيحة
الحالة الأولى:	أ	ب	ج	ص
الحالة الثانية:	د	هـ	ج	ص

فالملاحظ من الرسم أن (ج) هو العنصر الثابت في إحداث النتيجة (ص) على الرغم من تغير كل العناصر الأخرى في الحالتين لذلك يعتبر (ج) هو السبب في إحداث النتيجة (ص).

٢ ـ طريقة الاختلاف (Method of Difference)

تقرن هذه الطريقة النتيجة بالسبب وجوداً وعدماً، فإذا وجد السبب وجدت

النتيجة، وإذا اختفى السبب اختفت النتيجة. ويمثل لها كما يلي:

	العوامل			النتيجة
الحالة الأولى:	أ	ب	ج	ص
الحالة الثانية:	د	هـ	غير موجود	غير موجود

فالمستخلص هو أن (ج) هو السبب في حدوث (ص). وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاتفاق وعكسها.

٣ ـ طريقة التلازم في التغير

(Method of concomitant Variation)

ومقتضى هذه الطريق أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر تتضمن مقدمات ونتائج، وكان التغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيراً في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك، وبنسبة معينة فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويمكن التعبير عنها رمزيا هكذا:

	العوامل			النتيجة
الحالة الاول:	أ	ب	ج١	ص١
الحالة الثانية:	د	هـ	ج٢	ص١

والملاحظ من التصميم أن هناك علاقة ترابطية بين (ج) و(ص)، فالتغير في (ج) أحدث تغيراً في (ص)[١].

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٩٤.

أنواع التصميم التجريبي:

تصنف التصميمات التجريبية تصنيفاً زمنياً بالنظر إلى الوقت الذي يقاس فيه أثر المتغير المستقل، إلى صنفين أساسيين: التجارب البعدية، والتجارب القبلية البعدية. ويقترن هذا التصنيف بآخر يتعلق بعدد الجماعات الضابطة والتي تقسم بدورها إلى: طريقة المجموعة الواحدة، وطريقة المجموعتين المتكافئتين أو المتناظرتين أو العشوائيتين، وطريقة المجموعات المتعددة أو طريقة تدوير المجموعات.

١ ـ التجارب البعدية فقط:

يتم قياس المتغير التابع أو الظاهرة محل الدراسة خلال أو بعد تعريض المجموعة التجريبية لتاثير المتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويمكن تطبيق هذا النوع على مجموعة واحدة أو أكثر.

٢ ـ التجارب القبلية ـ البعدية:

حيث يتم في هذه الطريقة قياس الظاهرة محل الدراسة قبل أن يدخل عليها المتغير التجريبي «المتغير المستقل» ثم يقيسها بعد ان يدخل عليها المتغير المستقل. ومن خلال الفروق الملاحظة بين القياسين يدرك الباحث أثر المتغير المستقل. وهذه الطريقة يمكن أن تطبق في حالة الجماعة الواحدة ومع الجماعتين أو أكثربوجود الجماعة الضابطة أو بدونها[١].

خطوات المنهج التجريبي:

تتضح خطوات البحث العلمي في تطبيقها على المنهج التجريبي أكثر من غيره من المناهج الأخري، ولعل خطوات هذه الاخيرة نسجت على منوال المنهج التجريبي الذي يعد عند الوضعيين هو المنهج العلمي الوحيد الذي تتوفر فيه المقاييس التي اصطلحوا عليها.

إلاّ أن الرؤية الوضعية لاقت انتقادات لاذعة وواجهتها مصاعب لا حصر لها في العلوم الاجتماعية خاصة، مما اضطرها إلى التراجع والتخفيف من غلوائها.

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٨.

ويمكن إجمال خطوات المنهج التجريبي في: ضرورة تحديد المشكلة محل الدراسة والتجريب، ليسهل على الباحث أن يختار الخطوات الأخرى ولا يتشتت جهده ويضيع وقته. ثم بعد ذلك تصاغ تلك المشكلة في فروض واضحة ودقيقة قابلة للتحقق والاختبار، بحيث يكون مؤدى الفرض، أن هناك علاقة سببية منتظمة بين حادثة معينة ومتغير محدد. وبعد ذلك تأتي مرحلة اختيار تصميم تجريبي مناسب واختيار العينة التي ستجرى عليها التجربة، وتصنيف أفراد العينة بدقة تحت المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة والتأكد من تساوي المجموعتين وتعادلهما وتشابههما من جميع الوجوه إلا وجها واحداً، وهو المتعلق بالعامل التجريبي الذي يوجد في المجموعة التجريبية ولا يوجد في المجموعة الأخرى. ويجب أن تتوفر الأجهزة اللازمة للتجريب والقياس. ثم بعد ذلك جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها، وتفسيرها وكتابة التقرير والإشارة إلى إمكانية التعميم إذا وجد ما يثبته(١).

التصميمات البحثية شبه التجريبية وقبل التجريبية

Quasi Experimental

تتميز تصميمات البحوث شبه التجريبية بعدم توافر شرط العشوائية في توزيع الوحدات على المجموعتين: التجريبية والضابطة، وعدم إمكانية ضبط تأثير المتغيرات الأخرى عدا المتغيرالمستقل. أما البحوث قبل التجريبية، فإنها تتصف زيادة على ذلك بعدم وجود مجموعة ضابطة، أي أنها تجرى على مجموعة تجريبية فقط(٢).

وتعتمد معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية التصميمات شبه التجريبية. ومرجع ذلك هو افتقار الباحثين في هذه الدراسات إلى القدرة على التحكم في المتغيرات محل الدراسة، بسبب تعقد الظواهر السياسية وتداخل العديد من العوامل التي يصعب ضبطها، وعدم معرفة درجات تأثيرها وصعوبة خضوعها للقياس والتكميم الدقيقين.

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٢) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية» في ودودة بدران «محرر» مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠.

وهذا عكس التصميمات التجريبية التي تتمتع بالمقدرة في التحكم وعزل المتغيرات. غير أن علماء الدراسات السياسية يلجؤون إلى محاكاة الدراسات التجريبية ويعملون لجمع المزيد من البيانات والمعلومات وتحليلها وذلك قصد التوصل إلى أسس معقولة تساعد على الاستنتاجات «السببية». والدراسات الاجتماعية والسياسية لا يستطاع فيها إعمال مبدأ العشوائية في اختيار المبحوثين «توزيع الوحدات» أو توزيع الوحدات على المجموعات، ولذلك يلجأ علماء السياسة إلى المقارنة بين المجموعتين، وإن ظهر عدم التكافؤ بين المجموعتين. كما يمكن أن تجري المقارنة الداخلية علي المجموعة الواحدة على مرحلتين دون إخضاعها للمتغير التجريبي «المتغير المستقل». ويقوم الدارس في البحث شبه التجريبي بملاحظة ما يحدث؟ ولمن يحدث؟ ومتى يحدث؟ غير أنه في كل الأحوال لايستطيع أن يتحكم فيما يحدث، أو من يقع عليهم الأثر أو وقت الحدوث. لذلك يحاول الباحث أن يتغلب على هذه المعضلات بجمع المزيد من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة وعبر أزمان عديدة لتحل في النهاية تلك البيانات المستفيضة محل التجربة(١).

ومهما يكن، فإن المنهج التجريبي يظل استعماله محدوداً في الدراسات السياسية. وهو بذلك يفسح المجال للبحوث غير التجريبية سواء التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ولكنها ليست بالضرورة سببية من مثل البحوث القطاعية..الخ. أو التي لا تسعى إلى اكتشاف علاقات أصلاً، ولكنها تسعى إلى رصد ظاهرة أوتوقعها أو تقييمها بهدف التعرف على ملامحها ومثاله الدراسات الوصفية وغيرها(٢).

***

(١) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ١٢٠-١٣٥.

الفصل الرابع

الاقترابات APPROACHES

سبق تعريف الاقتراب في الفصل الاول، إلاّ أنه من باب التذكير أعيد تعريفه، فالاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسة أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الامر؛ بوحدات التحليل المستخدمة ام الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك ؛كيفية التعامل معها[١]. والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية ـ بعد اكتشافها وتحديدها ـ وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفًا. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان المدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي. وإذا كان المتغير قانونيًا كان الاقتراب قانونيًا[٢]. وتتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية، والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها. إن السعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها، يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتنا بطبيعة الظاهرة السياسية. فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنعنا من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي[٣].

كما أن هناك اقترابات عامة مثل، الاقتراب السلوكي، والوظيفي، واقترابات خاصة مثل، الاقتراب القانوني، أو اقتراب المكانة أو السمعة أو اقتراب صناعة القرار وذلك مقارنة لها مع اقتراب القوة السياسية الذي يعد اقترابًا أشمل لتلك الاقترابات التي تعبر عن جوانب منه.

وسأتبع في معالجة هذه الاقترابات رؤية نقدية تفكيكية لها، حيث يتم إرجاع كل اقتراب إلى سياقه الفلسفي والمعرفي والتاريخي، والثقافي، والاجتماعي، والجغرافي، وقدرة استيعابه وانفتاحه أو انغلاقه عن حقائق الغير.

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) عساف وعلي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٦٣.

المبحث الأول

الاقتراب القانوني والمؤسسي:

توجد فروق بين الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي، على الرغم من وجود النقاط المشتركة بينهما، من حيث الموضوعات التي يعالجانها أو طريقة معالجتها، وسأتناول كل اقتراب على حدة.

المطلب الأول ـ الاقتراب القانوني Legal Approach :

يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخدامًا في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوربا وفي فرنسا على الخصوص، كما يعد اقترابًا قديمًا إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارن.

ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها. فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك. كما تهتم بالأفعال والجزاءات. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق والواجبات والإلزام والمسئولية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الاكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقات والعقود؛ من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها، والتصديق عليها، وتحديدها وتفسيرها. وزيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب حيثيات ترتيب المسئولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق هذا بالقانون الداخلي أو القانون الدولي[١].

---

(١) عطية حسين افندي، «المنهج الوظيفي ودراسة المظمات الدولية»، في علي عبد القادر وآخرين، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ٣١٨.

ويُستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديده للشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونيًا في العملية الانتخابية وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

ويمكن عبر الاقتراب القانوني إجراء مقارنات لاداء المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الالتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة، وبصيغة أخرى ما هو أثر عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية في ادائها، أو على استقرار المجتمع؟ كذلك يمكن عقد مقارنة بين الديمقراطية وعلاقتها باحترام القانون أو بوجود منظومة قانونية مستقلة.

وينضاف إلى ما سبق أنه من الصعوبة بمكان فهم نظام الحكم في أية دولة بعيداً عن قانونها الدستوري والإداري[١].

وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن ان يقدمها الاقتراب القانوني إلى الباحث، إلاّ انه يظل قاصراً عن الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلاً عن انه يركز على الاطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية على الرغم من انها قد تكون اكثر تأثيراً. كما ان المدخل القانوني يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، وأن الاهتمام بالأطر الرسمية قد يشوه الحقيقة، فقد ينص الدستور على ان اهم الصلاحيات تعود إلى البرلمان إلاّ أن الواقع يثبت انّ الصلاحيات الرئيسية للرئيس. كما انه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة. كذلك يمكن القول: إن القانون هو انعكاس لرغبات المنتصرين في الصراع السياسي، وهو أداة لفرض إرادتهم وتثبيتها[٢]. والاقتراب القانوني يتجاهل دور الأفراد في التلاعب بالقاعدة القانونية. كما انه يفتقر إلى إطار تحليلي كما هو الشان

(١) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)،ص ٢٢.

(٢) محمد ربيع، مرجع سابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

بالنسبة إلى الاقتراب الوظيفي، أو النظامي، أو الاقتراب الطبقي.

وعمومًا فإن فاعلية التحليل تزداد كلما اقترن استخدام المدخل القانوني بمداخل اخرى في دراسته الظواهر السياسية، أي ان يتناول التحليل الجوانب القانونية للظاهرة والجوانب الاجتماعية وبمعنى آخر ان تشمل الدراسة الاطر، والعمليات، والقوى الكامنة خلف المؤسسات والتصرفات. وإذا كانت الدراسات القانونية قد شهدت تراجعات كبيرة مع بروز المدرسة السلوكية وهيمنتها على الدراسات السياسية لعقدين من الزمن على الأقل، وخصوصًا في امريكا، فإن الاقتراب القانوني ما زال له انصاره وخصوصًا في فرنسا، وما يزال صالحًا لدراسة الكثير من الظواهر السياسية خصوصًا حينما يقترن باقترابات اخرى.

المطلب الثاني - الاقتراب المؤسسي Institutional Approach

يمكن القول: إن الاقتراب المؤسسي قد مرّ بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبًا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية. ويتجاهل هذا الاقتراب عمومًا - السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين؛ كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية وتسيّدها. والمرحلة الثانية والتي انبعثت فيها المؤسسية الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في اواسط الستينيات على يد العالم السياسي الامريكي «صمويل هنتنجتون» وذلك في كتابه الشهير «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»[١]. إلا أن عودة المؤسسية الحديثة برزت بشكل جلي في الثمانينيات[٢].

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

١- الهدف من تكوينها، هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام، أو من اجل تحقيق

(1) Contori and Ziegler, op. cit., pp. 199-201.

(2) Lane and Svante, op. cit., p. 169.

مخاسب خاصة، وهل قصد بها تحقيق الفاعلية في الاداء او لمجرد إضفاء شرعية زائفة؟.

٢ـ مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة، وادائها (هل التغير الذي لحق المؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، او بفعل عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية)؟.

٣ـ تجنيد الأعضاء في المؤسسة، والملاحظ انّ عملية التّجنيد تختلف من مؤسسة إلى اخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين او الجمع بينهما.

٤ـ الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.

٥ـ هياكل المؤسسة وابنيتها اي مما يتكون هيكل المؤسسة؟.

٦ـ علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

٧ـ اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

٨ـ الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

٩ـ التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الادوار فيها[١].

فالاقتراب المؤسسي التقليدي يولي اهمية بالغة للأبنية والهياكل، والاطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، وكان علماء السياسة التقليديون الذين يستخدمون هذا الاقتراب يركزون على الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة، والبرلمان، والسلطة القضائية، والبيروقراطية. ويعتمدون الوصف الدقيق والتفصيلي لمكونات النظام السياسي (الحكومي)، فالنظام السياسي كان يطلق على الحكومة ويتجاهل العناصر الاخرى للنظام السياسي (التفاعلات السياسية، الرسمية وغير الرسمية، حيث تضم إلى جانب الحكومة الاحزاب، والجماعات، والقوى الفاعلة في المجتمع، حتى ولو لم ينُصّ عليها الدستور).

كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي لبعض المؤسسات وهذا برؤية شكلية تركز على العدد، او على بروز هيكل، او اختفاء آخر، ولكن دون ان تولي أهمية تفسيرية

١) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٥، ونصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

لسبب الظهور أو الاختفاء. وكان المتبعون لهذا الاقتراب يتناولون النظام السياسي في دراستهم له من منطلق القانون الدستوري، فعلى سبيل المثال، يرى عبد الحميد متولي: «ان النظام السياسي لبلد من البلاد يقصد به نظام الحكم فيها،وهو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري»[١].

وهكذا وجدنا كتابات هؤلاء تهتم بوصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو تصف شكل الدولة(موحدة او اتحادية) كما تصف شكل الحكومة أو الحكومات (ملكية أو جمهوري) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية، او حكومة جمعية). كما تهتم بوسائل إسناد السلطة هل يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين او الوراثة؟[٢] فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطاران، إطار شرعية المؤسسة اي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، وإطار شكل المؤسسة اي النمط البنائي التّراتُبي للمؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الاخرى. إلاّ ان المؤسسية الحديثة لم تعد تكتفي بالأطر الشكلية، ولكنها عملت على إغنائها بمعالجتها لتفاعل المؤسسة مع بيئتها، واهتمت بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها. وهكذا ادخلت السياقات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها.

فالمؤسسة يمكن ان تكون متغيراً مستقلاً يستطيع ان يشكل البيئة ويؤثر فيها ـ وذلك على الأقل ـ بمقدار ما تتشكل المؤسسة بآثار البيئة. والمؤسسة لها دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن ان تؤديه او تعجز عن ادائه[٣]. فالاقتراب المؤسسي الحديث وهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة (فالمؤسسات السياسية اصبحت تحظى باهمية

(١) علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥/١٩٧٦)، ص ٦.

(٢) المكان نفسه.

(3) Contori and Ziegler, op. cit., p. 201.

كمحددة للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية على حد تعبير (ويلدافسكي ١٩٨٦)[1]. لقد ازداد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة، بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة؟ حيث يفترض في المؤسسة أنها المتغير المستقل، ونمط السياسة هو المتغير التابع. وأن هناك مجموعة خاصة جداً من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان. ففي بعض منها قد تكون تلك المؤسسات مؤسسات اقتصادية، وفي أخرى قد تكون عسكرية، وفي ثالثة يمكن أن تكون مؤسسات دينية، وفي رابعة قد تكون اجتماعية، وفي خامسة يمكن أن تكون قبلية. غير أنه يمكن أن تتداخل مجموعة من أصناف هذه المؤسسات فيما بينها وإن اختلف تأثيرها، وتلعب خصائص المؤسسات وأنماطها أدواراً في قدراتها التأثيرية، فالأنظمة الحزبية (أحادية، ثنائية، تعددية) يختلف تأثيرها، وكذلك أنماط الجماعات والمؤسسات البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية وغيرها تطبع الحياة السياسية وتؤثر فيها، وتؤثر في أداء الدولة واستقرارها، كما تؤثر في العلاقة بين المجتمع والدولة.

لقد تعددت الدراسات التي تتناول المؤسسات والأطر النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون. فقد اهتم «هنتنجتون» بدراسة المؤسسات وأبعادها، وأنماطها، وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسية (البناء المؤسسي) وهذه المعايير هي:

أولاً ـ التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

١ـ العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلاً كانت على التكيف أقدر، والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخًا في القدم هي أكثر تأثيراً وبشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.

(1) Lane and Svante, op. cit., p. 152.

٢ـ العمر الجيلي: ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلميًا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقًا لقواعد مقررة وبشكل هادىء وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودموية، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجيل نفسه.

٣ـ التغير الوظيفي: هل غيرت المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

ثانيا ـ التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فأداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

١ـ درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها.

٢ـ درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ثالثا ـ الاستقلالية: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل. وتقاس بـ :

١ـ الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف فيها؟.

٢ـ شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟.

رابعا ـ التماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة. ويقاس بالمؤشرات التالية: ـ

١ـ مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

٢ـ مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة في مناسبات التغير القيادي.

٣ـ مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام، وما إذا كانت تتعلق بمبادىء المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية[1].

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٩.

وعموماً لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات عموماً او بعضاً منها، فهناك من الباحثين من اهتم بدراسة الاحزاب، وهناك من ركز على دراسة المؤسسات العسكرية او البيروقراطيات وغير ذلك.

كما ان فكرة المؤسسة تمّ نقلها إلى العلاقات الدولية ،حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة المؤسسات الدولية وتاثيراتها المختلفة، وأدوراها في الصراع والاستقرار الدوليين.

لقد جاءت المؤسسية الحديثة كرد فعل لإخفاق الدراسات الاحادية النظر والتي تركز، إمّا على ابنية الدولة وبالمقابل تلك التي تركز على أثر التوازنات الاجتماعية (أثر المجتمع) وتتجاهل مؤسسات الدولة، وأعلن الاقتراب المؤسسي الحديث انه يحاول شرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع، والطرق التي تؤثر بها الاشكال المؤسسية في ممثلي الدولة والمجتمع. فالمؤسسيون يفترضون دوراً أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث إن تلك الترتيبات توجد الساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع، بالإضافة إلى إيجاد الشروط والموارد المتاحة. كما ان المؤسسات سوف تكون وسيطًا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع[1].

وعموماً، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع ان تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية. إلاّ أنه ينبغي أخذ دور الافراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.

***

(1) Marian fendius Elman, "the foreign policies of small states" in British Jounnal of political science, vol. 25 (April, 1995) , pp. 181-190.

المبحث الثاني:

المدرسة السلوكية

حظيت السلوكية باهتمام الدارسين في حقول الدراسات الاجتماعية، فقد كتب فيها الكثير من المؤلفات والمقالات، وانتشر استخدامها في أنحاء الجامعات العالمية، واستخدمت كمداخل واقترابات لتناول الظواهر الاجتماعية والسياسية. لقد شكلت ثورة علمية حقيقية بتحديها للاقترابات التقلدية التاريخية والفلسفية والقانونية والمؤسسية الشكلية. وواجهت رفض الكثير من الباحثين، كما لقيت مساندة الكثيرين منهم. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات ببسط رؤيتها العلمية في مجال العلوم الاجتماعية.

ويمكن إرجاع بروز السلوكية وتسيُّدها إلى مجموعة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

١- النتائج المشرقة التي حققتها العلوم الطبيعية: لقد حققت العلوم الطبيعية نتائج كبيرة، وأرجع ذلك إلى المناهج العلمية المثمرة التي اتبعتها تلك العلوم. وهذا ما دفع بالكثير من علماء الانثربولوجيا لاقتفاء آثار تلك العلوم باستخدام مناهجها، ثم تبعهم في ذلك علماء الاجتماع والنفس، الذين أرادوا دراسة السلوك الإنساني كما تدرسه العلوم البيولوجية (علوم الاحياء). وحاولوا استعارة الكثير من مفاهيم تلك العلوم وافتراضاتها اعتقاداً منهم أيضًا أن المجتمع يمكن أن يدرس على انه كائن حي يخضع للأطوار نفسها التي يخضع لها ذلك الكائن الحي، من حيث النمو والتكيف والضمور، وكان لكتابات «مالينوفسكي» و«راد كليف براون» و«برسونز» أبعد الأثر في ذلك. وقد زكى هذه الفكرة ارتباط مفهوم العلم في تلك المرحلة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، لذلك وحتى تحصل العلوم الاجتماعية على صفة العلمية ينبغي لها أن تتقرب من مناهج تلك العلوم ومفاهيمها وافتراضاتها[1].

وقد أخذ علم السياسة بعد ذلك، الاقتراب السلوكي من علم الاجتماع وعلم النفس وبعضاً من اقتراباته الأخرى من علم الاجتماع (الوظيفية).

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢- عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترابانها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير. فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقلدية، وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة، ومناهج واقترابات جديدة تدرس الظواهر دراسة علمية وتستخدم أدوات وتقنيات جديدة على غرار ما حدث في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم النفس على الخصوص الذي شهد ثورة علمية على يد « جون واطسون » الذي نشر مقالة تحت عنوان « علم النفس كما يراه السلوكي » عام ١٩١٣، لتبدأ مرحلة جديدة في عمر الدراسات النفسية وهي إحلال النظرة السلوكية محل النظرات السابقة. وهكذا بدأت مفاهيم جديدة تدخل حقل علم النفس من مثل: الموضوعية، والأمبريقية، والتجربة المتحكم فيها، وأدوات القياس، والتركيز على سلوك الفرد وليس على قيمه. وقد انتقلت هذه الرؤية السلوكية إلى علم الاجتماع ثم لاحقاً إلى علم السياسة. وكانت بعض الدراسات المتناثرة في علم السياسة قد بدأت تنحو منحى سلوكياً بافتراضها وحدة تحليل سياسية جديدة محل الوحدات القديمة، ومن هذه الدراسات دراسة « آرثربنتلي » في كتابه « عملية الحكم » عام ١٩٠٨ والذي اعتبر فيه الجماعة كاقتراب لتحليل العملية الحكومية.

وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد اهتمام العلماء الأمريكيين بالمداخل السلوكية وأدواتها في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، وذلك ما فعلته الجمعية الأمريكية للعلوم السياسة (A.P.S.A) التي انبثق منها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (S.S.R.C) عام ١٩٢٣. وكان لهذا المجلس دور كبير في تطوير العلوم الاجتماعية. وقد برز في هذه الحقبة العالم السياسي الأمريكي « تشارلز مريام » الذي عمل بقوة على تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس، بدلاً من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه تلامذته رواد الثورة السلوكية من أمثال « هارولد لاسويل » و « ديفيد ترومان » و « هربرت سايمون » و « ألموند ».

وعلى الرغم من أنّ المدرسة السلوكية بدأت أعمالها مع مطالع القرن العشرين، إلاّ أنها تأخرت عن ذلك في حقل الدراسات السياسية. فإرساء قواعد التحليل السلوكي بشكل بارز فيها كان مع الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت السلوكية على الدراسات الاجتماعية[1].

تعريف السلوكية:

السلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي، هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادىء وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الأمبريقي الحديث. وتستهدف السلوكية جعل الدراسة السياسية أكثر علمية[2].

وقد حدد « ديفيد إستون » منطلقات الحركة السلوكية ومرتكزاتها فيما يلي:

١- هناك مظاهر للتماثل، وأوجه للانتظام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات، ذات قيمة تفسيرية وتنبئية.

٢- إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية.

٣- استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول علي البيانات وتجميعها وتفسيرها (توجه هذه الأدوات لملاحظة السلوك وتسجيله وتحليله).

٤- استخدام الأسلوب الكمي (لما تتطلبه الدقة في تسجيل البيانات وتقرير النتائج).

٥- الفصل والتمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الأمبريقي.

٦- إضفاء طابع نظامي على البحث، وتعني النظامية أن النظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة لجسد مترابط، منطقياً، ومنظم ومرتب للمعرفة.

٧- الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٩٩ - ٢٠١.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ٩٨.

المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

٨ـ التكامل بين البحث السياسي والبحوث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأنها تعالج الموقف الإنساني ككل[1].

ويمكن القول: إن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات، وفي هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي وعملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه. كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية واستخدمت بدلها أدوات البحث الامبريقي، كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية المختلفة.

لقد أدخل السلوكيون مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية، من مثل مفهوم النظام، والقرار، والسلوك، والحدود، والبيئة، كما عملوا على إغناء حقل الدراسات السياسية باقترابات جديدة وأدوات بحث عديدة استعاروها من الحقول المعرفية الأخرى. خصوصاً وأنّ السلوكية تركز على التعاون بين حقول العلوم الاجتماعية المختلفة.

وعموماً لقد سعت السلوكية إلى التوصل إلى صيغة علمية للعلوم السياسية، وهذا يتم خلال منظومة متكاملة من المبادىء والافتراضات العلمية. وتطوير التعميمات الامبريقية والنظرية المنتظمة، واستخدامها في شرح الظواهر السياسية بالتركيز على السلوك البشري، والتركيز على الأنشطة وليس على المؤسسات أو الهياكل فهذه في المحصلة هي مجموعة نشاطات وسلوكات، فالمهم ليست المؤسسة في ذاتها، ولكن الأنشطة التي تحدث داخلها[2]. إلاّ أن المدرسة السلوكية لقيت انتقادات لاذعة في نهاية الستينيات بسبب تجاهلها قضايا المجتمع، واهتمامها بالأطر النظرية البحتة، وبسبب الأحداث التي وقعت في حقبة هيمنة السلوكية وعجزها عن تفسيرها أو توقعها. وجاء النقد من السلوكيين ذواتهم، فقد دعا أحد أبرز علماء السياسة السلوكيين وهو «ديفيد إستون» عام (١٩٦٩) إلى «ثورة جديدة في علم السياسة وقد سميت الثورة ما بعد ـ السلوكية» والتي لم تكن نظرية أو في ما يتعلق بالنظرية أو التغير في مناهج البحث، ولكنها تغير في التوجه بسبب عدم الرضا عن

(١) المرجع نفسه، ص ص ١١٠-١١٢.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

التوجه السائد في البحث السياسي. وكانت هذه الثورة الجديدة تدعو إلى ضرورة انخراط البحث السياسي في قضايا المجتمع والمساهمة في حل مشاكله[1].

غير أنّ النقد اللاذع جاء من خارج السلوكيين، والذين رأوا في علم السياسة تحت المظلة السلوكية أنه قد فقد طابع السياسة وتفردها وخصوصيتها؛ لأنه ابتعد عن احتياجات الناس، وأوغل في القضايا المنهجية والنظرية واهتم بالأدوات والتقنيات على حساب قضايا المجتمع واحتياجاته. كما اتهموا السلوكيين بأنهم محافظون وميالون إلى الترسيخ الشديد للوضع القائم. وأن السلوكية قد اهتمت بدراسة السلوك التصويتي وتجاهلت موضوعات علم السياسة الأخرى. كما زعمت السلوكية أنها تستبعد القيم من دراستها وهل يتأتى للباحث ذلك ويتحرر من قيمه وتصوراته المسبقة، والسلوكية ذاتها التي زعمت تحررها من القيم ارست قيماً ودافعت عنها وسخرت لها معظم كتاباتها وذلك مثلا في ما يتعلق بانتصارها لليبرالية الغربية وديمقراطيتها. كما انتقدت السلوكية لتشبيهها الظاهرة السياسية بالظاهرة الطبيعية، فالظاهرة الاجتماعية تفترق شكلاً ومضموناً عن الظاهرة الطبيعية، لذلك فإن تعقد الظاهرة الاجتماعية يحتاج إلى أساليب مختلفة عن الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة الطبيعية.

وقد انتقد دعاة اليسار الجديد، علم السياسة السلوكي بأنه محافظ ويقبل المجتمع القائم كما هو والذي هو مجتمع مادي وامبريالي. وأن السلوكيين يتجاهلون الجوانب القيمية في كتاباتهم والمشاكل الضاغطة في حياة مجتمعهم اليومية، وقد أفسدتهم علاقاتهم مع الحكومة ومع المؤسسات المختلفة. إن الثورة (ما بعد السلوكية) هي اتجاه عريض يضم تيارات متعددة داخله ففيها؛ من يسعى إلى ترشيد السلوكية ومنها من يعمل على تقويض بنيانها[2]. وتراجع السلوكية لا يعني بالضرورة انتهاءها كأداة تحليل وبحث، ولكن تقلص دورها بسبب ظهور مداخل أخرى ونماذج مختلفة تسعى لتفسير الظواهر السياسية.

(1) Ada W. Finifter (ed.), Political Science: the state of discipline, (washington D.C.: A.P.S. A., 1983), p. 27.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٨٨.

الاقتراب النسقي (النظمي) Systemic Approach

يندرج اقتراب تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي سعت لاقتفاء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات مشرقة في ميادينها.

وقد استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من « النظرية العامة للنظم » التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد أراد أنصار النظرية العامة للنظم أن يؤسسوا منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا.

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى « برتلا نفي» Bertalanffy .

وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء الحديثة، وفي الدراسات الأيكولوجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق[1] .

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الامريكي « ديفيد إستون » وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون من أمثال « كارل دويتش » و « ألموند » و « بريتشر » وغيرهم كثيرون، وقد عمل « إستون » على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل، كانت بدايتها عام (١٩٥٣) حينما نشر كتابه (النظام السياسي » Political System وتبع ذلك بمقالة شهرية عام ١٩٥٦ أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه « تحليل النظم السياسية » Analysis Of Political Life عام ١٩٦٥ أكثر توضيحًا للنظام السياسي وطرق عمله

(١) هالة سعودي، « استخدام تحليل اقتراب النظم » في ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ص ٢١ - ٢٢.

ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر « ديفيد إستون » إلى الحياة السياسية علي أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذًا وعطاء من خلال فتحتي « المدخلات » Inputs « والمخرجات » Outputs وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج احداثًا وتاثيرات يتطلب من اعضاء النسق الاستجابة لها. ينبثق مفهوم « إستون » عن النسق من العلوم الطبيعية وعلم الاحياء حيث يقول: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية كتلك التي في علم الطبيعة وعلم الأحياء[1] .

لقد شبه « إستون » السلوك السياسي وناظره بالعمليات الوظيفية للكائن الحي كما فعل « برسونز » في علم الاجتماع.

فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن ان ننعتها بصفة النظام نظرًا لانها تمثل مجموعة من العناصر او المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. هذه الكيانات مفصولة بحدود تفصلها عن بيئاتها، وأن كل واحد منها يسعى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع. وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في ابسط صوره كما يراه « إستون » هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي: بين المدخلات والمخرجات[2] . لقد بنى « إستون » إطاره على مجموعة من الفروض التي تعتمد مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي تعينه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

(١) رشاد، موجع سابق، ص ٢٤٦.

(١) جابر سعيد عوض، « اقتراب تحليل النظم في علم النفس » ، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٢ - ٣.

١ـ مفهوم «النظام» System والذي عده «إستون» بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده هو :« مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من ان التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر»[١] . وأي نظام يمكن ان يشكل في ذاته نظاماً كلياً شاملاً (فالنظام السياسي) يشكل نظاماً كلياً بالنسبة إلى النظام الحزبي الذي يمثل نظاماً فرعياً من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله ـ (تحليلياً) ـ عن النظم الاخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هوجزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم «إستون» بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير. والنظام السياسي عند «إستون» هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها ـ هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التاثير معها.

٢ـ البيئة Environment : يعيش النظام السياسي في بيئة، وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير ان كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. هذه البيئة يقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الانساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا انها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الانساق الداخلية): مجموعة السلوكات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن ان يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما ان هذه الانساق الاخرى تمثل مصدر الضغوط والتاثيرات المتعددة والتي تعمل على قولبة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البئة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع، ويتضمن كل الانساق الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الانساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)

(١) عوض، مرجع سابق، ص ٤.

وتشكل النسق الدولي الكلي. ويمكن التمثيل لبيئة النسق كما حددها «إستون» في ما يلي (جدول ٢)

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي[١] . وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما ان النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وافعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

٣ـ الحدود Boudaries : سبق الذكر ان النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن «إستون» من عملية التحليل، رأى ان يفصل بين الظام السياسي وبيئته وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدوداً توضح بداية النظام السياسي ونهاية الانظمة الاخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتاثر بالقيم والاوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه «ألموند» و «باول» في تطويرهما لاقتراب تحليل النظم[٢] .

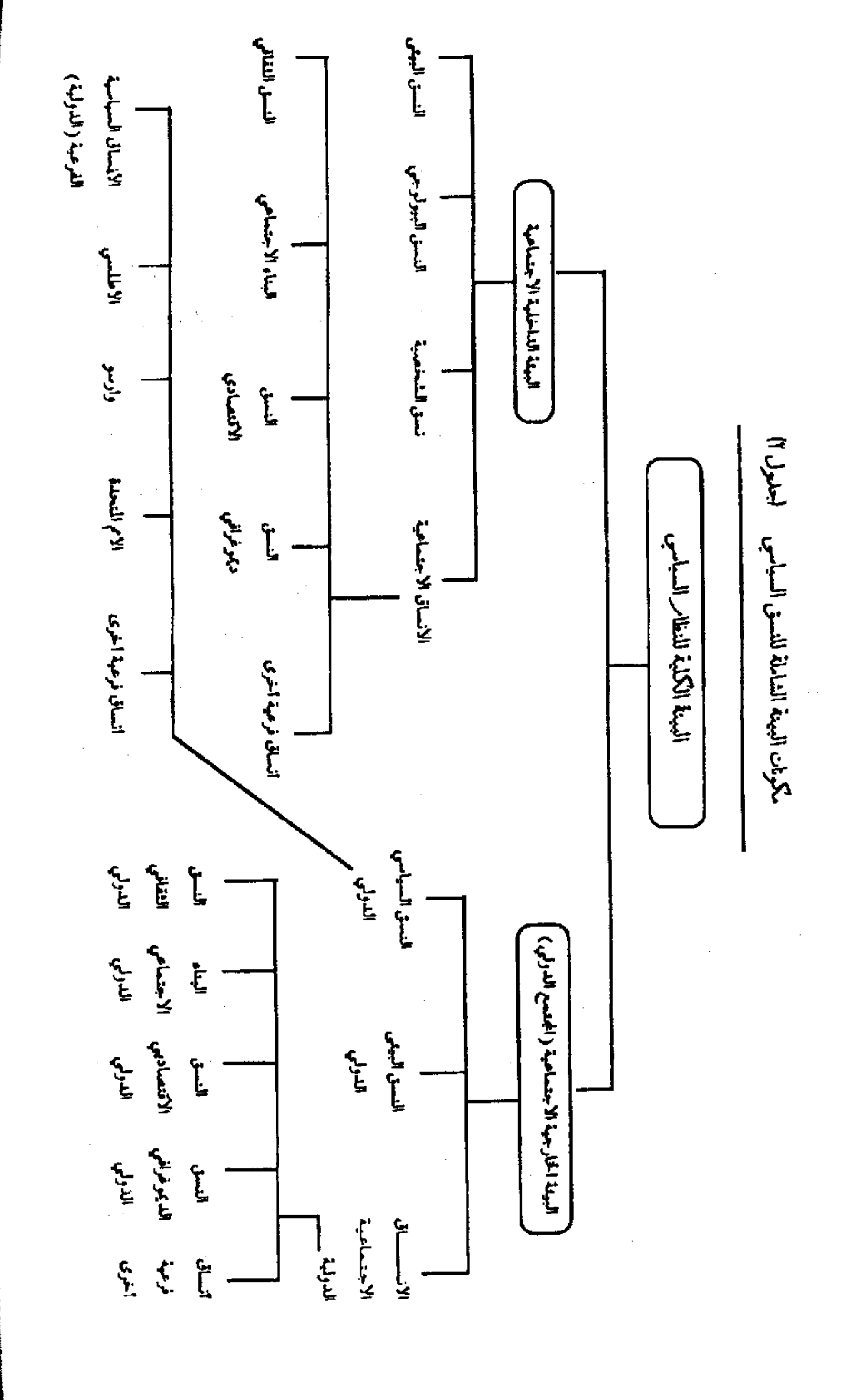
٤ـ المدخلات Inputs : هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الاحداث الخارجة عن النظام، ولكنها تعمل على تبديله وتغييره،أو التاثير فيه بأية صورة كانت.

والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤشرات لاختصار التاثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تعبر الحدود الموجودة بين الانساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم «إستون» المدخلات إلى : مطالبDemands وتاييد Support وقد اضاف «وليم ميتشل عام ١٩٦٢ عنصراً ثالثاً سماه الموارد، وذلك في إطار تطويره لنموذج «إستون»[٣] ـ فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية

(1) David Easton, Analyse du systeme politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris: Armand colin, 1974) PP.22-24.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧.



(الخام) والتي عليها يعمل النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات Outputs وتتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية، أصالة ، بذلك. ويمكن توضيح ما يقصده «إستون» بالمطالب والتأييد فيما يلي :

أولا : المطالب: تمثل حاجات الافراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعى استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب، ومن أمثلة هذه الأبنى الجماعات المصلحية والاحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام. وإلى جانب هذه البنى والتنظيميات قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل حجم المطالب ونوعها وتحدده، تلك المطالب الآتية من بيئة النظام السياسي والتي تختلف في قوتها وتأثيرها بحسب الجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها، أيضا، بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها، وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة لها من جهة ثانية[1] .

يقول «إستون» : حيث إننا نتصور الحياة السياسية على أنها نسق مفتوح، فإن الطلبات تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم بعض الجوانب، فالبيئة الشاملة تترك بصماتها على سير النسق، هذه الطلبات تتضمن شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث االتي تحول إلى النسق السياسي وتشكل أحد مصادر الضغط الهامة التي تمارس على متغيراته الأساسية، ويمكن أن تصبح تلك المطالب خطراً محتملاً على استمرارية النسق السياسي ذاته[2] .

ويمكن النظر إلى المطالب كمتغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، وإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار، وبدون ورود المدخلات لا يمكن أن توجد المادة الأولية التي يشتغل عليها النظام، ومن ثم فلا يمكن أن يجري أي عمل تحويلي. وما يعمله أي نظام سياسي لا يتم بدون حوافز ومؤثرات، فكل القرارات، والأفعال ينبغي الإعلان عنها بسبب ما، وهذا يتخذ شكل اقتراح أو دعوة أو اهتمام مؤثر ومثير يتم التعبير عنه من شخص

(١) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) David Easton, Op.cit., P.37.

بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وتأتي المطالب من البيئة الداخلية والخارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته Withinputs .

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكاناته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للانهيار [1] .

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الرأي العام، التوقع، المصالح، الأيديولوجيا، البواعث، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق [2] السياسي دوراً في التعبير عنها ليحولها إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية، من القنوات الخاصة بذلك في النسق السياسي[3] .

ثانيًا : التأييد: إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبصيغة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذا، أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبدون تأييد يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه «إستون» النظام (المؤسسات الحاكمة Regime) .

كما أن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين

(1) Ibid., PP. 47-57.

(٢) لقد استخدمت النظام بمعنى النسق والعكس صحيح.

(3) Easton, Op.cit., P. 83.

أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه «إستون» الجماعة السياسية» أو المجتمع السياسي»[1] .

وبصيغة أخرى فإن التأييد قد يكون موجهًا للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أدوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين تجمعهم المشاركة في العملية السياسية والإيمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأييد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تتجه للجماعة السياسية عامة وليست لأي طرف من الأطراف. وهناك تأييد ثان يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأييد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التأييد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدها أو انخفاضه يؤثر في مستويات الآخرين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأييد نحوه.

لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه[2] .

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلبا في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهداً لإيجاد المساندة الضرورية لسيره وحركيته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وعبر أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف «إستون» : التأييد الصريح، ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأفكار، والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كأن يؤيد فرد فرداً آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له ، هذا التأييد يمكن أن يكون بالأقوال والأفعال أو بهما معًا. وهناك صنف آخر سماه «إستون» التأييد الضمني، حيث إن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق «إستون» على هذه الحالة (هي

(1) Ibid., PP. 148 - 149.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

ـ زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢

شكل من السلوك الذهني، وهي توجّه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة)[1] .

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تملك الإمكانات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييداً أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالاً عديدة ويأتي من جهات متعددة (من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية والخارجية).

٥ـ التحويل Conversion : هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسيات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي[2] . فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد أهمل «إستون» ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

٦ـ المخرجات Outputs : وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتمثل المخرجات طرفي النسق والبيئة. وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيئة، فالمخرجات تثير البيئة،فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس، وجميعهم يؤثرون في بقية النسق السياسي وبيئته.

(2) Easton, op.cit., P. 150.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٨.

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية غير الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تغض السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود وإثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي[1].... وفي أسوإ الحالات، قد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، وينضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكميتها، ونوعها، وشدتها قد ترهق النظام السياسي غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته[2] .

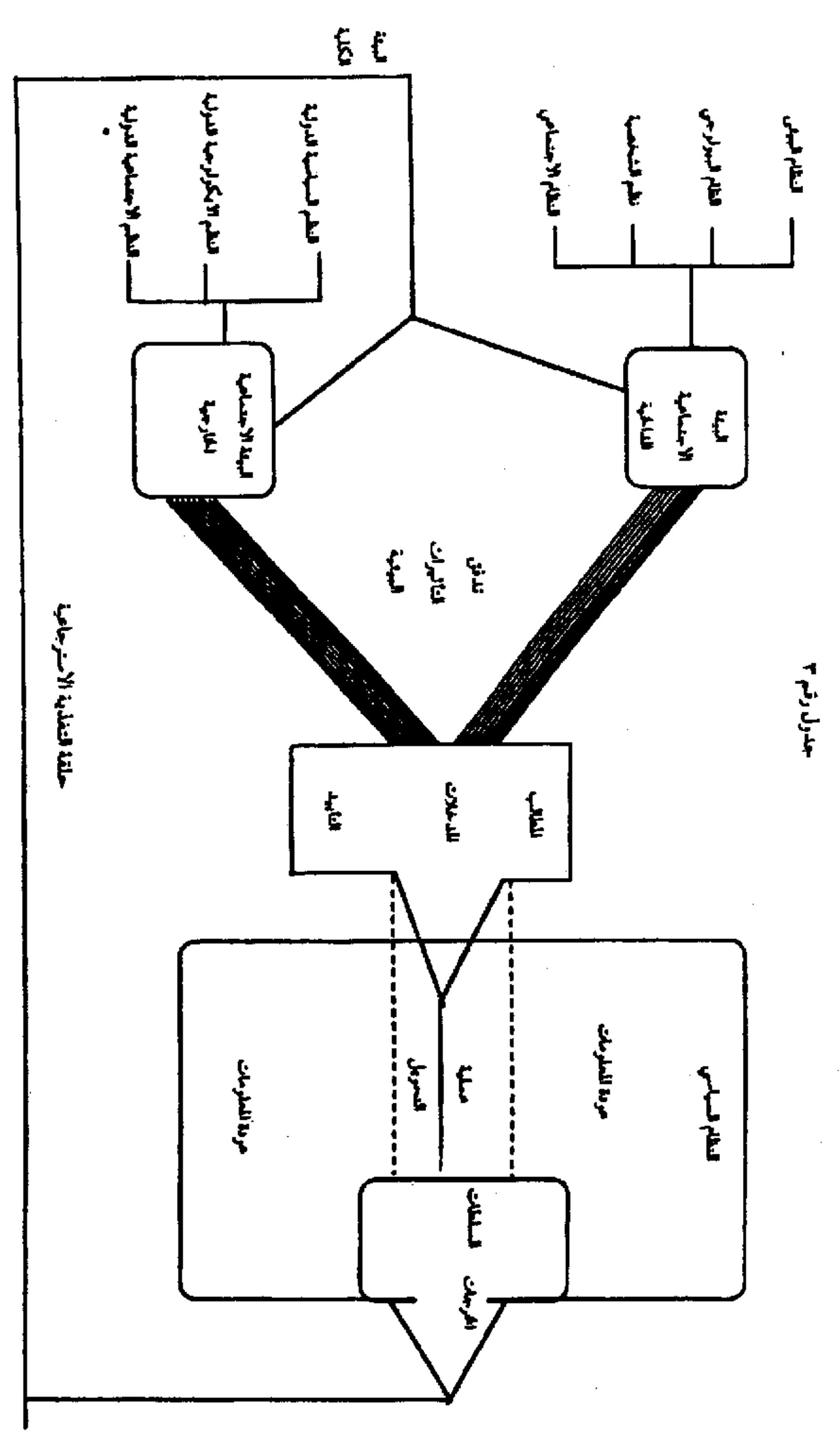
وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات الملزمة، القرارت غير الملزمة، وكذلك التصريحات والأفعال الاقتصادية، والاجتماعية (الإنجازات) والقوانين والمراسيم، والتنظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال الملزمة مقرونة بالسياسات والتبريرات، والوعود والحوافز، والتفضيلات[3] .

٧ـ التغذية الاسترجاعية Feedback ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات معياراً لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي

(١) أقول: إن الهيئات التي تغذى شعوبها الشعارات ستحصد الأزمات. سواء كانت تلك الهيئات حكومات، أو أحزاباً، أو تنظيمات أخرى، كبيرة كانت أو صغيرة.

(٢) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

(3) Easton Op.cit., PP. 321 - 332.



(ESTON, OP.cit., P.31)

نظام أن يستمر في عالم مستقر، بله متغير. وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموارد، كما تفيد المسئولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام إلى المعلومات وردود الأفعال، فسيجد نفسه معرضاً للمخاطر (الغموض، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به). فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة بها يقوم النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتغذية الاسترجاعية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافه، أو هل اقترب من أهدافه؟ يقول «إستون»: إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجاً سياسياً.

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة البيئة أيضاً[1].

ثم إن معرفة النظام ردود أفعال البيئة عن تصرفاته، تمكنه من تقويم سياساته، فإن كانت إيجابية واصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتقويتها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تفتقر إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة والتأييد للنظام السياسي. وفيما يلي تصميم «إستون» لعمل النظام السياسي[2].

(1) Ibid., PP. 343- 349.
(2) Ibid., P.31.

الفروض التي بنى «إستون» إطاره التحليلي عليها.

بنى «إستون» إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الآخرين، ويمتلك مقدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

٢ـ يسعى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة، فهو يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة.

٣ـ للنظام مجموعة من الوظائف لابد له منها لاستمراره.

٤ـ يشبه «إستون» النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه.

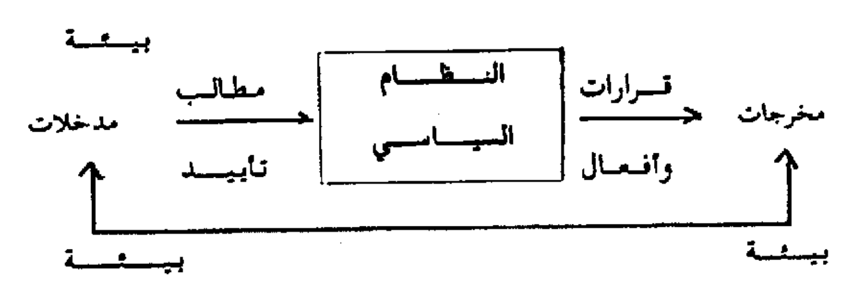
٥ـ تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

٦ـ النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها [1].

عمل النظام السياسي في شكله المبسط:

تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إليهما معًا، تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أوَ التأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة ويمكن التمثيل لذلك بهذا النموذج التصميمي المبسط «لإستون»

(1) Ibid., PP. 19 - 21.



نموذج مبسط للنظام السياسي كما يراه «إستون»[1]. (جدول رقم ٤)

استخدام الاقتراب النظمي:

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية.

نقد الاقتراب النظمي: على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

١ـ المحافظة والتحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة كبيرة جداً للاستقرار. فالاستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة، لذلك فإن جل الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أومؤيدة للوضع.

٢ـ لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي اهتمام أو يتجاهله، فاهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الاستمرار والاستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة[2].

٣ـ النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يميل إلى التجريد والعمومية.

٤ـ يتجاهل التاريخ، علما بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

(1) Ibid., P. 33.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧.

المبحث الرابع

اقتراب الاتصال Communication Approach

يحظى الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن إغفالها، فالاتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين، وإذا كان من المتعذر تصور جسم حي بدون ضخ دم، فكذلك يتعذر تصور مجتمع بدون تدفق الاتصال (والمعلومات) والاتصال لا يقتصر على الكلمة، ولكنه يمتد ليشمل صوراً متعددة، فالصرخة اتصال، والصورة اتصال، والضحكة اتصال، واللباس اتصال، والبكاء اتصال، وغير هذا من المعاني والرموز التي تحدث أثراً لدى الغير، وتثير لديه إحساساً معيناً.

إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية. فنحن نتلقى رسائل من البيئة مليئة بمضامين نسعى لفكها والرد عليها، كما أننا نوجه رسائل إليها، وهكذا يحدث التفاعل في المجتمع، وبين المجتمع والنظم الحاكمة، وفيما بين المنظمات المختلفة، بل هناك عملية عمودية إلى جانب تلك العملية الأفقية، فالاتصال بين الأحياء والأموات عبر الآثار والسجلات التي تركوها لنا.

وإذا كانت الاتصالات مهمة دائماً، فإن التوسع الحديث في وسائل الإعلام، واستخدام التكنولوجيات المتطورة والعالية، قد عظمت معارفنا بدلالات الاتصال، وقادت إلى العناية بالبحوث الاتصالية، والقدرة على تحليل تبادل المعلومات، والعمليات التي تحدث بواسطتها.

وتعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي، فإن النظام يعجز عن الاستمرار[1] . كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم - التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في نصيب كبير منها - دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار - الرشيد

(1) Palmer, Op.cit., P.34.

خصوصاً - على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناع القرار والمجتمع المعنى بالقرار المراد اتخاذه. ولقد عبر «باي» عن ذلك بقوله: إنَّ ثمة علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، فإذا كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن رغبات من يملكون القوة لابد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنهم سيستجيبون لها. وإذا كان عالم السياسة يبنى على شرعية السلطة، فإن الأمر يستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الإجرائية لمثل هذه النظم. وإذا كان عالم السياسية يقوم على المشاركة، فإن ذلك يعني إيجاد القنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم إلى صانع القرار. ولو أن عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل، فإن ذلك يلزمه أن يحيط المهتمين بالقرارت والسياسات ببدائل الاختيارات[1] .

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، فالعمليات العصبية أو الهرمونية تمثل عملية اتصالية، والإشارات الإلكترونية كذلك تؤدي وظيفية اتصالية، كما أن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تمثل عملية اتصالية. ويعد العالم الرياضي «نوربرت واينر» Norbert WIener من الرواد الأوائل في نظرية الاتصال. لقد استخدم «واينر» وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل - السبرنتيكا Cybernetics والتي تعود إلى اليونانية ومن مشتقاتها معنى الإدارة والحكم.

والسبرنتيكا التي طورها «واينر» وآخرون تعني جسم نظرية وتقنية لدراسة الاحتمالات المختلفة وفي العوالم المتماثلة مثل بعض الآلات، والحيوانات، والكيانات الإنسانية الفردية، والمجتمعات، والدول، والأوضاع التي تؤدي الرسالة فيها وظيفة ضبط هذه العوالم. وإن عملية استقبال المعلومات واستخدامها تعني ضبطنا للحوادث المحتملة من البيئة الأخرى، والتي نعيش فيها فعلاً (أي بيئتنا كذلك). وعلى المستوى الميكانيكي يمكن تشبيه عملية السبرنتيكا بالترموستا الموجودة في ثلاجة والتي تسجل المعلومات المحيطة بها بشأن البرودة

(١) بسيوني إبرهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ص ٥٠ - ٥١.

والحرارة، ومن ثم تضبط درجة حرارة الثلاجة بواسطة (عملية التوجيه الذاتي).

لقد حاول «واينر» تطبيق ذلك على الجمعيات، والمنظمات، والمجتمعات. والدول ذاتها مبنية ومتماسكة بواسطة الاتصالات، أي بواسطة الإدراكات، والقرارات والتوقعات والمعاملات. وأن السياسة لا يمكن أن توجد بدون اتصالات. والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبادل الرسائل في كل شئون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وكل واحدة من عمليتي الضبط والاتصال يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تؤديها الأخرى، حيث إن كلا منهما يستهدفان التأثير والتحكم في سلوك طرف آخر[1]. وتوجيه رسالة من طرف إلى آخر تعني الاتصال به من أجل ضبط سلوكه، أي إعلامه بالغرض المرجو منه. ونظرية الاتصال في أساسها حينما استخدمت السبرنتيكا كانت تستهدف ضبط البيئة التي يوجد فيها الكائن والتحكم فيها لملاءمة احتياجاته.

وتقام العملية الاتصالية على المرتكزات التالية:

١ـ **المرسل أو مصدر الرسالة**: والذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فرداً أو مجموعة أو مؤسسة.

٢ـ **الرسالة**: التي تتضمن معلومات أو مجموعة معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها عبرها، والرسالة يمكن أن تصف حدثًا أو ظاهرة، أو مطلبًا أو مشكلة، أو تأييدًا أو احتجاجًا.

٣ـ **القناة**: وهي الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها. والقناة قد تكون لغة منطوقة أومكتوبة أو عبر الصور أووسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل، و في تأثيرها.

٤ـ **المستقبل**: وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة مضمونها.

٥ـ **التغذية الاسترجاعية**: وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم

(1) Robert C. North "The Analytical Prospects of Communications Theory", In James Charlesworth, Contemporary Political Analysis ,(New York: The free press, 1967), PP. 300 - 301.

معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فإذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي، يمكننا أن نقول: إن المصدر (المرسل) هو المرشح للمنصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو، الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتغذية العكسية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح[1].

وتلعب الاتصالات دوراً مهمًا في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دوراً مهمًا، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهموم الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

ويلعب الاتصال دوراً مهمًا في السياسية الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية الاتصالية قلب أسلوب الردع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسره غيره على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب. وقد عبر «واينر» عن العلاقة بين السبرنتيك (الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في النظم بكل أنواعها) بالسياسة والاتصال عندما قال: إننا إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الاتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام. كما أنّ قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، وأن الاتصال والتحكم معنيان مترادفان، ففي كل وقت نقوم فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم[2].

(١) المنوفي، نظريات النظم، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ٥٩.

وينظر الذين يستخدمون اقتراب الاتصال إلى الأمم والحكومات على أنها أنظمة اتصال. وأننا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو المنظمة كلما نظرنا إليها ودرسناها عبر رسائلها الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وتبادلها عبر أجزائها وقنواتها المختلفة.

ويمكن استخدام اقتراب الاتصال لدرساته الطرق والكيفيات التي تتصرف بها النظم والجماعات الأخرى في العالم السياسي. ويمكن عبر استخدام اقتراب الاتصالات تصنيف الأنظمة من حيث الديمقراطية والشمولية. ذلك أن مصلحة الأنظمة الدكتاتورية في تأثيرها في الرأي العام، تبرز في استثماراتها الواسعة من الثروات والطاقة في وسائل الاتصال.

ويمكن حساب ذلك عن طريق النسبة التي تخصصها تلك الأنظمة الدكتاتورية لنشر الجرائد والإذاعة والتلفزيون من الدخل القومي، حيث نجد هذه النسبة مرتفعة في الأنظمة الدكتاتورية إذا ما قورنت بالأنظمة غير الدكتاتورية والتي لها مستوى من الدخل القومي مشابه.

كما يمكن أن نقارن بين الدول باعتمادنا الطريقة التي أديت بها وظيفة الاتصال السياسي، وما هي الآثار التي أحدثتها، وقد اقترح الباحثون مجموعة من العناصر والمتغيرات للمقارنة بين الأنظمة السياسية، ويمكن إيجازها في ما يلي:

١ـ تجانس المعلومات السياسية.

٢ـ انسياب المعلومات السياسية.

٣ـ حجم المعلومات السياسية.

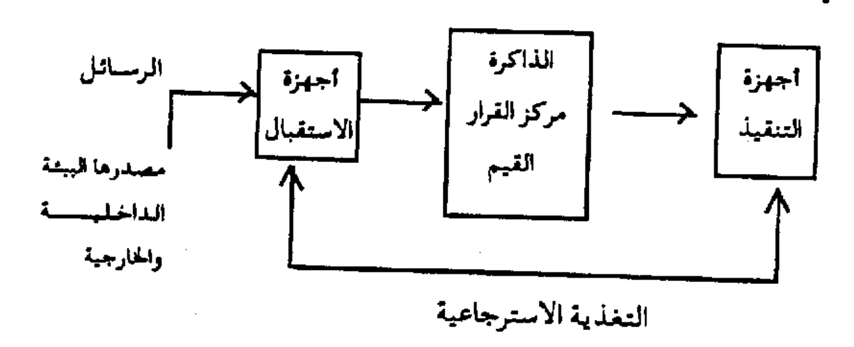
٤ـ اتجاه تدفق المعلومات السياسية[1].

إن دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب الاتصال تعني دراسة السلوكات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين. ومن ثم فإن اقتراب الاتصال يركز اهتمامه على القنوات التي تتدفق خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين

(1) Conway and Feigert, Op.cit., PP. 313 - 315.

السياسيين، وعلى أنواع المعلومات أو الرسائل. وكذلك يركز على القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، كما يهتم بحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة، وكذلك أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل[1].

ويعد عالم السياسة الأمريكي «كارل دويتش» Karl Deutsch أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرضه أفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات أشهرها كتابيه: «العصب الحكومي» و«السياسة والحكم: كيف يقرر الناس مصيرهم» ويرى «دويتش» أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار، وهذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها. وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته، أي المعلومات المختزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه (أي تفضيل قرار على آخر) في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية Effectors التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية التغذية الاسترجاعية Feedback ويمكن توضيح ذلك في التصميم التالي[2]. (جدول رقم ٥)



(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢.

ويري « دويتش » النظام في ذاته يمثل نظاما للمعلومات. والمعلومة هي علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات. فالعملية الاتصالية تتضمن المعلومة والقناة التي يتدفق عبرها الاتصال (المعلومة). لقد اعتمد « دويتش » المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية. ويقول بما ان الاتصالات هي عملية تبادل المعلومات، فعلينا ان نتعامل مع مفهوم المعلومات.

وتغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملاءمة مضمونها وقوتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسلة والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقيمهم، تكون أكثر تأثيرا وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. وبقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن ان تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم، وعملية التشويه تلحق المعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الامر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو التشويه الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك ان مستقبل الرسالة يمكن ان يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مخالفة لغرض المرسل، فتترتب على ذلك نتائج سلبية يمكن ان تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية التشويه هاته كثيرا ما تصاحب تبادل الملعومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دوراً مهمًا في تحليل « دويتش »[1] .

وتعني التغذية الاسترجاعية: شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات والتي بها تعدل سلوكها اللاحق، وهذه

(1) Palmer, Op.cit., PP. 36 - 38.

الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته - عند الضرورة - وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضفائها حالة من الحركية على نشاط النظام، وبواسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد، أو الجماعات، أو النظام نتائج أفعالهم أو أفعالهم حتى يصححوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تقويم، وتعليم، وتصحيح، تمكن النظام من النمو، والاقتدار وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح أو الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

المفاهيم التي استخدمها دويتش :

إذا كان « إستون » قد استخدم، مفهوم النظام والمدخلات والمخرجات، و« الموند » استخدم مفهوم البنية والوظيفة والكفاءة والتعبير عن المصالح وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن إطاره التحليلي، فإن « دويتش » قد ابتكر مفاهيم استخدمها للتعبير عن إطاره التحليلي وعملياته ويمكن تجميع تلك المفاهيم في أصناف أربعة :

أولا - مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة وتتضمن :

١ - **نسق الاستقبال** Reception System ويشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي. والاستقبال ليس عملاً سهلاً بسيطًا، ولكنه يتضمن استقبال المعلومات وفحصها وتصفيتها.

٢ - **نسق الذاكرة** Memory، ويعني بها « دويتش » أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والدولية.

٣ - **نسق القيم** Value System : وتشير إلى مجموعة القيم التي على هديها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

٤ - **نسق التنفيذ** Effectors وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

ثانيًا - مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها ، وتتضمن :

١ - **الحمل** Load : ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الحمل على النظام صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل يعني

باختصار ضغوط البيئة على النظام. ويعني الحمل بالنسبة للنظام السياسي مجموعة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، وتستدعى النظام للإجابة عنها ومواجهتها، وبصيغة أخرى ما هو الحمل على نظام صنع القرار السياسي في الدولة؟

٢ـ طاقة التحمل Load Capacity : وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها ، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وانواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الاستجابة لها. فكلما زاد التشويه كان على النظام ان يواجه متاعب؛ لان استجابته (قراره) لن تكو ن للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف مصطنع زائف.

٤ـ الاستدعاء Recall : يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن ان تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ثالثا ـ مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وتتضمن:

١ـ المخرجات Outputs : وتشير إلى القرارات التي يخرجها النظام، استجابة للمعلومات الواردة إليه.

٢ـ الإبطاء lag : وهي المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله المعلومات (الحمل) والرد عليه. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكيفه مع البيئة. وكلما قلت هذه المدة، دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءته، وقدرته على الاستجابة لمطالب البيئة. وبصيغة أخرى ما هي المدة التي تستغرقها الحكومة أو الحزب للاستجابة للمستجدات والتحديات؟ وما هو الوقت المطلوب الذي يستغرقه صانع السياسة لإدراك الوضع الجديد وكم هو الوقت المضاف إليه للتوصل إلى صناعة قرار أو اتخاذ موقف؟

٣ـ الكسب Gain : ويشير إلى مقدار التغيير الذي يحدثه النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام للاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، فكلما كان التغير كبيراً، دل ذلك على ان الكسب كان أيضًا كبيرًا . ويمكن صياغة السؤال التالي: ما هو الكسب المترتب على

الاستجابة، بمعنى ما هي سرعة وحجم رد فعل النظام السياسي على البيانات الجديدة التي تم قبولها؟

٤ـ التغذية الاسترجاعية؛ أولى «دويتش» أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل عده الفكرة الاساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج افعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستقبلها النظام، وهي تمثل حملا جديدا على النظام، إلا انها يمكن ان تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

أ ـ تغذية استرجاعية إيجابية Positive Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، ،وتتضمن رموزاً ودلالات يترجمها النظام على انها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ب ـ تغذية استرجاعية سلبية Negatve Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقًا وتتضمن دلالات ورموزاً يترجمها صانع القرار على انها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تمثل تياراً مستمراً من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

جـ ـ تغذية استرجاعية تستتبع تغير الهدف الأصلي Goal Changing Feed-back : وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام ان هدفه الاصلي قد تحقق، فيضع لنفسه هدفًا جديداً، أو يدرك ان هدفه الاصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير ان تغيير الهدف يتضمن

تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبنائه.

رابعًا ـ مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف، وتتضمن:

١ـ القدرة على التعلم Learning Capacity : وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقًا وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفًا معينًا أو يتخذ قرارًا معينًا ثم تاتيه ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج افعاله، سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشداً بتلك المعلومات المحتفظ بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وإجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعةمن العادات والتصورات، والترتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات المخزونة تفيد صانع القرار حينما ينشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق تعامل معه النظام.

٢ـ التحول الذاتي Self-Transformation : ويشير إلى قدرة النظام على ان يتغير ذاتيًا في كثير من جوانبه وكثير من اهدافه، وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره [1] .

٣ـ المبادرة Lead : وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة. اي: مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن ان تحدث في البيئة كما يمكن ان تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق اهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراريته، لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في عين اعتبارهم التغيرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى «دويتش» أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية

(١) المتوفي، مرجع سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٤.

الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى مقدرته على التعلم وقدرته على تغيير انماط سلوكه ومؤسساته الاساسية[1] . فالمبادرة تعني مقدرة الحكومة على توقع المشاكل وسبقها فعليا من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وابنية التخطيط والتوقع[2] .

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشرمعلومات) باداء مهام كبيرة من شانها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق نموها وتعقدها ومرونتها وزيادة قدراتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال وأثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم «دويتش» اقتراب الاتصالات وطبقه على عملية التكامل الاوربي. ويفيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظام السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يزودنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام، ووسائل الاتصال وانواعها ومضامين الرسائل المختلفة.

النقد:

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا الاقتراب مثل مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي. إلا أن هذا الاقتراب يدرس الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية. كذلك فإن محاولة استخدام القياس لا يمكن أن تطبق على الكثير من الظواهر الكيفية (معنى الرسالة وشدتها، نبرة الصوت)[3] .

***

(١) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٦٦ـ ١٦٩.
(2) KArl W.Deutsc,."Communication Models and decision systems", In Charlesworth, op.cit., Pp. 283 - 286.
(3) Palmer, op.cit., PP. 40 - 41.

ـ المتوفي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

المبحث الخامس

اقتراب صناعة القرار Decision-making Approach

مقدمة

صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الايديولوجية التي تنضوي تحتها.

إن دراسة موضوع القرار وعملياته لا يختص بها علم السياسة وحده، ولكن تدرسها العلوم الأخرى من زواياها الملائمة لها .بل القول الصواب : إن علم السياسة استفاد من دراسة علم النفس لقرارات الأفراد والدوافع الكامنة خلفها، كما استفاد من دراسة الاقتصاد لقرارات الأفراد الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي وغير ذلك من موضوعات الرشادة القرارية. ودراسة صناعة القرار ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحركة السلوكية وبنظرية النظم، فعملية صنع القرار تعبر عن حركة مستمرة من الفعل ورد الفعل.

أولاً : مفوم صنع القرار السياسي:

يعرف « ريتشارد سنايدر » Synder عملية اتخاذ القرارات، بأنها « العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيًا، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات »[1] .

ويعرف « حامد ربيع » القرار السياسي على أنه « نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة »[2] . فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والافعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره

(1) Richard C. Snyder et ad, Foreing Policy decision-making, (New York : ThE free Press of glencoe, 1962), P.90.

ـ إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ١٨٥.

(٢) حامد ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٤.

أو تعديله. والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة بدائل متاحة أو منظورة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة. والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى، هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظوار السياسية، وإن تعددت تعريفاتها، (التوزيع السلطوي للقيم، أو النشاط الذي يتضمن عنصر الجبر والإذعان، أو القسر والطاعة. أو الرعاية والتدبير).

وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي :

١ـ بنية القرار.　　　　٢ـ المشاركون في القرار.

٣ـ المنظمة التي اتخذ فيها القرار.

٤ـ عملية صنع القرار.

٥ـ نتيجة القرار.

وهناك من اعتبر القرار سياسيًا، إذا كان صُنَّاعُه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، فلا يسمى القرار قراراً سياسيا، إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتنصل مما يفرضه القرار من التزامات[1] .

واقتراب القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعةمن الفروض المترابطة والمختبرة وتسعى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة: إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا.

ولكن اقتراب القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه. ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا[2]

(١) [illegible] حمادة، مرجع سابق، ص ص ٨٩ - ٩٦.

(٢) دورتي وبلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

وتستخدم صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحاول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع السياسة على مستوى واسع. هذا الاقتراب يعتبر القرار والاحداث التي تحيطه كاساس ووحدة مستقرة للتحليل. والقرار السياسي يعد ضرورة ملازمة للحياة السياسية، فلا يمكن تصورعملية سياسية لا تتضمن نمطًا من القرار. إن القرار السياسي ليس قضية تعامل مع بعض الجوانب الخاصة في العملية السياسية، ولكن هو يتعامل مع صلبها المركزي. ومن ثم، فإن عمليات التصويت و العملية التشريعية والعملية القضائية، والعملية الإدارية ينبغي النظر إليها كعمليات صنع قرارات وفقًا لاقتراب صنع القرار. فإذا كان جوهر العملية السياسية هو ما يتعلق بالتوزيع التحكمي أو السلطوي للمكاسب والاضرار في المجتمع، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال قرارات[1] .

وعملية صنع القرار لا تتوقف على صناعته أو إعلانه ولكنها تشمل عمليات ما قبل القرار وعملية اختيار القرار وصناعته وعملية تنفيذ القرار وتقويمه.

وعملية صناعة القرار تتضمن كل العناصر المتشابكة والمتغيرات ذات العلاقة والتي من شانها التاثير في سلوك وحدات صنع القرار وأهدافها وتصوراتها.

ومن ثم فإن اقتراب صنع القرار يتضمن مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطارًا واسعًا ومَرِنًا يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شانها التاثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

فهذا الاقتراب ليس قالبًا جامدًا على نمط معين، ولكنه إطار فكري مرن قابل للاتساع ليتواءم مع الظواهر المختلفة.

ثانيًا ـ وحدة اتخاذ القرار:

هي ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيارأحدها والإعلان عنه،

(1) Conway and Feigert, Op. cit ., PP. 235 - 237.

ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه، وعدد أفراده من دولة إلى أخرى. هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية، وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها، منها الرسمي وغير الرسمي.

ويهتم اقتراب صناعة القرار بوحدة صنع القرار، ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزاءها، ونمط تلك العلاقات، والأفراد الذين يمثلونها، وقيمهم، ومصالحهم، وشخصياتهم، وخبراتهم، وارتباطاتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال:

يشترك في صناعة القرار السياسي الخارجي العديد من الأفراد والأعضاء ينتمون إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية. وإعلان حكومة الدولة الفلانية عن قرار معين، فإن ذلك يخفي وراءه حقيقة أن فردًا واحدًا، أومجموعة من الافراد عملت نيابة عن مؤسسات عديدة في صناعة ذلك القرار. فاتخاذ القرار تتولاه وحدة محددة تمثل قطاعًا معينًا في هيئة أكبر. وهذه الوحدة يصعب تحديدها، فاشخاصها يتغيرون وفقًا لتغير العملية السياسية وطبقًا للنظام السياسي السائد[1] .

فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحدات صنع القرار، وتشكيلها وأجهزتها، وأثر عمليات الاتصال التي تنقل المشاورات، والحوارات، والنقاشات، وتبادل الآراء، والمعلومات بشأن البدائل المختلفة. والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها، وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى، وبالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة. فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام مستبد.

كذلك. فإن فاعلية الوحدة القرارية تزداد، كلما كانت أطول عمرًا، وأكثر استقرارًا،

(1) P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, Third Edition, (London: Longman, 1994), PP. 21 - 22.

وتمتلك تقاليد، ولها إمكاناتها الخاصة، فالاستقرار يورثها نمطا عريقاً في التفكير وإجراءات أكثر استقراراً، وهذا ما يميز نمط الإدارة بالأهداف، وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء إدارات مؤقتة لمواجهة مواقف محددة ثم اختفاءها، سيضعف مردود قراراتها[1] .

كما تتميز أجهزة صنع القرارات بالتعقيد والتشابك عبر وسائل الاتصال وعلاقات السلطة، ومن خلال المنافسة المدفوعة بالمصالح، وتاثيرات البيئة، والقوى الاجتماعية والسياسية.

فعملية صنع القرار غالبا ما تعكس المنافسة والصراع، والمساومة، وكذلك التعاون بين اجهزة وعناصر وحدة صناعة القرار بشأن اختيار بديل معين من مجموعة بدائل يثيرها النقاش. وينظر كل طرف إلى البديل الامثل من خلال مصالحه او تاثير ذلك القرار الذي يراد اتخاذه في مصالحه، وهل سيعظم مكاسبه ويعزز موقعه في العملية السياسية أو يقلصها؟ إن معرفة الأطراف التي كانت خلف القرار ودوافعها، ستفيد في معرف المصالح التي تريدها، والسياسيات التي تريد أن تمكن لها.

ومعرفة الأشخاص المشاركين في قرار معين تساعدنا على معرفة لماذا اتخذ القرارو وكذلك اهميته، على الرغم من أن القرار يصدر باسم مؤسسة ما، ولكن هذه المؤسسة يتخفى خلفها اشخاص لهم قيمهم، ومصالحهم، وتصوراتهم وآراؤهم بشأن القضايا السياسية المختلفة. كذلك فإن تقويم قرار معين يبني -إلى حد بعيد- على معرفة الأشخاص الذين اتخذوه واتجاهاتهم، وخبراتهم وقدراتهم.

فالوحدة القرارية Decisional Unit تتضمن مجموعة الأجهزة المكلفة بالقرار، وكذلك الافراد وقيمهم وتصوراتهم ومصالحهم.

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

ثالثاً ـ بيئة صناعة القرار (الموقف القراري Setting Decisional)

قسم «سبروت» Sprout البيئة إلى: بيئة عملية، وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صناع القرار، وتفرض عليهم قيوداً[1].

ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية.

١- البيئة العملية (المادية)، وتتضمن:

أ- البيئة الداخلية: وتشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار، إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالاحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس. والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع اي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي. وكذلك الرفاه الاقتصادي او التازم، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار، فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار، ولا يمكن للقرار ان يكون رشيداً وفاعلاً، إذا لم ياخذ في عين اعتباره هذه القضايا أو الأهم منها.

ب- البيئة الخارجية:

وتشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية.

وبصيغة أخرى فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها، وتاثير الأوضاع يتوقف على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه عنها، وخبراته السابقة في التعامل معها. ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك

(1) Joseph Frankel, The Making of Fareign policy An Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967), pp. 9 - 10.

الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل ان يواجهها صانع القرار، وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، اجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد) أدواراً مهمة.

٢- البيئة النفسية (السيكولوجية) لصانع القرار: وتشير إلى اتجاهات اعضاء وحدات القرار وتصوراتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية واحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعاً لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع، وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف المختلفة، وكذلك تبعاً لاتجاهاتهم، وقيمهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها(١).

فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بهذه متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته اي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن. ثم كذلك يجب التفرقة بين الأوضاع المختلفة، فهناك الأوضاع العادية التي يصنع فيها القرار، وهناك الأوضاع المتأزمة التي تتميز بحدة الضغوط وشدتها، إلى جانب تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، بحيث تتراكم تلك العناصر الضاغطة وتشكل توتراً كبيراً، يصيب الاداء المعتاد لاسلوب صنع القرار بالاضطراب والخلل(٢).

رابعاً ـ مرحلة اتخاذ القرار، وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

أ- مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. ب- مرحلة اتخاذ القرار. جـ- تنفيذ القرار وتقويمه.

(لن يولي الباحث لتنفيذ القرار اهمية هنا).

أ- مرحلة ما قبل القرار، وتتضمن هذه المرحلة، تعريف الموقف، ومكوناته، وخصائصه ومآلاته، وتتوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مكاتب الدراسات، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار، وعلى

(1) K. J. Holsti, International Politics: A Framework For Analysis, 5 th Edition, (Columbia: Prentice - Hall, 1988), pp. 320- 323.

(٢) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية. كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة، وممن يشعرون أنهم معنيون بذلك الموقف. كما تتوقف عملية تشخيص الموقف وتوصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في اذهانهم، والمعاني التي يضفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المنقوله عنه ومدى صحتها، فكلما كانت المعلومات دقيقة وسريعة، كان ذلك عنصراً مهماً في عملية تشخيص الموقف وصناعة القرار الرشيد. في حين تلعب التشويهات الإعلامية، وتزييف الحقائق، والتلاعب بالمعلومات أو نقصها، دوراً سلبياً في تحديد الموقف وينعكس ذلك على القرار المتخذ. كما تتضمن مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، تحديد الاهداف التي يريد صُنّاع القرار تحقيقها، وينبغي تحديد الإمكانات اللازمة لذلك، كما ينبغي أخذ ردود أفعال الأطراف الأخرى، وسعيهم هم بدورهم إلى تحقيق اهداف مماثلة.

ب- مرحلة اتخاذ القرار، وتعني اختيار بديل من بديلين أو اكثر، بناء على نقاشات، ومفاضلات، وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب واضرار، وما يتوفر لصناع القرار من موارد مالية متاحة، وإطارات تنفيذ، ووقت مناسب. كما يفترض في عملية اتخاذ القرار ان تعكس النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية، وتضارب آرائهم ومصالحهم، ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن ـ أيضاً ـ أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل، حيث تتضمن المساومات، والمنافسات، والصراع، والتعاون بين الأطراف المشاركة، وتلعب التوازنات السياسية دوراً جوهرياً في هذه العملية.

وتختلف عملية اتخاذ القرار من بلد إلى آخر، ففي الدول الديمقراطية تلعب الأحزاب، والرأي العام، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام دوراً مذكوراً في العملية القرارية، في حين تظل هذه القوى، إن وجدت محدودة التأثير في الأنظمة الشمولية.

إن اتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي، ويفترض في الانتهاء إلى اتخاذ قرار معين، أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المسئولة عن هذه العملية المعقدة. فصناع القرار يجمعون البيانات والمعطيات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم يحللونها،

ويناقشونها، ويقيّمونها، ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه(١).

وهكذا يتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة، تلعب فيها التوازنات المختلفة أدوارًا كبيرة. وعلى الدارس لهذه العملية، أن يضع في عين اعتباره كل مكوناتها ليدرك نتائجها. فكل اختيار يمكن أن يقابل باختيار آخر، وكل هدف يسعى إليه طرف يحتمل أن يواجهه هدف معارض، بالإضافة إلى قيود الإمكانات المادية وربما قلة المعلومات أو تشوهها، وضغط الوقت وعناصر البيئة المحلية والدولية معًا.

لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقًا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية. ويمكن الاقتصار على أهم تلك النماذج فيما يلي:-

١- نماذج «أليسون» Allisons' Models، رأى «اليسون» ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية، وهي:-

أ- نموذج «السياسة العقلانية (الرشيدة)» "Rational Policy" Model

يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم، فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا أردنا أن نفسر سياسة ما أو قرارًا معينًا، فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتصرف بعقلانية، بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف. هذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة. وأن قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها. وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها(٢).

ب- نموذج «العملية التنظيمية» "The Organizational Process" Model

ويشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم،

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(2) Michael P. Sullivan, International Relations: Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall, Inc, 1976), P.72.

فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد. إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمية تؤثر في سلوك أفرادها، وتقيد تصرفاتهم، وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم وموقعهم في السلطة. فالقرار لا ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية، فالقرارت وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيدة، ولكنها نتاج التفاعل، والتسوية، والتفاوض(١).

جـ- نموذج «السياسات البيروقراطية» The "Bureaucratic Polities" Model

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فكل «لاعب» بيروقراطي، له إدراكاته المختلفة، وأولوياته، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة، والترقية، ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعًا ملائمًا حتى بعد نهاية الأزمة. فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختيارات العقلانية(٢).

وبعد عملية اتخاذ القرار يأتي تنفيذه وتقويمه(٣).

وهناك من يضيف تصنيفات أخرى مثل: النموذج الإدراكي، والنموذج الذي يركز على الاهتمام بكل العناصر التي تدخل في عملية صنع القرار.

٢- النموذج الإدراكي أو المعرفي Congnitive Model:

يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس

(1) Bruce Russett and Harvey starr, World politics: the menu for Choice, second Edition, (New york: W.H. Freeman and Company, 1985),PP. 278 - 279.

(2) Russett and Starr, Op. Cit., PP. 270 - 280.

(٣) تنصب هذه المرحلة على اختيار الوقت والأداة التنفيذية والمشاكل التطبيقية، كما تهتم بردود الأفعال وتقويم الآثار الناجمة أو الناتجة عن تطبيق القرار.

الاجتماعي، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجمعي سواء.

وبين أكثر المتغيرات النفسية انتشاراً، واستخداماً، متغيرات «الصورة» Image، و«النظام العقيدي» Belief System، و«الإدراك» Perception، و«سوء الإدراك» Misperception.

فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى: أننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار، وطريقة إدراكه للموقف، والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.

٣- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، ومن خلال المساومة، والمفاوضة. هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الإدراك والاستبصار، والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات والمشاورات، والدوافع والمصالح، بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج أشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير ويهمل المتغيرات الأخرى، لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية، والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص[(١)].

***

(١) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١. وانظر مازن الرمضاني، «صنع القرار السياسي الخارجي في الجامعات العربية»، في عبد المنعم سعيد (محرر)، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ٥٣ - ٥٤.

المبحث السادس

نظرية اللعب Game Theory (المباريات)

لقد دأب علماء السياسة كغيرهم من علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد على مناظرة الكثير من العلوم الطبيعية في مناهجها، وكان هذا مع الدراسات السلوكية أي منذ العشرينيات من هذا القرن. فقد بنوا الاقتراب الوظيفي مناظرة للكيان البيولوجي (الكائن الحي)، كما اعتمدوا الاقتراب الاتصالي والنظامي مناظرين للميكانيكا وعلوم الاتصال والضبط (السبرنتيكا). وهناك من استخدم اقتراب القرار مناظراً للعبة أو المباراة.

أولاً - مفهوم نظرية اللعب (المباراة):

تستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب. فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، وتجنب الخسائر.

فالمنافسة أو الصراع بين الدول في ميدان نزع السلاح يمكن النظر إليه كلعبة، ومنافستهم على الأسواق التجارية، والمنافسة بين الأحزاب على الناخبين وضم المناضلين تعتبر لعبة، وتسوية النزاعات. ونظرية الألعاب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين (Actors)، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تُعَيِّنُ قواعد اللعبة كيفية استخدامها.

وبصيغة أخرى، فنظرية اللعب تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم، التي يعملون من أجلها، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه، وخططهم واستراتجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين[(١)].

يعرف «مارتن شوبيك» نظرية اللعب بأنها «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٦.

الصراع» ويقول «توماس شيلنج» عن هذه النظرية إنها «معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين العاب الاستراتيجية والعاب الحظ»(١).

لقد استخدم هذه النظرية العالم الرياضي «فون نيومان» والعالم الاقتصادي «أوسكار مورجنسترن» في بداية عهدها في الدراسات الاقتصادية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب، والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسة الحزبية، والتحالفات، والتكتلات البرلمانية.

والفاعل السياسي (سواء كان حزبًا، أو تكتلاً، أو دولة) باستخدامه نظرية الالعاب، فإنما يتصور الفاعل الآخر الذي ينافسه أو يتصارع معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الاساليب والإمكانات ما يمتلكه هو.

واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة (المتاحة) ويسعى لتوظيف المنظورة. فهو يستخدم الحيلة، وإخفاء الحقيقة والتمويه، والتحالف، وغير ذلك من الأساليب، كما يتصور اللاعب أن غيره (الطرف الآخر) يستخدم الوسائل نفسها من اجل الفوز بالهدف محل التنازع.

فالنظرية ترشد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل بتقديمها له تصوراً عقليًا ورياضيًا يساعده على تقدير السلوك الأفضل انتهاجه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته. هذه النظرية تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعًا بين استراتيجيات يديرها أطراف أو فاعلون (دول، احزاب، تحالفات، تنظيمات). ويفترض هذا الإطار التحليلي (نظرية المباريات) وجود أربعة عناصر أساسية وهي:

أ- اللاعب، ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.

ب- القواعد، وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث إنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة امامه.

جـ- الاستراتيجية، وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة (المحصلة).

(١) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

د- النتيجة أو المحصلة (Pay off)، والتي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبير رقمي(١).

يرى «مورتون كابلان»: أن اللاعب هو الوحدة الأساسية للتحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف. والطرف يقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يتناوله التحليل. واللعبة قد تتضمن مجالات تقع تحت سيطرة اللاعبين، ومجالات تقع خارج دائرة سيطرتهم. وأبرز القضايا التي تقع خارج نطاق سيطرة اللاعبين هي قواعد اللعبة نفسها.

وتزعم نظرية اللعب على أنها تملك قواعد بإمكانها ان تقدم توصيفًا شاملاً لكل التحركات البديلة المتاحة للاعبين، وأن توفر كذلك كل المعلومات، التي تعين على الاختيار من بين تلك البدائل، وذلك في ضوء العوائد والمردودات، التي يمكن ان يقود إليها كل تحرك بديل. كما تفترض هذه النظرية ان كل طرف له المقدرة على اختيار المسلك الذي يحتمل ان يقوده للانتصار على خصمه، ويعتمد هذا الاختيار على نيات الخصم الذي يفترض أن يكون هو كذلك(٢).

ويقترن بنظرية اللعب استخدام أسلوب المحاكاة (Simulation)، ويشير إلى سعي الباحث لمعرفة جانب معين من ظاهرة معقدة، ويتم ذلك بإيجاد بيئة مشابهة لبيئة الظاهرة المعقدة، وذلك بملاحظة ما يجري في هذه البيئة لاكتشاف الجانب المقصود(٣). كما تستخدم نظرية اللعب أسلوب المساومة، و الذي يقوم على التنازلات المتبادلة من أجل المصلحة المشتركة.

ثانيًا ـ أنواع اللعب: هناك أنواع عديدة للعب غير أننا نقتصر على الصنفين الأكثر شهرة، وهما اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية.

أ- اللعبة الصفرية Zero Sum Game، وتعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني. وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة.

(١) حامد احمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الإسرائيلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، (المقدمة).

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص ص١٩٦ - ١٩٧.

(٣) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

ويفتقر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة. والمثال على ذلك الصراعات المطلقة كما هو الشأن في الصراع العربي - الإسرائيلي. أو تنافس طفلين على عصفور، أو تنافس خطيبين على فتاة، فإذا تزوجت احدهما ضيعها الثاني.

ب- اللعبة غير الصفرية ، حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضًا مطلقًا، ولكن يمكن لكل منهما ان يكسب دون ان يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دوراً مهما. ومحصلة اللعب لا تساوي صفراً. واللعبة تضم جانب المنافسة والتعاون معًا.

النقد:

على الرغم من مساهمة نظرية اللعب في علم السياسة إلأ أنها تعرضت لانتقادات عديدة منها:-

١- تهمل الصراعات الأيديولوجية، وتهمل الجوانب الاخلاقية.

٢- لا تولى أهمية لعنصر المفاجاة.

٣- تبالغ في عنصر الصراع على حساب التعاون والوفاق.

٤- تفترض ان اللاعبين ينطلقان من مستوى واحد.

٥- تهمل الآثار السيكولوجية وتبالغ في عقلانية القرار.

***

المبحث السابع

الاقتراب الوظيفي - البنائي

Structural- Functional Approach

مقدمة:

تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الانثربولوجية والاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.

لقد ناظر علماء الأنثربولوجيا وعلماء الاجتماع بعدهم المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية)، وبلغت تلك المناظرة ذروتها عند «أوجست كونت»، و«هربرت سبنسر»، و«راد كليف براون» و«مالينوفسكي». وقد ادت المناظرة بكونت» و«سبنسر» إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، كما انتهت بهما إلى وضع تفسير طبيعي للمجتمع يستند إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية البيولوجية كالغرائز مثلا، على أنها الأساس الذي يستند إليه النظام الطبيعي.

وقد شبه هؤلاء العضويون المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده ثم اضمحلاله، فالمجتمعات عندهم كذلك يكبر حجمها، وتزداد تعقيداً في نظمها ومؤسساتها، وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. ويعبر «هربرت سبنسر» عن هذا الاتجاه بقوله: تتشابه المجتمعات مع الأفراد في سمات أربع واضحة... ثم يشرع في توضيحها: كلاهما يبدأ صغيراً ثم يزداد حجماً، ويتسم البناء في كليهما (الفرد والمجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم ينمو ويتعقد، ومع تعقد النمو يؤدي إلى نشأة التساند المتبادل بين الأجزاء، كما تتميز حياة المجتمع باستقلالها عن حياة أفراده[١].

وإلى جانب استخدام الوظيفيين العضويين لمفهوم النمو في عملية المناظرة بين المجتمع والكائن الحي، فقد استخدموا مفهوم البناء، فالمجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر

---

(١) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ١، مرجع سابق، ص ص ١١-٢٠.

مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من اعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن جميعه، فعلى سبيل المثال: استخدم «راد كليف براون» البناء الذي نقله من البيولوجيا إلى دراسة المجتمعات، حيث يقول: إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، وتناولنا جماعة محلية مثل قبيلة. لكان بوسعنا أن نتعرف وندرك وجود بناء اجتماعي. ذلك أن الكائنات الحية البشرية ـ الأفراد ـ وهم الوحدات الجوهرية في هذه الحالة يرتبطون فيما بينهم بواسطة مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية تؤلف منهم كلا متكاملا، ولهذا فإن العلوم الاجتماعية في رأي «براون» تقوم بمهمتين:

١ـ تحديد الأسلوب الذي يتحقق في ضوئه للانساق الاجتماعية الاستمرار، وذلك بواسطة الحفاظ على شكل بنائها الاجتماعي

٢ـ وكيف يغير النسق الاجتماعي شكله بواسطة إجراء تعديل وتحوير في شكله البنائي(١).

كما استخدم الوظيفيون مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، فجسم الإنسان يستطيع أن يحافظ على توازنه بواسطة عمليات اعضائه الخاصة بذلك، فكذلك يمكن للمجتمع أن يحافظ على توازنه من خلال وظائف محددة لذلك، والتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، ويؤدي المجتمع هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء. وقد استخدم «تالكوت بارسونز» مفهوم التوازن في نظرته الوظيفية للمجتمع، فالمجتمع في حالة تغير وحركة دون أن يؤدي ذلك إلى الانحراف، فإذا حاول الانحراف عن الحالة الطبيعية التي تفسد التوازن، يواجه من جانب الانساق بآليات التوازن التي تعيد المجتمع إلى حالته الطبيعية(٢).

والدراسات الوظيفية لم تكتف بمناظرة المجتمع بالكائن العضوي ولكن ناظرته كذلك بالجهاز الميكانيكي آلي الحركة والتوجيه، حيث تصور المجتمع على أنه آلة تشبه النموذج

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٢٦-٢٧.

السبرنتيكي (يتضمن وظيفتي الاتصال والضبط) والقدرة على التوجيه الذاتي، مثل جهاز منظم الحرارة (الترموستا). فكذلك المجتمع يمتلك خاصية التنظيم والتوجيه الذاتي. وفكرة المناظرة الميكانيكة هاته تستند إلى فكرة الفريق، وفكرة الآلات ذات التوجيه الذاتي وفكرة التوازن. وهكذا يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني: كلا مركبًا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متساندة، ويطلق «بارسونز» على هذه الأجزاء الأنساق الفرعية. والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل هذه الانساق الفرعية مكونة بناءً لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع. وكل نسق فرعي يسهم في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي:

١ـ التكيف، وهو من الضرورات الاجتماعية، التي ينبغي أن توجد في كل مجتمع طريقة تمكنه من التلاؤم مع التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، ويقوم بهذه الوظيفة أساسًا النسق الفرعي الاقتصادي.

٢ـ تحقيق الهدف، حيث يحتاج المجتمع إلى معرفة أهدافه وإلى أين يتجه لتحقيقها، ولابد أن تتحقق له الوسائل أو الآليات لاتخاذ القرارات وتنفيذها ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي بمفهومه الواسع.

٣ـ التكامل، أو ما يسميها الرابطة الجماعية، وظيفة هذا النسق الفرعي مواجهة حاجة المجتمع إلى التكامل يعني: الحفاظ على تماسك المجتمع، وصيانة التساند الذي يضمن عدم خروج الجماعات عن مسارها، وتقوم بهذه الوظيفة الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى الدين والمؤسسات التربوية.

٤ـ المحافظة على النمط، أي ضرورة استمرار المجتمع وبقائه على مر الزمن، ونقل القيم إلى الأجيال اللاحقة، وتقوم بهذه الوظيفة أساسًا، المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة ومؤسسات الإعلام(١).

(١) المرجع نفسه، ص ص ٣٢-٣٥.

أولاً ـ الوظيفية ـ البنائية :

تعود فكرة الوظيفية البنائية إلى علم الاجتماع وإلى أفكار «بارسونز» حيث استخدم الوظيفيون مفهوم البناء ليشير إلى مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث تتسم هذه العلاقات بالاستقرار النسبي وبأنها تتخذ شكل النمط. أما فكرة الوظيفة عندهم فهي تشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه. ثم جمعت الوظيفية البنائية المعاصرة، الوظيفة والبناء في إطار تصوري، ونسق منهجي تحليلي واحد يتناول بناء المجتمع، في ضوء الوظائف التي تقوم بها هذا البناء لإشباع حاجات ذلك المجتمع.

وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم الوظيفية ـ البنائية من الدراسات الاجتماعية ومن أفكار «بارسونز» على الخصوص.

يعد «جابريال الموند» Gabriel Almond رائد البنائية ـ الوظيفية في علم السياسة. فقد نشر أول عمل له في عام ١٩٥٦ وذلك في مقال حمل عنوان «النظم السياسية المقارنة». وكان متأثراً في ذلك بكتاب «ديفيد استون» «النظام السياسي» بالإضافة إلى استخدامه مفاهيم الوظيفية لدى «تالكوت بارسونز» كمفهوم البنية، والوظيفة وغيرهما. ثم نشر «الموند» و«كولمان» كتابهما «السياسة في البلدان النامية» وذلك عام ١٩٦٠. حيث ركزا فيه على الأبنية والوظائف وتجنبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي). وقد استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلاً من المؤسسات.

وقد ركز «الموند» على ثلاثة متغيرات أساسية، هي: البنية، والنظام، والوظيفة. وتشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار. فالبنية بصيغة أخرى هي، تشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة، وتتناسق الأدوار وتتكامل فتشكل بنية(١).

(١) رشاد، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢-٣٠٥.

أما النظام السياسي عند «الموند» فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه.

وتعني الوظيفة عند «الموند» مدلولات عدة، فقد تدل على معنى سلوك، أو عملية، أو عامل ما، أو الأنشطة الموكولة إلى شاغل مركز أو منصب معين، أو تشير إلى المهنة خصوصاً لدى الاقتصاديين. وقد استمد الموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيولوجي، فالوظيفة عند علماء الأحياء تعبر عن العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي(١).

والوظيفة لدى «الموند» هي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي يعد إنجازها ضرورياً لبقاء النظام واستمراره ككل. وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها(٢).

وتعود الوظيفية كما صيغت عند «الموند» إلى مصادر أربعة أساسية:

١ـ البنائية ـ الوظيفية في الأنثربولوجيا كما صاغها «راد كليف براون»، و«مالينوفسكي».

٢ ـ نظرية الجماعة ـ خصوصاً ـ صياغة «ديفيد ترومان» واستخدامه المتبادل بين البناء والجماعة، بحيث يحل أحدهما محل الآخر.

٣ـ نظرية النظم كما صاغها «ديفيد إستون»، فقد مثلت إطاراً تحليلياً أو هيكلاً للتحليل الوظيفي الذي قدمه «الموند» واستعار الكثير من مفاهيمه من اقتراب النظم، كمفهوم المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية، الحدود.

٤ـ أنماط الشرعية عند «ماكس فيبر» (الاستخدام الشرعي للقوة، الإكراه المادي المشروع) حفاظاً على النظام.

وقد ركز «كولمان» و«الموند» في كتابهما السالف الذكر على وظائف النظام السياسي

(٢) السيد عبد المطلب غانم، «الاقتراب البنائي ـ الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية» في ودودة بدران، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١٩.

(٣) رشاد، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

وقسماها إلى مجموعتين: ١ـ وظائف المدخلات، وتشمل: التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح. ٢ـ وظائف المخرجات وتشمل: صنع القاعدة، وتنفيذ القاعدة، التقاضي طبقًا لها.

إلا أن النقد الذي وجه إلى الكتاب دفع الموند إلى تطويره، فكان ذلك مع «باول» في كتابهما الجديد «السياسة المقارنة» عام ١٩٦٦[1]. في هذا الكتاب نظر الموند إلى وظائف النظم السياسة عبر مستويات ثلاثة هي:

١ـ المستوى الأول: وظائف التحويل، وتضم التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة، وتطبيق القاعدة، والتقاضي بموجب القاعدة.

٢ـ المستوي الثاني: عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعًا لقدراته.

٣ـ المستوى الثالث: ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغير عبر فترة من الزمن، وتشمل: وظائف الحفاظ على النظام، والتكيف ـ التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية[2]. إلا أننا في معالجتنا للموضوع نتبع الترتيب التالي:

أولاً ـ المستوى الأول: قدرات النظم السياسية، وتشمل:

١ـ القدرة الاستخراجية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين؛ الداخلية والدولية، وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة،وتتناول هذه القدرة الكيفية التي يتم بها جمع الموارد، والأبنية، وأهمية الموارد والجهات الأكثر إسهامًا.

٢ـ القدرة التنظيمية: وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. فاستخدام القوة الشرعية لضبط السلوك هو بالتعريف الشائع

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٢٢١ـ٢٢٤.

(٢) «جبرييل الموند» و«بنغهام باول» الابن، «السياسة المقارنة»، ترجمة احمد علي عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت.)، ص ١٦.

القدرة المميزة للنظم السياسية. وكذلك تنظيم العقود وحماية الحقوق كلها تندرج ضمن هذه القدرة. إلا انّ هذه القدرة إذا خرجت عن حدودها المشروعة، فتتحول إلى أداة قهر سافر يحارب التنظيمات، ويحرم النشاطات السياسية ويكتم الأنفاس، ويقيد حرية التجمع والتنقل، فنكون إزاء نظام شمولي.

٣ـ القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع السلع، والخدمات، ومظاهر التكريم، والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تشير إلى النظام السياسي كمانح وموزع للمنافع بين الأفراد والجماعات.

٤ـ القدرة الرمزية: ويعني بها «الموند» معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية. وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب، واستعراض الأعلام، وفرق الجنود.

٥ـ القدرة الاستجابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتمثل أداة تفسيرية جيدة بقولنا: لمن يستجيب النظام السياسي؟ في أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيبًا؟.

٦ـ القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي)[1].

ثانيا ـ المستوى الثاني: وظائف التحويل، وتشمل:

١ـ التعبير عن المصلحة: تشير هذه الوظيفة ـ عند «الموند» ـ إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي. وتمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة، وبوسائل متعددة متنوعة، مثل: التظاهرات والبيانات. وعدم وجود قنوات التعبير يؤدي إلى العنف من جانب الجماهير، أو القمع من طرف النخبة. ويمكن ان يفيد أسلوب التعبير عن المصلحة في تكثيف حدة الصراع أو في تسويته أو

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٨٦ـ١٩٧.

إضعافه. وتنصب هذه العملية على نوعية الأبنية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح، ومجموعة القنوات التي خلالها يتم التعبير عن المطالب، وأساليب التعبير عن المصالح، وآثار التحديث في التعبير عن المصالح. ومن هذه الجماعات، النقابات، وجماعات المصلحة، ووسائل الاتصال والأحزاب السياسية(١).

٢- تجميع المصلحة: يسمي «ألموند» وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة بتجميع المصلحة Interest Aggregation. فمؤتمر الحزب السياسي عندما يتلقى الشكاوى والمطالب من نقابات العمال، ومنظمات الأعمال، ويزن ويساوم، ويحاول التوصل إلى تسوية هذه المصالح المتصارعة في شكل معين من اقتراح سياسة، يكون مثالاً لتجميع المصلحة، ويختلف أداء هذه الوظيفة من نظام إلى آخر، وتلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دوراً أساسياً في أداء وظيفة تجميع المصلحة(٢).

٣- الوظائف الحكومية وأبنيتها: وتشمل ثلاث وظائف، هي وظيفة صنع القاعدة، ووظيفة تطبيق القاعدة، ووظيفة التقاضي بموجب القاعدة.

أ- وظيفة صنع القاعدة Rule - making يستخدمها «ألموند» بديلاً لمصطلح «التشريع»، فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة (السلطة التشريعية)، بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة وقد تضيق في أحيان أخرى فتقتصر على الرئيس ومقربيه، ويصعب تحديد أبنية صنع القاعدة، أي يصعب تحديد الهيئات والمؤسسات المنخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

ب- وظيفة تطبيق القاعدة Rule Application: وتتعلق بالأجهزة التنفيذية، وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بيئته بشكل كبير، كلما تضمن أبنية متمايزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة.

وترتبط هذه الوظيفة بالأجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتوقف الأداء الفعال على نمط

(١) المرجع نفسه، ص ص ٧٣-٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٠١-١١٠.

البيروقراطيات الموجودة.

جـ- وظيفة التقاضي بموجب القاعدة: وتتعلق بعملية التقاضي، وفض النزاعات، وإيقاع الجزاءات، وبصيغة أخرى، ترتبط بالنظام القضائي السائد في نظام معين(١).

٤- وظيفة الاتصال The Communication function، وتشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي، وانتقال المعلومات من النظام السياسي إلى البيئة. ويتم ذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة. وتعد الوظيفة الاتصالية هامة جداً بالنسبة إلى النظم السياسية، فأداء هذه الوظيفة يمكن أن يعوق أو يساعد على تنمية الأنواع الأخرى من نشاط النظام. فالقرار الرشيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة اتخاذ القرارات(٢).

ثالثاً- المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف:

الاتصال السياسي والتنشئة السياسية: تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدواراً كبيرة في ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة. وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية، كما تساعد على عملية التحديث. وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد. وتلعب الأحزاب كأبنية اتصال وسيطة، وكذلك الجماعات، وقادة الرأي، هذه الوسائط بسبب اتصالها بالمواطن بشكل مباشر، تلعب دوراً في تطور ثقافة سياسية مستقرة وموحدة. وإلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة، كذلك الأسر(٣).

وكذلك تجنيد الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات لاستمرار النظام. ولم يحدث تغييرات كبيرة «ألموند» في الطبعة الثانية عام ١٩٧٨، على الرغم من وجود تعديلات فيه مع بعض الإضافات. إلا أن المفاهيم والإطار التحليلي ظل هو نفسه. إذ بعدما قدم «ألموند» (المفاهيم الأساسية للتحليل والمتمثلة في: النظام وبيئته، المدخلات والمخرجات،

(١) المرجع نفسه ص ص ١٢٥-١٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥٧-١٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ١٦٦-١٦٨.

البيئة والثقافة، أولى اهتمامه إلى وظائف النظم السياسية، ورأى أنها تتم في نظام عبر مستويات ثلاثة: مستوى النظام، مستوى العملية، ومستوى السياسة. وقد تمحورت أهم بل معظم فصول الكتاب حول هذه المستويات. وفي المستوى الأول (مستوى النظام) تضمن وظائف المحافظة على النظام والتكيف، المستوى الثاني (مستوى العملية) ويتضمن وظائف التحويل، المستوى الثالث (مستوى السياسة policy) وتضمن التركيز على سلوك النظام في بيئته وتقابل قدرات النظام[1].

النقد: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها «ألموند» في دراسة النظم السياسية إلاّ أنه أُخذَ على اقترابه الوظيفي ما يلي:

١- اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.

٢- سيطرة الايديولوجية الليبرالية على فكر ألموند ونموذجه (خصوصًا الديمقراطية الأنجلوساكسونية) والديمقراطية هي النموذج المعيار.

٣- تشبيه النظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي.

٤- إهمال القيادة في عملية التحليل.

وعمومًا لقد جاءت الوظيفية لخدمة البراغماتية الأمريكية، بحيث غدا العلم في خدمة السياسة الأمريكية، لذلك جاءت الكثيرمن الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية، واعتبارها أن النموذج الامريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في المجتمعات الاخرى (العالم الثالث)، فلا عجب أن توصف هذه الدراسات بالتحيز والتمحور حول الذات.

***

(1) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powel, Comparative Politics, systems and policy, second edition, (Boston: little Brown and Company, 1978), pp. 13-15.

المبحث الثامن

اقتراب الطبقة الاجتماعية

لقد حظيت دراسة الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير في العلوم الإنسانية عمومًا وفي علم الاجتماع السياسي خاصة، وكذلك في علم السياسة، وإن بصفة أقل. ولقي الاقتراب الطبقي الأنصار المتشبثين به كمفتاح تحليل وتفسير للتطور التاريخي، وللظواهر الاجتماعية المختلفة، وأنه محرك التفاعل الاجتماعي بجميع أبعاده: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. والثقافية. كما لقي هذا الاقتراب المعارضين الذين نظروا إلي الطبقة في ظل سياقات أخرى كالمنظمات، والمؤسسات، والأحزاب، والجماعات المصلحية. ولعل مرجع الصراع بين هذين التيارين الكبيرين بشان مفهوم الطبقة الاجتماعية؛ هو الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الذي عرف باستخدامه الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليل، وهو الاتجاه الماركسي، الذي حمل تصورا مغيرا للكون والمجتمع، وبالتالي شحن مفهوم الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية، والتي جاءت في أغلبها كرد عليه، على الرغم من استخدامها لمفهوم الطبقة ولكن بمنظور مغاير للمنظور الماركسي.

وعمومًا، فإن هذين المنظورين الكبيرين وما ينطوي تحتهما من تفريعات يشتركان في القول: بأن التفاعل الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، يعود إلى قوى اجتماعية فردية أو جماعية، ومن ثم فإن تفسير الظواهر السياسية ينبغي أن ينظر إلى تلك القوى (القوة) كعنصر يملك قوة الشرح والتفسير لتلك الظواهر. وقد تقاسم هذه الفكرة رؤيات ثلاث:

١ - **الرؤية التعددية**: وينهض هذا الاتجاه على افتراض أساسي مؤداه أن القوة السياسية لا تتركز في أيدي قلةمن الناس تملك القدرة على ممارسة نفوذها وسيطرتها على الأغلبية الساحقة، ولكن المجتمع يزخر بالكثير من الجماعات المتعددة والمتنوعة. والمتنافسة أو المتعارضة لاقتسام القوة وممارستها ويوفر لها ذلك وجود فرص متكافئة لكل الجماعات الموجودة في المجتمع.

ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه «روبرت داهل» و«ديفيد رايسمن» والنظام السياسي القائم في البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن، لا تسيطر فيه طبقة اجتماعية وحيدة على بقية الطبقات الأخرى، وإنما هو نظام تشارك فيه ـ وعلى قدم المساواة ـ الطبقات كافة، والجماعات المهنية والعرقية وغيرها الموجودة في المجتمع، وذلك بسبب طبيعة النظام التي توفر الشروط الموضوعية لذلك (حسب قولهم).

٢ ـ **الرؤية النخبوية (الصفوة):** ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حقائق الأشياء تقول إنه في أي مجتمع مهما كان هناك نخبة متميزة تتوفر على خصائص تؤهلها لإدارة شئون البلاد والعباد في جميع المناحي، وأن سلطة صناعة القرارت تكمن في مجموعة محددة من الناس من ذوي المكانة المتميزة والتي تكسب تلك الصفوة قوة إدارة الأمور في المجتمع. وإذا أراد أي محلل سياسي معرفة من يصنع القرارات وأين يكمن مركز القرارات الفاعلة في أي بناء سياسي، فما عليه إلا أن يبحث عن تلك النخبة، وبصيغة أخرى: أن يبحث عن مصادرها، ومن أبرز من تزعم هذا الاتجاه «هنتر». وهذان الاتجاهان (التعددي، والنخبوي) على الرغم من استبطانهما نظرة طبقية، إلا إنهما في حقيقة الأمر، جاءا كرد فعل على المنظور الطبقي الماركسي وما يحمل من تصورات نظرية وعملية لهدّ كيان الرأسمالية.

٣ ـ **الرؤية الطبقية:** ترى أن المجتمعات تنقسم طبقيا وتاريخيا بين طبقتين متعارضتين: طبقة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر، وطبقة لا تملك إلا قوة عملها وتخضع للسيطرة والاستغلال[١] إلى أن تحين الفرصة لتحطيم ذلك البناء الطبقي الاجتماعي وإقامة بناء طبقي جديد. هذا الاتجاه تزعمه ماركس وإنجلز ولينين، ومجموعة من الماركسيين المحدثين والمعاصرين الذين عملوا على تطوير المنظور الماركسي، ومنهم «التيوسر» و«وغرامشي» و «نيكوس بولا نتزاس» و «سمير أمين».

وهؤلاء يطلق عليهم اسم الماركسيين، وهناك غيرهم من تبنى التحليل الطبقي على الرغم من رفضه للمنظور الفكري والعقيدي للماركسية.

(١) السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ١٩٩٠) ص ص ١٣١ ـ ١٣٥.

لقد اختلفت وجهات النظر بشأن دراسة الطبقات الاجتماعية والنظر إليها كذلك بين اتجاهين كبيرين يستوعبان الرؤيات الثلاث السابقة إلى حد كبير، ويحملان تصورين مختلفين وأدوات للتحليل متباينة.

ويمكن تقسيم هذين المذهبين أو التيارين إلى:

١ـ الماديين التاريخيين. ٢ـ البنائيين الوظيفيين.

١ـ **الماديون التاريخيون:** ينظرون إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة غير أصيلة في تكوين المجتمع البشري، بل هي سمة ملازمة لأنظمة الاستغلال والتمايز الطبقي، وبرزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم من ذلك، فالطبقات تجد سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويختفي النظام الطبقي باختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة، وإحلال شيوع وسائل الإنتاج محله). ويقود هذا التيار ماركس والذين تبنوا تصوره للأشياء على الرغم من إدخالهم عناصر جديدة للتحليل الماركسي.

لقد عرّف «لينين» الطبقة الاجتماعية بقوله: إن الطبقات الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعًا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعًا لدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل. وبالتالي تبعًا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الآخرين تبعًا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع... والطبقات الاجتماعية هي مجموع سكان التشكيلة الاجتماعية المحددة التي يستطيع بعضها استغلال عمل الآخرين تبعًا لتباين موقع كل منهما في الأساليب الإنتاجية السائدة في تلك التشكيلة»[١].

وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه، أن مجال الإنتاج الاقتصادي يعد محوراً أساسيًا لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المالية، وأن هناك ارتباطًا بين الطبقة ونوع النتائج المحصل

(١) محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣)، ص ص ٤١ ـ ٤٣.

عليها، فكل موقع طبقي يقابله نوع معين من المكافآت[1]. وان تحليل اي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء كما يتوقف على الاسلوب الإنتاجي السائد فيه. فهذان العنصران يعدان ركيزتين اساسيتين في التحليل الماركسي الكلاسيكي.

ويفترض المنظور الماركسي ان الافراد الذين يحوزون موقعًا طبقيًا واحداً في المجتمع ، تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة، هذه المصلحة المشتركة ترتبط بظروف حياة متشابهة. وبمجموعة من القيم متجانسة، وانماط متقاربة من السلوك الجماعي في ميادين عديدة. فالموقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وهو بهذا يعتبر اداة تفسير لمختلف الظواهر والتي منها السياسية. كما يفترض انصار هذا الاتجاه ان الانقسام الطبقي سمة ملازمة اوموجودة في اغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبار مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل ، وكمفهوم اساسي للمقارنة[2].

٢ - **البنائيون الوظيفيون**: ينطلق هؤلاء من الافتراض القائل: بان عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات ذلك انه يوجد في كل مجتمع نظام للتراتب الاجتماعي منشؤه التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها من مثل العوامل العرقية، والقيم الثقافية او بسبب العوامل الاقتصادية والمهنية ونظام التربية، او عوامل السن أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، إنها امور فطرية منغرسة في الكيان البشري، ومن ثم فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع. والحديث عن مجتمع غير طبقي يعتبر ضربا من الخيال، فعدم المساواة بين الناس حالة طبيعية وواقعية عندهم. ومن أبرز مفكري هذا الاتجاه «كنجلي دافيز» K.Davis و «ولبرت مور» W.Moore وغيرهما[3]، لقد اكدا على الضرورة الوظيفية والوجود الشائع للتدرج الطبقي في المجتمعات البشرية كافة، حيث قالا : « إن الضرورة الوظيفية التي تعلل الوجود

(1) Richard, Breen and David Rottman, " Class Analysis andClass Theory" In The Journal of British Sociological Assoeiation, vol, 29, No.3 (August, 1995), P.458.

(٢) مصطفى كامل السيد، « المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية » في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣) الزيات ، مرجع سابق، ص ص ٢٥ – ٢٦.

الشائع للتدرج الطبقي، هي الحاجة إلى توزيع الأفراد على المواقع المختلفة في البناء الاجتماعي إلى جانب إمدادهم بالدافعية لشغل مثل هذه المواقع»[1]. وحينما يتم توزيع المكافآت وفقا للموقع، بشكل متفاوت وتفاضلي، ويصبح ذلك جزءاً من النظام الاجتماعي، فإن ذلك يُفضي إلى ظهور التدرج الطبقي ووفقًا لهما، فإن عدم المساواة الاجتماعية ليس إلا انعكاسًا اجتماعيًا للتفاوت القائم بين الافراد في القدرات الفطرية، لذلك يوصيان بضرورة تقنين عدم المساواة تقنينا اجتماعيًا[2] .

الاقتراب الطبقي والتحليل السياسي.

قبل التعرض إلى هذا الموضوع اشير إلى نقطة أساسية تتعلق بمفهوم الطبقات، حيث يمكننا القول: إن هناك اتفاقا في المعنى العام للطبقات بين الكثير من الباحثين، إلا ان هذا الاتفاق الواسع يضيق فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بمعنى الطبقات، فهناك من يعتبر الطبقات مجموعة مواقع بنائية ، وتحدد هذه المواقع وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل الأسواق في أسواق العمل خصوصًا وداخل الشركات[3] .

وعرف « لينسكي » الطبقة بقوله: « إنه من الافضل لنا ان نحدد الطبقة كحشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعًا واحدا بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهيبة»[4]، كما يعرفها احدهم بالنظر إلى تعدد المعايير التي يمكن ان تؤخذ في عين الاعتبار بقوله: « من الواضح انه ليس هناك معيار واحد لتحديد هذه الطبقة. وما على المرء إلا ان ينظر من الزوايا كافة ثم يقرر بعدئذ، إلى اي طبقة اجتماعية هو ينتمي، إن قرار انتماء فرد معين إلى طبقة اجتماعية تحكمه عوامل عدة تتضمن، الدخل ، والوظيفة، واللهجة، وعادات الإنفاق، والإقامة، والثقافة، وقضاء أوقات الفراغ، والملبس، والتعليم، والمواقف الخلقية، والصلات بالآخرين»[5] ، إن هذه التعاريف والسابقة يتوقف عليها التحليل

(١) محمود جاد، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٢.

(3) Breen And Rottman, Op,cit., P,456.

(٤) جاد ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٥.

الطبقي، فقد تضيق الطبقة (لدى الماركسيين) بتقليلها للمتغيرات والعناصر الداخلة في تشكيل مفهوم الطبقة، وقد تتسع فيتسع المفهوم، وسوف نتناول التحليل الطبقي عند الماركسيين وغير الماركسيين معًا.

إن انصار الاقتراب الطبقي، يعتبرون الطبقة هي الوحدة الاساسية للتحليل، وانها تمثل عنصراً مفسراً وشارحًا للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، والاحتجاجات السياسية، والثورات السياسية والتحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فالطبقة الاجتماعية او الوضع الطبقي السائد في المجتمع يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع. فالطبقة الاجتماعية تمثل مَرْكبًا اجتماعيًا عبره يتم إنجاز السلوك السياسي إلى حد بعيد وهذا ما ذهب إليه «جولد ثورب» Goldthorpe ، ويرى انصار التفسير الطبقي للأحداث ان الملامح الاساسية للحياة السياسية في العالم المعاصر يمكن فهمها بلغة العلاقات بين القوى الطبقية المتصارعة. كما يولي «جولد ثورب» اهمية كبيرة للطبقات في عملية الانتقال والحراك الاجتماعي وذلك في كتابه «الحراك الاجتماعي والبناء الطبقي في بريطانيا الحديثة» (١٩٨٠).

ويقول : «إن الفرصة الواقعية والوحيدة لإحداث التغيير الاجتماعي في بريطانيا هي الصراع الطبقي، فلن يتغير الوضع إلاّ من خلال الصراع الطبقي ، وعبر النشاط الجماعي للطبقة العاملة، والتي ينبغي ان تعتمد على اعدادها وتضامنهم وتنظيمهم ويولي «جولدثورب» أهمية قليلة للتنظيمات الاخرى، كالاحزاب السياسية، والاتحادات، واصحاب العمل، ووكالات الدولة. فهو يهمل اشكال الصراع السياسي في المجتمع البريطاني، او اشكال الحسابات السياسية، التي توجه الصراع وتحشد المساندة[١].

ويرى انصار التحليل الطبقي ان دراسة العملية السياسية تقتضي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة، والتي كان لها تاثير في تلك العملية. لقد استخدموا هذا الاقتراب في تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية، وكذلك في دراسة الأيديولوجية وذلك فيما يتعلق بارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة

(1) Barry Hindess, Political choice and Social Strcuture, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989) PP. 103 - 110.

كما استخدم الاقتراب الطبقي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك بتصنيفهم دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا (تصنيفًا هرميًا). وكذلك استخدم في السياسة المقارنة كدراسة النظم السياسية المقارنة من خلال المفهوم الطبقي (أي مقارنة النظم عبر مقارنة اهم طبقاتها)، وكذلك في دراسة الاحتجاج السياسي من خلال الإشارة إلى الخلفية الطبقية للمشاركين فيه، أو تفسير تصاعد أعمال القمع التي تمارسها الدولة ذاتها ضد المحتجين[١].

فأصحاب الاقتراب الطبقي ، يعتبرون اكتشاف الطبقة في حد ذاته يعدّ مفتاحًا للحل بامتلاكه قدرة تفسيرية تفتقر إليها الاقترابات الاخرى. يقول «داهرندورف» إن هناك أقلية طبقية من العناصر الواسعة الثراء ـ في أمريكا ـ والتي تتحكم في الاقتصاد الامريكي، وتتمتع بنصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته، وبمقدورها الوصول إلى كل مواقع القوة ومستوياتها، والتغلغل في مختلف مؤسسات المجتمع، والظفر بعضوية الجماعات التي تباشر سلطة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية ، وتمثل هذه الطبقة اقل من خمسة في المائة من مجموع السكان[٢].

لقد لقيت التحليلات الماركسة انتقادات واسعة الانتشار عبر المراحل المتعددة، وذلك ما دفع الكثير من الماركسيين وعبر تلك المراحل لتطوير مقولاتها، بإدخال عناصر جديدة في تحليلاتهم أو بزيادة أوزان بعض العناصر الداخلة في نماذجهم وتقليل أوزان بعض العناصر الأخرى. أو بصياغة نماذج جديدة تعمل على استيعاب الظواهر السياسية المختلفة والتطورات التي شهدها العالم الرأسمالي، والانعكاسات التي سببتها الاختراعات العلمية، والتطور المذهل للتكنولوجيا، كل ذلك كان له انعكاساته على الأبنية الاجتماعية والسياسية، في تلك الدول، وعقّد الأمر على وعود الماركسية، وبالتالي على المتشبثين بتحليلاتها، مّما دفعهم إلى المزيد من العمل والبحث الذي لا يكل من أجل الإبقاء على ذلك الاتجاه وصلاحيته

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ص ٤٥ – ٤٦.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

لتحليل الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية، ورأت الفلسفة الماركسية تجديدات على أيدي «أنطوني جرامشي» و«ولوي التيوسير» و« نيكوس بولانتزاس» و«جولدثروب» و «مايلبند» و«أوكنور» و«سمير أمين» و«اسبنج» وغير هؤلاء كثير. وجاءت دراساتهم في الغالب مركزة على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإن كان هناك من تناول أوضاع البلدان النامية كما فعل «سمير أمين» و«كوردوسو» و«جاندر فرانك». فقد أولى «التيوسر» اهمية للتفاعل بين البناء الفوقي والبناء التحتي، إذ بقدر ما تتأثر البنية الفوقية بالبناء الطبقي في المجتمع، فإنها بدورها تؤثر فيه، وهي بذلك تضمن استمراره، كما أن التغير فيها يعد مقدمة للتغير في البناء الطبقي، وتلعب أجهزة الدولة القهرية والأيديولوجية دورا جوهرياً في نجاح الطبقة المسيطرة اقتصادياً عبر بسط هيمنتها الأيديولوجية.

أما «نيكوس بولا نتزاس» فقد نظر إلى الدولة كحلبة للصراع الطبقي بخلاف الرؤية الماركسية التقليدية التي كانت تنظر إلى الدولة كانعكاس للبنية الطبقية. وأن الطبقات في نظر «بولانتزاس» ـ في البلدان الرأسمالية المتقدمة ـ لا تتحدد بحسب وظائفها في العملية الإنتاجية فحسب، ولكن كذلك بحسب علاقتها بالسلطة السياسية، وبأجهزة الدولة المختلفة التي أصبحت في هذه الحالة حلبة للصراع بين هذه الطبقات. ومن ثم، فإن موقع الطبقة يتحدد بحسب عملها الاقتصادي والسياسي معا. وأصبحت الدولة في تلك البلدان تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة، حيث تبقي على عدم المساواة الاقتصادية، ولكنها تفسح المجال للمساواة في ميدان النشاط السياسي (حيث حق التصويت للجميع). وهكذا ينتقل الصراع من عالم الإنتاج إلى الأوعية السياسية (المنافسة على السلطات التشريعية وأجهزة الدولة)، ويترتب على هذا تشوه صورة الصراع الطبقي وبالتالي الوعي الطبقي. كذلك فإن توسع دور الدولة وتدخلها واتباعها سياسات اجتماعية، وتحولها إلى مستودع ضخم للخبرة والمعرفة جعلها كجهاز متفوق على غيره، ويمتلك مقدرة على قيادة الحشود :لطبقية خلفه[1] .

أما «إسبنج» والذي اهتم بتحليل تنوع وتحول العلاقة بين سياسات الدولة والصراع الطبقي في مختلف الامم الرأسمالية المتقدمة، حيث يرى أن سياسة الدولة تبلور الشكل الخاص والمميز للصراع الطبقي داخل أي مجتمع. فالتحدي السياسي بواسطة الطبقة العاملة يقسم

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ص٥٤ ـ ٥٨.

التطور التاريخي لبناء الدولة. والأبنية الحالية للدولة ليست ـ بالتالي ـ انعكاساً بسيطاً للمصالح الرأسمالية، ولكنها انعكاس ـ بشكل معارض ـ للصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين[1] .

النقد

على الرغم من الإسهامات الكبيرة للاقتراب الطبقي في إثراء التحليل السياسي، إلا أنه تعرض لانتقادات كبيره منها:

١ – يهمل العناصر الأخرى والتي قد تكون أكثر تأثيراً من الطبقات فهناك التنظيمات السياسية العديدة، كالأحزاب والنقابات والاتحادات المختلفة، وجماعات المصالح، والجماعات العرقية والطائفية التي قد تكون العناصر الفاعلة في المجتمع وليست الطبقات (الصراع في جنوب إفريقيا كان عرقيا) (والصراع بين الفلسطينيين واليهود صراع حضاري وليس طبقياً)

٢ – لا يعني بالضرورة تلازم امتلاك السلطة مع امتلاك وسائل الإنتاج.

٣ – إن من يصنع القرارات ليست الطبقات ولكن الأحزاب، ووكلاء الدولة وكذلك المؤسسات والنقابات التي تمتلك وسائل اتخاذ القرارات، كذلك فإن جماعات المصالح تستطيع أن تزودنا بإطارات تفسيرية، فالمؤسسات، السياسية ومصالحها وحساباتها السياسية،هي التي تصنع السياسات.

لقد قلص «جولد ثروب» الحياة السياسية إلى صراعات وكلاء وهمية تماماً بزعمه أن السياسة تختصر كليا في الطبقات والعلاقات بينهم، وإننا عندما نبحث الصراعات السياسية نجد وكلاء الدولة، والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى، ولكننا لا نجد الطبقات في حد ذاتها[2] . وأن الأحداث الكبرى صنعتها السياسة والسياسيون، والقيم والثقافية والحضارية أكثر من أن تصنعها الطبقات. إن الطبقة لا تصلح أداة لتفسير الصراعات العرقية والمذهبية، والحروب الصليبة.

(1) Contori and Ziegler op.cit., P.120
(2) Hindess, Op.cit., PP.107 - 111.

المبحث التاسع

اقتـــراب التبـعــيـة

يأتي اقتراب التبعية، أو ما أطلق عليها أصحابها «نظرية التبعية» كرد فعل على عجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت في الخمسينيات وشطر من الستينيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء كتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، والعالم النامي الخارج من وطأة الاستعمار حديثًا.

كما يعد هذا الاقتراب ثمرة للاتجاه المعرفي الجديد في العلوم والمتمثل في الارتباط بين الحقول المعرفية المختلفة Interdisciplinary حيث الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للظاهرة السياسية، من خلال البعد الاقتصادي أو ما سمي بالاقتصاد السياسي للظاهرة السياسية، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالظهرة التي محورها الإنسان تنطوي على كل تلك الأبعاد وغيرها. واقتراب التبعية لا يمكن أن يخرج على اقتراب أشمل وهو اقتراب الاقتصاد السياسي الذي يربط النظم السياسة وسلوكاتها الداخلية والدولية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويستهدف هذا الاقتراب تفسير السلوك السياسي للفاعلين السياسيين من خلال نظرية اقتصادية للسياسة. لقد أثرت النظريات الاقتصادية في الكثير من المداخل التحليلية لعلم السياسة، كاقتراب صناعة القرار ونظرية الألعاب وتأثرهما بفكرة الفعل الرشيد (نظرية الفعل الرشيد)، والتي تعني أن الفاعل السياسي يتصرف بعقلانية وبرشادة، وأن فعله دائمًا يكون محسوبًا.

لقد وسع الاقتصاد السياسي نظرة الاقترابات السياسية الأخرى في فهم الظواهر السياسية وأصبح يستخدم كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول ويعتمد مؤشرات عديدة منها؛ ربط السلوك التصويتي للدولة المتلقية للمساعدة المالية بسلوك الدولة المانحة. كما يستخدم في دراسة التحولات الديمقراطية وربطها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد محل تلك التحولات وغير ذلك. واقتراب التبعية يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة ـ (دول العالم الثالث) ـ وتأثيراتها المختلفة في مسارتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. بمعنى أن سلوك الدولة في العالم الثالث يأتي انعكاسا للعوامل الدولية، وتجسيداً لرغبة الرأسمالية العالمية.

ووفقًا «لنظرية التبعية» لم يعد مبدأ سيادة الدول قادراً على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى، حيث إن هناك آليات محت سيادة الدول، وأنّ هناك نماذج سياسية تقوم بالانتقال والانتشار وتفرض نفسها خارج ديارها.

لقد قام النظام الاقتصادي بنقض ما كان النظام السياسي قد جعله رسميًا[١].

ولقد اشتهرت «نظرية التبعية» على أيدي الكتاب الماركسيين وفي أمريكا اللاتينية على الخصوص إلا أن هناك عدداً هائلاً من الكتاب غير الماركسيين قد استخدموها في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم. لقد لاحظ الكثير من مفكري أمريكا اللاتينية أقطارهم وهي تعاني مشاكل التخلف وتزداد تبعيتها ولاحظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك، كانت نظريات تتميز بالتحيز والتمحور حول الذات وتنسبة التخلف إلى العوامل الداخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية. وحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن الذين اخترق الحدود وفرض قيوداً على أنظمة العالم الثالث (في الأطراف).

لقد جاء اقتراب التبعية كنتيجة لمجموعة من الحقائق أو المسلمات والتي منها:

١ ـ على الصعيد المعرفي يجسد وحدة العلوم الاجتماعية (تعاون الحقول المعرفية وتكاملها) أي دراسة ظاهرة التنمية دراسة سياسية واقتصادية معًا. فالفصل بين الاقترابين السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تشوية الحقيقة أو ابتسارها، ومن ثم الإبقاء على وهم سيادة الدولة. والتي هي عبارة عن سيادة رسمية شكلية بينما الواقع يفند ذلك.

٢ ـ البعد الدولي للتنمية، فما دام التحليل الداخلي المحض يمكنه حجب الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وتحميل العوامل الحضارية وحدها مسئولية هذا التخلف، فلذلك نهض أصحاب اقتراب التبعية بدحض ذلك. وإرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي

(١) برتران بادي، الدولة المستوردة «تغريب النظام السياسي»، ترجمة :لطيف فرح، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦)، ص ص ١٣ ـ ١٤.

العالمي وقيوده الرهيبة.

٣ ـ هيمنة طبيعة العلاقات العابرة للقارات والأوطان والحاسمة التي تقلب الحدود وسيادة الدول، وتجمع بين دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي، وتؤدي إلى اكتشاف نظام رأسمالي موحد على مستوى المعمورة، ومزود بمراكز وبأطراف ويتم التلاعب بهذه الأطراف من خلال نهب المراكز لها وتغذية التنمية الاقتصادية في الدول المهيمنة، وتزداد سيطرة المراكز بمقدار زيادة تخلف الأطراف. كما تقوم الأطراف المقيدة بتنفيذ الوظائف التي ينوطها بها التقسيم الدولي للعمل ولا تستفيد من وراء ذلك(١).

لقد نظر «سمير أمين» إلى التنمية في العالم الثالث من خلال (نظرية التبعية) حيث ينقسم العالم إلى المركز والأطراف، إن المركز هو حاصل التاريخ، فقد ادى التاريخ إلى أمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية في بعض مناطق النظام الرأسمالي كما ادى إلى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني أيضا. أما الأطراف فهي معرفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها. ويستطرد «سمير أمين» قائلا: إن هناك قانونًا اقتصاديًا رأسماليًا يحكم النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه وأطرافه... وأن التكوينات المحلية (الوطنية) لاتعمل مستقلة ولكنها تعمل تحت آليات هيكل النظام الرأسمالي العالمي... وأن هناك عدم تناسق في العلاقات بين المراكز والأرطاف، ففي المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجًا مطعمًا على التراكم المركزي(٢).

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز، بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن ثم، فإن النظر إلى الحركة السياسية، والتطورات داخل الدول (الوطنية) كنتائج وآثار لحركية

(١) المرجع نفسه، ص١٤.

(٢) سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي»، المستقبل العربي، ع ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص ص ٩٠ ـ ٩٤.

النظام الرأسمالي العالمي، بمعنى أن المحددات الخارجية والتي تنبع من النظام الرأسمالي العالمي هي العنصر الاساسي لتفسير سلوك الدول (الوطنية) على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي. لذلك تسمى «نظرية النظام العالمي» والتي تفترض أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في إطارات قومية ووطنية، إنما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي. يقول «بول بران» (الاقتصادي الأمريكي الماركسي): إن تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم. وأن تخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقدم العالم الرأسمالي. كما يذهب «جوندر فرانك» و«سمير أمين» و«والشتين» إلى أن هناك تطوراً غير متكافئ يطبع العلاقة بين المراكز والأطراف. والنظام العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، ويسيطر على هذا النظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدولة ليست كذلك، حيث إنها هي ذاتها تكونت في ظل النظام العالمي، لذلك لا تعتبر فاعلا أساسيًا(١).

وتبقى وظيفة الدولة التابعة أداء دور الوسيط بين رأس المال والطبقة العاملة المحليين والرأسمال العالمي، وهي بصيغة أخرى أداة تنفيذية في يد البرجوازية العالمية في المركز، وحامية لمصالحها، كما تسهم في إدماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في عملية التراكم لرأس المال العالمي وهذا ما ذهب إليه «فرانك»(٢).

لذلك يتوجب على المحلل السياسي تبعا لهذه النظرية أن ينطلق في تحليله لسلوك دول الجنوب، سواء تعلق هذا السلوك بالوضع الخارجي، أو بالوضع الداخلي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو العسكرية، أوقواعد النظام الحاكم وأسسه، من الأوضاع الخارجية التي تسود النظام العالمي، أي لابد من دراسة الاقتصاد السياسي العالمي وأساليب السيطرة والقنوات والأدوات التي يستخدمها ذلك النظام المسيطر (الشركات المتعددة الجنسية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية والبنوك

(١) احمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، (جامعة القاهر: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣) ص ص ١١ ـ ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣١.

الخاصة). وأن السلوك السياسي الخارجي للدول التابعة يعتبر من المدفوعات الجزئية في مقابل الحفاظ على الفوائد التي تعود من الروابط الاقتصادية لتلك الدول مع البلد المسيطر[1].

وتعمل المراكز كل ما في وسعها لعرقلة أي مشروع تنموي في الأطراف، بل أكثر من ذلك تديم سيطرتها من خلال الجزر التي توجدها داخل الأطراف، والتي تتمثل في الدولة التابعة (أجهزة الدولة التابعة) وآليات الإنتاج السائدة والي تظل تعمل من تلقاء نفسها من أجل استمرار التبعية، وفي هذا يقول علي مزروعي: «إن أبشع نكتة للغرب على حساب أفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة، الأول وطني صارم، والثاني: عبر دولي لا يقاوم، أحدهما؛ هو الدولة السيادية بكل سلطاتها السياسية والعسكرية، والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة للوطنيات، والتي لا تكف عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته»[2].

النقد

١ – تهمل هذه النظرية البعد السياسي في عمليات الإلحاق الاستعماري، حيث إن هناك دورا للفاعلين السياسيين في بناء علاقة التبعية وتوسط الدولة الفاعل الحاسم لإقامة منهج التبعية[3].

٢ – تتجاهل الابنية الداخلية للدول وديناميتها، وكذلك خصوصيات الدول، فكثيراً ما تكون العوامل الداخلية هي الحاسمة في إحداث التغييرات وليست الخارجية.

٣ – هناك الكثير من الدول من تمردت على أساليب النظام العالمي ولم تخضع لشروطه (رفض الجدولة وشروط الدول الرأسمالية وسيطرة اجهزتها).

٤ – قد توجد تناقضات بين مصالح المراكز والقيادات المبدئية في الأطراف[4].

---

(١) نازلي معوض واحمد يوسف «بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية» لدول العالم الثالث؛ في علي عبد القادر، مرجع سابق ص٢٥٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص٧٤.

(٣) بادي، «مرجع سابق»، ص١٧.

(٤) أحمد ثابت ، مرجع سابق، ص ص٣٨ ـ ٣٩.

المبحث العاشر

اقتراب الجماعة Group Approach

مقدمة

لقد ظلت الدراسات السياسية لعهود طويلة أسيرة الاقترابات القانونية، والتاريخية، والمؤسسية، وذلك قبل اكتشاف اقتراب الجماعة ثم استخدامه بشكل واسع بعد أربعة عقود وأزيد. وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلي العالم الأمريكي «آرثر بانتلي» Arther Bentley عام (١٩٠٨). إلا أن شهرة استخدامه جاءت علي يدي (ديفيد ترومان) عام (١٩٥١).

لقد أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة ، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلي العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية (Static) إلى ديناميات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة والتى هي مؤسسة المؤسسات (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أصغر)؛ ولكنه وسع من مجال علم السياسة.

ولم يمكن اقتراب الجماعة كرد فعل على الاقترابات المعيارية فحسب، ولكنه جاء كبديل تحليلي للماركسية، أي جاء كبديل لاقتراب الطبقة، كما هو الشأن بالنسبة لاقتراب النخبة، والاقترابات الليبرالية الاخرى التي عملت على وقف زحف الاقتراب الطبقي ومضامينه الأيديولوجية الماركسية. على الرغم من وجود أساس مشترك لكل من اقتراب الجماعة والطبقة والنخبة ، فكل هذ الاقترابات تنظر إلي الظاهرة السياسية عبر التفاعل الاجتماعي، أو النظر إلى العملية السياسية، على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية. وعلى أن هذه التفاعلات تعبر عن انقسام المجتمعات أو انقسام المجتمع عند الماركسيين إلى طبقات (طبقتين كبيرتين)وعند أنصار الجماعة إلي مجوعة من الجماعات التي يحكمها الصراع والتعاون من أجل السيطرة على صناعة السياسات، وعند أنصار النخبة إلى اقلية ماهرة متحكمة وأكثرية خاضعة. وينظر الأقتراب الطبقي مثلما يفعل اقتراب النخبة إلى الصراع بين الطبقات أو

النخبة والأغلبية الساحقة من الناس، على أنه صراع صفري، بمعنى أن تركز القوة والقيم في يد طبقة أو جماعة واحدة، بينما تحرم الأغلبية من تلك القيم[1] .

كذلك أولى اقتراب الجماعة[2] الاهتمام للجماعات دون أن يعير أدني اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة حسب زعمهم، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه، وتمثل مرجعية فكرية له، على هديها يتصرف ويتحرك ويشكل سلوكه، وتنمو اهتماماته، ويطور مفاهيمه، فهي سياق فكري واجتماعي يتحرك خلاله نشاط الفرد. لقد أولى «بانتلي» اهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلا من الأفراد، والدول، والدساتير، وموضوعات السيادة.

مفهوم الجماعة واستخداماته

توجد الجماعة عندما ينظم الناس، الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسعون إلي الأهداف عبر العملية السياسية[3] .

ويمكن تعريف الجماعة بصيغة أخرى على أنها :« الجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها »[4] . هذه الجماعة تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً، وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلي مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة، كما أن هذا الأخير يتأثر هو بدوره بميلاد الجماعات وتنظيمها.

---

(١) احمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة : دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٩١.

(٢) يعتبر اقتراب الجماعة وليداً شرعياً لعلم السياسة، حيث إنه نشأ في حقل علم السياسة ولم يستعره علماء السياسة من الحقول الاخرى كما هو الشأن بالنسبة للاقتراب الوظيفي وغيره من الاقترابات الاخرى.

(3) Alan Isaak, Scope and Methods of Political Science, (Illinois: the Dorsey press, 1969), P.208.

(4) Jean et Monica Charlot "les Groupes Politiques dans leur environnement". In Jean leca et Madeleine Grawitz, Traite` de science politique, vol.3, (Paris: P.U.F, 1985) P.431.

وقد ربط «بانتلي» بين الجماعة والمصلحة حيث يقول: إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد. فالمصلحة هي حركة الضغط، وحركة الضغط هي الجماعة والمصالح وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها امبريقيا.

أما «ترومان» فيرى المصلحة على أنها اتجاه أو ميل مشترك للجماعة تجاه احتياجاتها ومتطلباتها الاجتماعية وأهداف الجماعة هي التي تحدد المصلحة وتعرفها وليست نشاطاتها[1] .

فوجود الجماعة يقتضي مجموعة من الشروط منها ـ وجود تفاعل بين الأعضاء الذين يفترض أنهم يكونون الجماعة.

ـ تقاسم الأعضاء الاتجاهات نفسها نحو واحد أو أكثر من الدوافع والغايات التي تحدد الوجهة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.

ـ يطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تمثل الإطار الذي تؤسس العلاقات ما بين الأشخاص ضمنه.

ـ يتحول التفاعل المتواتر إلى مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الاخرى)[2] .

ـ وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

ويستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصاً في عملية صنع القرارات. لذلك يلجأ الباحثون إلى استخدام هذا الاقتراب، معتبرين الجماعة كوحدة للتحليل، بدلا من الأفراد أو الدول، ويتتبعون أنماط التأثير التي تتركها الجماعات المتماثلة او المختلفة قصد التوصل إلي عملية التعميم التي هي غاية تنشدها مختلف العلوم.

---

(1) Op. cit., P.459.

(2) John H. Kessel et al., Micropolitics Individual and Group level Concepts,(U.S.A: Copyright (c) by Holt, Rikehart ,1970) PP.210-211.

لقد تساءل مستخدمو اقتراب الجماعة تساؤلات منهجية تكون الجماعة محورها، كقولهم: ما فائدة الجماعة للدراسات السياسية؟ هل تؤثر الجماعات في اعضائها، وكيفية ومدى ذلك التأثير؟ وهل تؤثر الجماعات في عمل النظام السياسي وما مقدار ذلك التأثير؟

اما فيما يتعلق بفائدة اقتراب الجماعة فهي عديدة منها : إضفاء الجماعة طابعًا ديناميكيًا على الدراسات السياسية، حيث نقلتها من مجرد الاهتمام بالاطر الهيكلية الرسمية والدستورية، ومن الدراسات المعيارية إلي دراسة العمليات والنشاطات المختلفة، وكذلك إلى الاهتمام الاميريقي محل المعياري. كما تفيد الجماعة في المساعدة على معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، وتفيد الجماعة في التنشئة السياسية لاعضائها، واللازمة لاداء الوظائف السياسية التي تتطلبهاالحياة السياسية.

وتفيد دراسة الجماعات في معرفة الأسس التي تقام عليها كثير من النظم، حيث إنه في الكثير من دول العالم الثالث تقام الانظمة السياسية على الأسس الإثنية، والتي تعتبر الجماعات محورها.

وكذلك يفيد علم السياسة من اقتراب الجماعة ، في معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات وفي الانظمة السياسية والفرعية منها، ومعرفة انماط ذلك التوزيع، ومفهوم الجماعة يصلح كموضوع للمقارنة السياسية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني :(تأثير الجماعة في اعضائها) ، فقد قامت العديد من الدراسات لاختبار هذا التساؤل أو الافتراض، وتوصلت إلي ان الجماعات تؤثر في اعضائها (وغير اعضائها ايضا) إذ غالبًا ما يتبع الفرد الجماعة التي ينتمي إليها في سلوكه وتصرفاته التي يجابه بها المواقف التي تعرض له في حياته. وتلعب تنشئة الجماعة لاعضائها سياسيًا دورًا مهمافي تكوين اتجاهاتهم وميولهم، فتنشئة الاسر لاطفالها، وتكوين اتجاهاتهم نحو السلطات الحاكمة، والوطن، والنظام السائد، والجماعات الاخرى، له اثر في سلوك الطفل المستقبلي حينما يصير راشدًا. ففي الجماعات الاولى يتلقى الفرد تدريبًا لاداء الادوار المطلوبة منه في المستقبل في الموقع الذي يوجد فيه. ذلك التدريب الذي يتلقاه الفرد في الجماعات الاولىع (الاولية) تكون له انعكاسات عليه في المستقبل في المواقع السياسية والاقتصادية التي قد يشغلها.

لقد لوحظ ان المشاركة السياسية في الجماعات الاولية تؤدي إلي مشاركة سياسية في النظام، وكذلك المشاركة في صنع القرارات في المستويات الدنيا لها آثارها بالنسبة للنظام السياسي. وتعتبر المشاركة في الجماعات الصغيرة سهلة على عكس المشاركة في الجماعات الكبيرة، التي تقيدها الضرورات التنظيمية المرتبطة بابنية واسعة تجعل المشاركة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، وتلعب البيروقراطية دورًا كبيرًا في تقييد المشاركة. لقد اثبتت دراسات اجريت على اطفال مدارس ابتدائية وإعدادية في الولايات المتحدة الامريكية ، ان الاتجاهات العنصرية للآباء لها تاثير كبير في اتجاهات الاطفال، كما ان السلوك التصويتي للمصوتين يتاثر بسلوك آبائهم، حيث اثبتت إحدى الدراسات انه من ثلثي إلى ثلاثة ارباع المصوتين الامريكيين يصوتون للحزب الذي صوت له آباؤهم[1] .

إلا ان تاثير الجماعات،في الافراد يتوقف على درجة انتساب الفرد إلى الجماعة، فالانتماء القوي يقوي بدوره تاثير الجماعة في اعضائها، ويزداد تاثير الجماعة كلما كانت لها علاقة بالعملية السياسية او بعالم السياسة.

لذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلي تعميمات احتمالية واسعة بشان تاثير الجماعة ووجدوا انه :

١ـ كلما كان انتماء الافراد قويًا كان تاثير الجماعة في افرادها عاليا.

٢ـ كلما كان للجماعة علاقة بالسياسة يمكن ان يكون لها تاثير في اعضائها.

كما ان هذا التاثير الذي تحدثه الجماعة يمكن ان يتخذ شكلين:

أ ـ تستطيع الجماعة ان تؤثر في طريقة تفكير الشعب وإحساسه بالقضايا الساسية.

ب ـ ويمكن ان تصبح الجماعة مصدرًا لادلة سياسية موثوق بها.

وبناء على ذلك، فإن التفاعل مع الجماعة يسهل الوصول إلى المعلومات السياسية، كما ان

(1) Sidney Verba "The Small Group and Political Behavior in Robert T.Golembiowiski (Ed.),The Small Group In Political Science, (U.S.A:Georgia press, 1978,.PP.87-88.

عضوية الجماعة يمكن ان تشجع المشاركة السياسية . ومختصر القول : إن العضوية في أية جماعة لها تاثيرها في الاتجاهات السياسية للأفراد وسلوكهم، خصوصاً إذا كان الفرد ينتمي إلي الجماعة ويرى أن لها علاقة بالسياسة [١] .

وفيما يتعلق بتاثير الجماعات في النظام السياسي، توصل الباحثون إلي ان الجماعة يمكن ان تؤثر في قرارات الحكومة على الأقل في بعض القضايا، كان تحصل على بعض الاهداف من الحكومة.

غير أن الباحثين اختلفوا بشان درجة ذلك التاثير، فقد رأى « بانتلي » في الحكومة مجرد مسجل للضغوط الجماعية، فإجراءات الحكومة الرسمية هي تقنيات عبرها تعمل الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية[٢] . هذا الاتجاه يرى ان السياسة هي نتاج عمل الجماعة او الجماعات، إلا ان الكثير من المفكرين ممن ينتقدون هذا الراي، يعتبرون الزعم بأن الحكومة مجرد صدى أو مسجل ضغوطات يجانب الحقيقة، ويهمل متغيرات أساسية قد تكون اكثر تاثيراً من الجماعة، حيث لا ينكر دور المؤسسات، والقيادات، والأوضاع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع. لذلك يرى أنصار مدرسة النخبة أن هناك قلة متجانسة تحتكر القوة في البلد وتعمل كمفتاح لفهم عملية صنع القرارات. أما التعدديون، فيقولون : إن السياسة تعكس صراع مجموعة عديدة من الجماعات [٣] .

إلا أن هناك شروطا ينبغي توفرها في الجماعات، حتى يكون لها التاثير في سلوك النظام السياسي، أو يزداد تاثيرها، ومن هذه الشروط :

حيازة الجماعة على ثروات مالية كبيرة تمكنها من التاثير في سلوك النظام السياسي ، فقد تستخدم أموالها لتجنيد الرأي العام أو في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الاتصال المؤثرة ، وشراء الذمم والتاثير في الاقتصاد من خلال البنوك والاحتكارات المختلفة . وكذلك

---

(1) Kweit, Op.cit., PP. 96-98.

(2) Isaak, Op.cit ., PP., 210 - 211.

(3) Kweit , op.cit., PP.98-99.

إذا كانت الجماعة تضم عددا كبيراً من الاعضاء تستطيع ان تؤثر بهم، كما ان التنظيم الجيد والانسجام داخل الجماعة له دوره في تقوية تاثير الجماعة في النظام السياسي عموماً والأنظمة الفرعية خصوصاً (البرلمان، الاجهزة البيروقراطية)، وكذلك حيازة الجماعة على كفاءات بشرية عالية المهارة، شديدة المراس، تمتلك خبرة كبيرة، امتلاكها لقنوات إعلامية، وشبكة علاقات واسعة عبر المجتمع، كذلك صورة الجماعة لدى المجتمع، ومدى نفعيتها سياسيًاواجتماعيًا[١] .

وينصب تاثير الجماعات على أعضاء البرلمان والأجهزة التنفيذية، والبيروقراطية، والقضاء وتستخدم الجماعات أشكالا من الضغط متعددة (حتى تحصل على غاياتها كتعديل قانون أو إصدارآخر أو إلغاء قانون تشعر بضرره عليها) . ومن أشكال الضغط تلك الإقناع، والتهديد، واستخدام المال، والعنف وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أو يسمح باستخدامها.

وعموماً، فإن تاثير الجماعات في النظام السياسي يتوقف على مجموعة متغيرات، منها ما ينبغي توفره في الجماعة (كالقوة المالية، والعددية والتنظيمية والمكانة . . إلخ) ومنها ما يتعلق بالوضع السياسي والاجتماعي السائد، وطبيعة النظام الساسي الحاكم.

كذلك . فإن تاثير الجماعات في النظام السياسي لا يعني بالضرورة أن ذلك التاثير هو دائماً سلبي، بل قد تسهم الجماعات في استقرار النظام، وتعظيم فاعليته، ومساندته في إنجاز الكثير من أهدافه.

الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة :

١ـ إن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

٢ـ يتم النظر إلى المجتمع أو مفهوم المجتمع على انه شكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.

---

(1) Charlot, Op, Cit., P. 497.

٣- النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالاً من التدافع بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم، فإن التغير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغيره.

٤- يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتها بالموضوعات السياسية من ناحية أخرى.

٥- يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي، على مكونات القوة بالنسبة إلى الجماعة (المال، العدد، المكان التنظيم. .إلخ) وعلى طبيعة النظام السياسي ، وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة[١] .

تصنيفات الجماعات.

تتعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ورؤياتهم التي ينظرون منها إلى خصائص الجماعات؛ فهناك من صنف الجماعات على أساس التحام الفرد مع الجماعة أي على درجة قرب الفرد من الجماعة.

وهناك من صنف على أساس الأمد، وهناك من صنف على أساس التنظيم، إلا أننا سنكتفي بهذه التصنيفات:

أ- تصنيف «جابريال الموند»: صنف الموند الجماعات إلى أربعة أصناف:

١- **جماعات المصلحة غير الترابطية** : وتشير إلي جماعات القرابة، والجماعات العرقية والمحلية، والقائمة على المكانة، والطبقة، والتي تعبر عن مصالحهاا بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينيين، ويتميز هذا النمط من الجماعات بغياب إجراء تنظيمي، لترسيخ طبيعة وأساليب التعبير، والافتقار إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

٢- **جماعات المصلحة المؤسسية**: توجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب

(١) المنوفي، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

السياسية، والهيئات التشريعية، والجيوش، والبيروقراطيات، والكنائس، إنها تنظيمات رسمية مشكلة من أناس يعملون بشكل حرفي، وهي تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

٣- **جماعات المصلحة الترابطية** : وتقوم على الترابط الاختياري بقصد التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، ومثالها النقابات، والاتحادات المختلفة.

٤- **جماعات المصلحة المفتقرة إلي المعايير : Anomic Interset Group** هي جماعات يفتقر أعضاؤها إلى معايير تضبط سلوكهم، ،فهي بنى تفتقد المعايير القيمية، وتفتقر إلي التنظيم ، وغالبا ما يتصرف أعضاؤها بشكل فردي، وكثيراً ما يلجؤون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والاقصاء[١] .

ب- **تصنيف زمني**: حيث يصنف الجماعات على أساس الاستمرار والدوام أو الظهور ثم الاختفاء وتتضمن:

١ **جماعات مصلحة دائمة**: ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختفى مؤسسوها.

٢- **جماعات مصلحة مؤقتة**: تظهرها الحاجة وتختفي باختفائها.

جـ- **تصنيف جغرافي**: ويصنف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك ، وتضم:

١- **جماعات مصلحة محلية**: تهتم بالشئون المحلية وضمن الرقعة التي توجد فيها.

٢- جماعات مصلحة وطنية: تهتم بكل قضايا الوطن أو بالتراب الوطني كله.

٣- **جماعات مصلحة دولية**: يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

د- **تصنيف «ترومان»**: ويتضمن:

١- **جماعات فئوية**: هي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة،

(١) جابريال الموند، ومرجع سابق، ص ص ٧٦ - ٧٩.

تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصية مادية، مثل، الشعب الذي يتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع كجماعة، أو أشخاص ويصنف الناس على أساس لون أعينهم وغير ذلك.

٢ـ **جماعات تفاعلية**: هي تلك المجموعات من الناس الذين يلتقون معًا لاشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يمتلكون بناءً منظمًا رسميًا.

٣ـ **الجماعات المؤسسية**: تتميز ببناء رسمي منظم، وتتراوح الجماعات التنظيمية من العائلات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة.

٤ـ الجماعات المحتملة: وهي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، هؤلاء الأفراد قد يتفاعلون وينتظمون في بعض الأوقات؛ على الرغم من أن الجماعة المحتملة لا توجد في زمن من الوقت محدد، والمثال عليها: مجموعة المستهلكين الذين يشكلون جماعات محتملة[١].

النقد:

على الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمها اقتراب الجماعة إلى علم السياسة، حيث وسع مجاله من دائرة ضيقة تمثلت في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة، ومساهمته في دراسة الأطر غير الرسمية وتأثيراتها المختلفة إلا أنه قد أهمل:

١ـ دور الأفراد والمؤسسات، والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة.

٢ـ يفتقر إلى نظرية عامة على الرغم من سعي أنصاره إلى ذلك، حيث لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد أية علاقه بين المتغيرات.

٣ـ يتحدث عن موضوع التوازن داخل الجماعات بشكل ميكانيكي ويفتقر إلى الاختبار الأمبريقي[٢].

(1) Kwiet, Op.cit., P.95.

(2) Conway, Op.cit., PP. 226 - 227.

المبحث الحادي عشر

اقتراب الصفوة Elite Approach

مقدمة

يرى أنصار اقتراب الصفوة أو النخبة أنه ما من مجتمع ـ مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ـ لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة المتنفذة اسم «الصفوة» أو «النخبة» وأحيانًا يطلقون عليها اسم «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السياسية» أو «الطبقة المسيطرة» أو «السلطة الحاكمة» أو «أصحاب النفوذ».

ويمكن إرجاع فكرة النخبة إلى عهود قديمة، ذلك أن النخبة أو الأقلية الحاكمة قد لازمت الوجود الإنساني في أبسط تكويناته الاجتماعية.

فقد امتدح «أفلاطون» الحكام الفلاسفة ودعا إلى ضرورة الجمع بين الحكم والفلسفة لميلاد الدولة (المدينة ـ الحاضرة) ونموها وكمالها.

كما رأى ابن خلدون أن الآدميين «يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض»[١].

إلا أن بروز نظرية النخبة كان أكثر وضوحا مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وكان ذلك على أيدي مجموعة من المفكرين الغربيين ومنهم على وجه الخصوص: «فلفريدو باريتو» و«جيتانو موسكا» و«روبرتو ميشلز» و«رايت ميلز» و«برنهام». وقد رأى هؤلاء جميعا، على الرغم من اختلافهم في تناول ظاهرة النخبة، أن هناك، دائمًا، في المجتمعات طبقة صغيرة متحكمة في الأغلبية الساحقة من الناس.

وقد برزت أفكار أنصار نظرية النخبة الكلاسيكيين في ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي، وتهديده لليبراليين وأسسهم الفكرية التي يبنون عليها أنظمتهم ومؤسساتهم

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

المختلفة. ومن ثم جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل. لقد نظرت الماركسية إلى أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبنية الاقتصادية، ومن ثم، فإن دراسة الظاهرة السياسية (أو العملية) يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل المتغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء الفوقي (النظام السياسي). ومن هذا الجانب قد تلتقي النظرية الماركسية ونظرية النخبة فكلتاهما تنظران إلى المجتمع على انه منقسم إلى قسمين (الماركسية تنظر إلى المجتمع على أنه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، والنخبة تنظر إليه على انه منقسم بين أقلية وأكثرية) هذا من جهة، ومن جهة اخرى كلتاهما تقولان بتبعية السياسة للنظام الاجتماعي السائد.

غير أن نظرية النخبة بعكس نظرية الطبقة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد ينتج منها وصول أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى مستوى السلم الاجتماعي. كما تدعو نظرية النخبة إلى ضرورة التسليم والقبول بانقسام المجتمع إلى فئتين، نخبة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة واسعة العدد[١]. واعتبرت هذا الوضع طبيعياً في حالة جميع المجتمعات بغض النظر عن توجهاتها وتطوراتها، في حين ترى الماركسية أن حالة الانقسام الطبقي لا صلة لها بالفطرة الإنسانية وأنها حالة عارضة ولدتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وستزول مع زوالها.

أما نظرية النخبة فترى الانقسام بين الإقلية والأكثرية في المجتمع سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية. لقد أكد كل من «باريتو» و «موسكا» أن حكم الصفوة أمر لابد منه، وأن سيطرة الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة أمر ضروري لا مفر منه، وقد نظر كل منهما إلى النخبة على أنها أقليات تتمتع بالموهبة والثروة وكأفراد ذوي منزلة رفيعة[٢].

لقد استخدم أنصار نظرية النخبة هذه النظرية استخداماً أيديولوجياً قادهم إلى تبرير الأنظمة السياسية التمثيلية في القرن التاسع عشر. ودافعوا عن الطبقة المتوسطة، واعتبروا

(١) علي الدين هلال، النظم السياسية المقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦)، ص ص ٩٧-٩٨.

(٢) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥) ص ص ٥٣ - ٥٨.

النخبة وسيطرتها حتمية اجتماعية ويجب أن تتألف النخبة من الطبقة المتوسطة. لذلك يقول «بوتومور»: إن هذه النظريات (النخبة) كانت ترفض انتشار الحقوق الديمقراطية الحديثة، وترفض مبدأ المساواة بين البشر. واعتبرها أحدهم نظرية تقود إلى الفاشية كما تقود الماركسية إلى الشمولية[١].

هذه نبذة تاريخية عن مفهوم النخبة، إلا أن الذي يهمنا في دراستنا فيما يتعلق بموضوع النخبة هو الإطار التحليلي، أي الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات عامة على أنها نتاج أقلية متنفذة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانات مادية وفكرية وتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات.

لذلك يتوجب أن ينصب التحليل السياسي على هذه النخبة كمفتاح لفهم العملية السياسية. لذلك سعى الكثير من الباحثين إلى استخدام مفوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المختلفة، وفي المواقع المتباينة. وهكذا وجدنا من يدرس النخبة في الجزائر كما فعل «وليم كوانت» أو النخبة في الشرق الأوسط كما فعل «زارتمان» أو دراسة النخبة أو النخب في مدينة من المدن كما فعل «روبرت داهل».

تعريف الصفوة السياسية

توجد تعاريف متعددة لمفهوم الصفوة أو النخبة Elite. وسأقتصر على أهمها: الصفوة الحاكمة «هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام». وهناك تعريف آخر: «الصفوة السياسية هي مجموعة صغيرة، نسبيا، منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية». وهناك من يعرفها على أنها: «الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة،

(١) فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ١١٩- وعلي الدين هلال، مرجع سابق ص ص٩٧ - ٩٩.

والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والارستقراطية».

ويعرفها «أبو نعيم» صاحب حلية الأولياء من منظور إسلامي مخالف للتعاريف السابقة التي يوجهها المنظور الغربي المادي، حيث يقول «أبو نعيم»: «الصفوة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعروفون بالطاعات من غير تطفيف، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا»[1].

افتراضات اقتراب النخبة

١- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها: تفترض نظرية النخبة شأنها شأن النظرية الماركسية ان الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لقوى وظواهر أخرى، ومن ثم فإن إدراك الظاهرة السياسية في ذاتها أمر غير متيسر، بل يعد محاولة مضللة، وان المسلك السليم لإدراك الظاهرة السياسية وفهمها يتم عبر تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، ذلك ان النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي. فلا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة قلة تمتلك عناصر القوة بمعناها الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع[2].

٢- انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية صغيرة تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، هذه الأقلية يطلق عليها النخبة او الصفوة، وأكثرية تفتقر إلى عناصر الاقتدار التي تملكها النخبة، وبين هاتين الفئتين توجد علاقات، حيث إن نمط هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات، وتسود المنافسة والصراع بين هذه الفئات

(١) السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ص ١٢١ - ١٢٩. هذا التعريف وما سبقه من الرسالة نفسها.

(٢) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٤.

وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهها.

ونظرية النخبة لا تعترف بالتقسيم الطبقي ولا الإثني ولا الجغرافي أو الديني. وان فهم النظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع إلى طبقة دنيا وطبقة عليا، ومعرفة العلاقة بينهما والخصائص الاساسية للفئة الحاكمة[1]. ذلك ان العلاقات التي تقوم بين هاتين الفئتين تتخذ انماطاً وأشكالاً مختلفة حسب كل بلد وتبعاً لكل موقف. وهذا بإمكانه ان يساعد على إجراء المقارنة بين تلك الانماط ومعرفة أسباب اختلافها.

٣- تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع: ترى النخبة ان القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة بعكس التعددية التي تتمسك بتوزع القوة وانتشارها. فانصار النخبة يفرقون بين النخبة والجماهير تبعاً لامتلاك القوة السياسية (ثروة، سلطة، نظام اتصال جماعي، أو تحكم في سريان الافكار والمعلومات لتكشيل الراي). وكل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين، الحكام هم النخبة وهم الأكثر اهمية في النظام السياسي؛ لأنهم يملكون عناصر الاقتدار السياسي، ومن خلال فهم وتحليل تلك الشريحة (النخبة) يمكن فهم النظام السياسي. وقد اضاف «بوتومور» مفهوم «النخبة المضادة» التي تتحفز للحلول محل النخبة القائمة[2].

٤- إن خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذاً سياسياً حاسماً. واعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يفيد علم السياسة في عملية التفسير المحايد والموضوعي[3].

أنواع النخب

تتنوع النخب وتتعدد بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، فهناك نخبة سياسية، ونخبة اقتصادية، ونخبة عسكرية، ونخبة ثقافية. ويمكن ان ننظر إلى المجتمع الدولي على انه يضم نخبة، أي أقلية من الدول القوية المتقدمة صناعياً، والمؤثرة سياسياً واستراتيجياً، وإعلامياً

(١) المرجع نفسه، ص ص ٤ - ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٥ - ٦.

(٣) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٠.

والتي لها المقدرة على توجيه شبكة العلاقات الدولية وأبنيتها ، ويميز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الاستراتيجية :

أ ـ النخبة التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة، للمجتمع وهي النخبة السياسية

ب ـ النخبة التي تعمل للتكيف مع البيئة المحيطة بها، وهي النخبة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية .

جـ ـ النخبة التي تعمل من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، وهي نخبة المفكرين والمثقفين والفنانين، الذين يحققون الوحدة المعنوية والنفسية للجماعة[1] .

بينما صنف « باريتو » النخبة إلى حاكمة وغير حاكمة. وقسم « كارل دويتش » النخبة إلى ثلاث مراتب: النخبة العليا، والنخبة الوسطى، والنخبة الهامشية، وقد رأى إمكانية تحديد النخبة بواسطة اقتراب المنصب أو الموقع الرسمي، فهم أولئك الذين يشغلون المواقع الاستراتيجية في عملية صنع القرار، والذين يتحكمون في نقاط تقاطع انسياب المعلومات وهم يشاركون يوميًا في صنع القرارات لملايين البشر. ورتب « بوتومور » النخبة ثلاث رتب: الأولى، هي الجماعات الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، والثانية الطبقة السياسية وتضم الجماعات كافة التي تمارس القوة والنفوذ، والثالثة وهي أقل حجمًا داخل الطبقة السياسية، ولكنها تضم الممارسين الفعليين للقوة السياسية في المجتمع[2] .

اتجاهات دراسة النخبة :

يختلف أنصار الصفوة بشأن مصدرها إلى أربعة اتجاهات وهي :

١ ـ الاتجاه النفسي: وقد مثل هذا الاتجاه « باريتو » الذي يرى أن النخبة ليست نتاج قوى اقتصادية أومهارات تنظيمية، وإنما نتاج سمات إنسانية وعوامل نفسية معينة وهي ما أسماه « الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ »، إن الناس مختلفون بطبيعتهم، من حيث قواهم الفيزيولوجية أو ملكاتهم العقلية أو تكوينهم النفسي ومرجع ذلك كما يقول: إلى ما

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩٥ .

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٦ ـ ٧ .

يحملونه من « رواسب » من شأنها أن تحدد أنماط سلوكهم، والمجتمعات بالنسبة لهذه الرواسب تنقسم إلى شريحتين منفصلتين من الأفراد :

* **شريحة عليا:** تضم أولئك الذين يتمتعون بالملكات والمواهب الفطرية كافة (الرواسب) المؤهلة للتفوق. ويشكلون في مجملهم صفوة المجتمع، هذه الصفوة تنقسم إلى قسمين: أ ـ **الصفوة الحاكمة؛** وتشمل جميع الذين يمارسون السلطة السياسية ـ بطريق مباشر أو غير مباشر تبعًا لما يحملونه من رواسب تؤهلهم لذلك. ب ـ **الصفوة غير الحاكمة؛** وتتكون من أولئك الذين لا يمارسون السلطة السياسية، وإن كانوا يحملون رواسب الصفوة ويتحلون بكل سماتها وخصائصها.

* **شريحة دنيا:** تشتغرق أغلبية أفراد المجتمع الذين لا يملكون مواهب الشريحة العليا، وهؤلاء يمثلون شريحة « عديمي الصفوة » أو اللاصفوة فهم أولئك الذين تعوزهم القدرة على ممارسة السلطة، ولا يمثلون قوة سياسية معتبرة، ومن ثم يخضعون لسيطرة جماعة الصفوة الحاكمة وغير الحاكمة على السواء[1] .

٢ ـ الاتجاه التنظيمي: يرجع هذا الاتجاه سيطرة النخبة إلى ما تملكه من مهارات تنظيمية، ويمثل هذا الاتجاه (موسكا » ، و « ميشلز »، فموسكا يعتبر أن قوة النخبة وسيطرتها وتحكمها ترجع بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة، وتماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، وأن صغر حجم الصفوة وفرص وسائل الاتصال وبساطتها، والمتوفرة لديها تمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالية التي تمكنها من صياغة سياستها بشكل سريع، ومواجهة الأخطار الخارجية ومجابهة القوى المناوئة. وهذا بعكس الأغلبية التي تفتقر إلى التنظيم وغياب الهدف المشترك، وافتقارها إلى نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها. ويقول « ميشلز » : إن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي، بمعنى: خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. إنها قلة متماسكة منظمة تحتكر صناعة القرارات[2] .

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٤٨ ـ ٥٠ .

٣- الاتجاه الاقتصادي ـ الإداري: وقد دعا إلى هذا الاتجاه «برنهام» الذي حاول المزاوجة بين مقولات الصفوة والمقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة. والتي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجمع ثروات كبيرة تفتح لها آفاق السيطرة السياسية. وإذا ظهرت قوة اقتصادية جديدة بفعل ابتكار فن إنتاجي جديد أو توصلها إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها القوة المتحفزة الجديدة. إلا أن هناك عوامل عديدة منها أزمات النظام الرسمالي، وتعدد الشركات المسهمة وضعف الأسهم بين الكثير من المشاركين يفسح المجال للمسيرين الإداريين ويضعف سلطات الرأسماليين بسبب ابتعادهم عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى بروز صفوة إدارية وتكنوقراطية تتحول إلى صفوة سياسية حاكمة تجتمع لها السيطرة السياسية والاقتصادية معاً[١].

٤- الاتجاه المؤسسي: وصاحب هذا الاتجاه «رايت ميلز» الذي يرى أن القلة المتحكمة (النخبة) تستمد قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة التي تميز المجتمعات الحديثة. فميلز بتركيزه على الأبنية والأطر الاجتماعية والاقتصادية يلتقي مع برنهام ويخالف الاتجاهين الآخرين اللذين يشددان على الخصائص النفسية والملكات التنظيمية. يقول «ميلز»: إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع وهي قلة من الأفراد الأقوياء الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع. وتتألف صفوة القوة من مركب متجانس، قوامه رجال الحكم والإدارة، وأساطين الصناعة، والقادة العسكريون، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات والمنظمات السياسية، والاقتصادية، ،والعسكرية التي يسيطرون عليها ويديرونها، مما يمكنهم من صنع القرارات السياسية الملزمة. فالصفوة التي قام «ميلز» بدراستها في أمريكا تتكون من أولئك الذين «يحكمون الشركات الضخمة ويديرون آلة الدولة، ويطالبون بامتيازاتهما. كما أنهم يديرون المؤسسات العسكرية ويحتلون الوظائف الاستراتيجية القائدة في البناء الاجتماعي»[٢].

والخلاصة فيما يتعلق بالاتجاهات الأربعة السابقة والتي يرى فيها كل اتجاه مصدر القوة في

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

ـ حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٥٥.

جانب معين ويهمل الجوانب الأخرى، هذه الرؤية الأحادية من شأنها أن تحجم دراسة النخبة وربما تشوهها، لذلك يستحسن المزج بين تلك الاتجاهات الأربعة لاستيعاب الظاهرة في جميع جوانبها، بل لابد من إدخال عناصر جديدة أخرى تعمق التقصي.

تحديد النخبة وتحليلها.

إذا تقرر أن النخبة أومفهوم النخبة يصلح كاقتراب مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما هو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمعنى التعرف على من يكونون ؟

لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي:

أ ـ اقتراب المناصب: ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه. لذلك على الباحث المتبع اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة. إلا أن المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن المحتل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيِّعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.

ب ـ اقتراب السمعة: ويشير هذا الاقتراب إلى أن الناس الذين يشتهرون على أنهم هم صفوة المجتمع أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، أولئك فعلا هم الصفوة حسب هذا الاقتراب. ويتم دراسة بناء القوة تبعاً لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع. ويكون ذلك إما عن طريق قائمة معدة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم لهؤلاء الحكام، لترتيب أعضائها طبقا لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء إليها. أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع القائمة أساساً، وذلك تبعا لتقديراتهم لأصحاب القوة ووفقًا لمقاييسهم هم.

إلا ان هذا الاقتراب قد تعرض لانتقادات عديدة منها على وجه الخصوص ان تقدير القوة قد تشوبه الذاتية ولا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة[1] .

جـ ـ اقتراب صنع القرار: يرى أنصار هذا الاقتراب ان معرفة الصفوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع. ومن ثم لابد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع. إلا ان تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، ثم إن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية[2] .

د ـ اقتراب المدخلات والمخرجات: لقد قدم كل من «باجراش» و «باراتز» إضافة هامة، وذلك بإيضاحهما ان للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما وهما:

١ ـ جانب المدخلات: أي سلطة تحديد الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لاتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه الموضوعات، ذلك ان الذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار ، وذلك عبر طريقة عرض المعلومات وترتيب القضايا، وعرض المقترحات والبدائل، فالنفوذ يمكن ان يعبر عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار ونوعه أو في منع قضايا من ان تثار في إطار النظام السياسي.

٢ ـ جانب المخرجات: حيث يرتبط مفهوم النخبة بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع القيم في المجتمع وصنع السياسات. وهي تضم جانبين: التأثير في صنع القرار السياسي، والتدخل لمنع قضايا معينة من ان تثار أو تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي. ذلك ان كل نظام سياسي ينطوي على انحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، مما يترتب على ذلك ان تسمح قنواته لإبراز قضايا وإهمال أخرى أو تشويهها. وهذا هو واحد من مجالات سلطة النخبة السياسية. فتحديد النخبة لا يتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلى جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع

(١) فاروق يوسف، القوة، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ـ ٤١.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.

اتخاذ القرار إذا أثيرت القضية، فعدم اتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار أيضاً.

ويمكن التعرف على النخبة في النظام السياسي من خلال تحديد من لهم القدرة على إثارة القضايا، ومن يتدارسونها ومن يصنعون القرار بشأنها[1] .

تحديد هوية أعضاء النخبة

وينصب النشاط هنا على البحث عن الخلفية الاجتماعية، طبقية كانت، أو عرقية، أو دينية، أو إقليمية أوتعليمية أومهنية.

ومن ثم معرفة مدى تمثيلية تلك النخبة للمجتمع، أو للمصالح الاجتماعية. كذلك لابد من التعرف على السلوك الاجتماعي والسياسي والقيم التي يتبنونها، وتصوراتهم عن ذواتهم وعن غيرهم وتحليل خطاباتهم. ومعرفة العلاقات السائدة بين أفراد النخبة، وكذلك العلاقة بين النخبة والجماهير أو النخب الاخرى، والمواقع التي يحتلونها في المنظمات العديدة (شبكة السيطرة) التي يمكن ان يمتلكوها. ونمط حياة النخبة على المستوى الفردي والأسري، وارتباطاتها المختلفة[2] .

التجنيد ودوران النخبة:

ويشير التجنيد إلى الاساليب والمسالك التي يتبعها الطامحون إلى القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي، هل هي قنوات التعبير عن المصلحة وتجميعها أو غيرها؟ وهل التجنيد يتم بناء على الإنجاز والكفاية (النخبة المفتوحة) أو طبقًا للوراثة والتعيين (النخبة المغلقة)؟

أما دوران النخبة، فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف.

الكوربراتية (التعاضدية) والنخبة : Corporatism and Elite

وتعني التعاضدية، وجود بنية لهيمنة الدولة وسيطرتها على نشاط الجماعات المصلحية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الاخرى، ويشمل على وجه الخصوص دمج الجماعات

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٤.

المصلحية في البنية التنظيمية لجهاز الدولة الحديثة. وقد عرفها «شميتر» «نظام لتمثيل المصالح تنتظم فيه وحدات تنظيمية في عدد من الفئات المتمايزة وظيفيًا والهيراركية تنظيميًا، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنافسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو انشائها، وتمنح هذه الواحدات حق احتكار تمثيل الفئات المتدرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب المساندة»؛ وبهذا المعنى يمكن النظر إلى المجتمع على أساس انه مجموعة من التنظيمات التعاضدية. وتمثل النخبة ممثلي المؤسسات التعاضدية أو ما سماه احدهم «كارتل النخبة»[١] .

النقد

١– يصعب تحديد أعضاء النخبة، وجمع المعلومات عنهم.

٢– تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة، من مثل النخبة ، السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ،وعدم التحديد هذا يورث الغموض وعدم الدقة العلمية ويعقد السعي لبناء النظرية [٢] .

***

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٧ . وانظر زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٩٤ - ١٩٦.

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٧٠ - ٧١.

المبحث الثاني عشر

اقتراب علاقات الدولة - المجتمع

لقد اهتمت الدراسات السياسية التقليدية بالاطر الشكلية الرسمية للعملية السياسية، كدراسة الأبنية السياسية دراسة دستورية قانونية تتجاهل العمليات. ومن ثم جاءت المدرسة السلوكية وما تفرع عنها، وما صاحبها، كمدرسة الجماعة والوظيفية، والطبقة، والنخبة لتولي العملية السياسية أهمية كبيرة، وتحد من دور المنظور التقليدي ، بل وتغيبه في دول من العالم.

إلا ان هذه الدراسات ظلت في فترة الخمسينيات والستينيات تركز على مدخلات النظام السياسي، متجاهلة إلى حد بعيد مخرجات النظام السياسي على الرغم من اهتمامها بعملية التفاعل الاجتماعي. اما موضوع الدولة في هذ المرحلة الامبريقية فقد تجاهلته الدراسات بشكل كبير، وحتى الدراسات التي كانت تتناول موضوع الدولة، غالبًا ماكانت تنظر إلى الدولة على انها جهاز تسجيل للسياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع. وان الدولة لديهم مجرد انعكاس لما يجري في المجتمع، هذه الفكرة نجدها لدى انصار المدرسة الماركسية، ومدرسة الجماعة. أو يمكن ان تكون الدولة قناة لنقل الهيمنة الخارجية إلى المجتمع، أي بمعنى انها مجرد تابع لمراكز الدول الكبرى أو للنظام العالمي السائد حسبما ترى مدرسة التبعية.

لقد انتقد «جويل ميجدال» Joel Migdal الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصًا عملية التغير فيه، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية. والنظرية الماركسية، ونظرية المركز المحيط لانها افتقرت إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث. ودعا إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تضع إطارًا تحليليًا يستوعب تلك العلاقة، ويسبر أغوارها؛ للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها. غير أن «ميجدال» أسس هذا الاقتراب الذي أولى اهتمامًا كبيرًا للتغير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث

خصوصاً، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه، فعليا، تلك الدول يتطلب اقترابًا متشابكًا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل. ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات ، وتتراوح هذه التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ما بين الأسر، وجماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعًا من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعًا لقواعد اللعبة. والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعيّن حدود السلوك المقبول في المجتمع.

إن هناك منافسة وصراعًا بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده، ومعاييره في التراب الوطني كافة وعلى جميع التنظيمات والأفراد، والتنظيمات الاجتماعية التي تريد أن تتمرد على ذلك. وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها على تلك التنظيمات. وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائمًا وفي الغالب محكومًا بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها. لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع[1] . وتسعى الدولة لإنجاز هيمنتها وسيطرتها على التنظيمات الاجتماعية الأخرى المتمنعة إلى استخدام الرموز والقيم والإكراه.

إن صراعات الدولة يمكن أن تكون مع الأسر فيما يتعلق بقواعد التربية والتنشئة، ويمكن أن تكون مع الجماعات الإثنية على الوحدة الإقليمية وتكون مع المنظمات الدينية على العادات اليومية. «فكمال أتاتورك» صارع العلماء من بين ما صارعهم عليه هو فرضه «البرنيطة» القبعة والقيم. أي دار الصراع على من له الحق والقدرة على صناعة القوانين والقواعد في المجتمع. إن المستوى العالي من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الدولة يمكنها من تجنيد شعوبها بفاعلية من أجل الحصول على قوة عظيمة لمواجهة الخصوم في الخارج. كما تسعى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الاجتماعية الداخلية (في المجتمع) ومن ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شئونها. وتنعكس تنمية مستويات

(1) Joel S. Migdal " A Model of State - Society Relations", In Wiarda, Op.cit. , PP . 50-51.

الضبط الاجتماعي في مقياس له ثلاثة مؤشرات :

١- **الإذعان** : حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دورًا تقليديًا في عملية الإخضاع.

٢- **المشاركة** : إن قادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضا من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.

٣- **الحصول على الشرعية**، ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فالشرعية تعني قبول المكونات الرمزية، تلك التي تجسدها المكافآت والعقابات. إنها اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وأن قوة تنظيم الدولة في أية بيئة صراع، تتوقف في قسم كبير منها، على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه (الإذعان، المشاركة، الشرعية)، وبالمقابل، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون بدورهم إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتمثلة في الإذعان، والمشاركة، والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها، حيث يحاولون فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية، ويحددون قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود[1] .

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، هو أن القوية تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع، فهي تملك قدرة التخطيط، وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تمكنها من فرض إرادتها [2] .

وفي المقارنة بين تنظيم الدولة والتنظيمات الأخرى، يظل تنظيم الدولة أقوى، نظرًا لحضورها في مواقع لا تتيسر للتنظيمات الاجتماعية الأخرى، فالدولة تمتلك القدرة

(1) Op.cit., PP. 52-53.
(2) Joel S. Migdal , Strong, Societies and Weak States, (New Jersey: Princeton university press, 1988), P.5.

الدبلوماسية، والمالية، والمفاوضات الدولية، بالإضافة إلى نمو بيروقراطية الدولة. غير ان قوة الدولة واتجاه سياساتها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه.

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً مهمًا في بناء المجتمع، فإن التنظيمات الاجتماعيه الاخرى تلعب هي أيضا دوراً في تشكيل ذلك البناء. كذلك فإن كلا من الدولة والمجتمع يتبادلان التاثير.

ويعرض «ميجدال» في اقترابه هذا اجندة بحثية (مشروعاً بحثياً) يمثل هيكلاً مكوناً من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة المذكورة، كما يفيد في مقارنة الانظمة السياسية وهي كما يلي:

١- تحت أي ظروف يختلف توزيع الضبط الاجتماعي في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟

٢- هل نستطيع التعميم بشان تاثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضبط الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على أي نظام معين أو تعزيز بعض أنواع التغير الاجتماعي؟

٣- كيف يتاثر شكل السياسة، أو نمط النظام السياسي، سواء كان ديمقراطيًا أو سلطويًا بواسطة توزيع الضبط الاجتماعي؟

٤- متى تمارس التنظيمات الاجتماعية الأخرى إلى جانب الدولة ضبطًا اجتماعيًا فاعلاً وذا دلالة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

٥- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كان لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توسيع الضبط الاجتماعي في مجتمعاتها؟

وهل تغير هذا النمط عبر الزمن؟ وهل أن هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦- ما هي مضامين ميزان التغير بين الدولة والمجتمع في الدول المتطورة وكذلك في الاتحاد

السوفيتي وأوربا الشرقية (وهذا كان قبل انهيار المنظومة الاشتراكية)؟

٧- كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية الأخرى فيما بينها في المجتمعات التي لم تنجز الدولة فيها هيمنتها[١]؟

لقد لاحظ «ميجدال» ان انماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي اعلى تمركزا وانتشاراً)، حيث إن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليًا في هذه المجتمعات، كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة. بينما في الضبط الاجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم. وهذه الانماط تختلف عن انماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنيًا. لقد قدم «ميجدال» مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما يلي[٢]:

		الدولة: قوي	الدولة: ضعيف
المجتمع	قوي	-	منتشر سيراليون
	ضعيف	هرمي فرنسا، و(إسرائيل)	فوضوي الصين (١٩٣٩-١٩٤٥)، المكسيك (١٩١٠-١٩٢٠)

لقد استخلص ميجدال أربعة انماط وهي: ان يكون المجتمع قويًا، والدولة هي قوية وهذا لم يحدث. وان يكون المجتمع قويًا والدولة ضعيفة وهذا النموذج مثلته «سيراليون». ان يكون المجتمع ضعيفًا والدولة ضعيفة وحالته الفوضى التي عمت الصين ما بين (١٩٣٩-١٩٤٥) والمكسيك (١٩١٠-١٩٢٠). نموذج المجتمع الضعيف والدولة القوية (فرنسا) والكيان الصهيوني في فلسطين.

(1) Migdal, :"A Model " in Wiarda, op.cit., P.57.
(2) Migdal, Strong Societies, op.cit. , P.35.

اقتراب القيادة السياسية

تندرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات السياسية التي تتناول الظواهر السياسية على المستوى الجزئي (الأصغر) (Micropolitics) ، حيث تركز على دراسة الأفراد، والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل. على الرغم من ان الكثير من الظواهر السياسية تحتاج إلى تكامل الاقترابين الكلي والجزئي.

وفي معرض تناول موضوع القيادة كاقتراب لدراسة العمليات السياسية، ينبغي التذكير بان القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث إن موقع القيادة ومكانتها وتاثيرها، تتاثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل الدراسة. وكذلك النظر إليها في المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع أيضاً.

ومن ثم، فإن المقارنات التي يراد إجراؤها بين تاثيرات الانماط القيادية في العمليات والأبنية السياسية تقتضي التشابه بين سياقات تلك الابنية، حيث لا تنجح المقارنة بين الانماط القيادية أو النظم السياسية المقارنة عبر مفهوم القيادة، إذا كانت المقارنة بين نظام ديمقراطي وآخر شمولي.

فلابد أن تكون أوزان المتغيرات متشابهة في المناطق التي تخضع القيادة فيها للمقارنة.

وحيث إن القيادة تتاثر بالسياق الثقافي والسياسي الذي توجد فيه، لذلك فلابد من تعدد الأطر التحليلية وتنوعها، أو على الاقل إغناؤها بمتغيرات جديدة تماثل أوزانها الأوزان التي توجد في الوقائع السائدة في الظواهر محل الدراسة. بمعنى ان يكون المركّب التحليلي متكافئا مع الظاهرة محل الدراسة والتحليل. فالإطارات التحليلة التي تصلح للانظمة الليبرالية الديمقراطية في ما يتعلق بدراسة القيادة لا تصلح للانظمة الشمولية والعسكرية والدكتاتوريات المطلقة، على الرغم من أنه يمكن الاستفادة منها [1] .

(1) Alistair cole,"Studing, Political leadership, The case of fracsios Mitterand":, In Political Studies, Vol. 42, No.3. (september 1994), P. 466.

لقد اهتمت الكثير من الدراسات بموضوع القيادة وتاثيراتها المختلفة في العمليات السياسية، حيث تمّ الربط بين القيادة والتنمية، أو بين القيادة والنظام السياسي. وبصيغة أخرى الربط بين أنماط القيادة السياسية وانماط النظم السياسية، حينما اعتبروا المتغير القيادي متغيراً مستقلاً واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة .

طبيعة القيادة السياسية ووظائفها :

تعددت تعاريف القيادة السياسية في المنظور السياسي الغربي حيث بلغت نحو (١٣٠) مائة وثلاثين تعريفاً. ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة، فهناك من يوليها اهتماماً كبيراً حتى انه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية والتنظيمات المختلفة لا تتاثر بالمتغير القيادي، وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالنخبة وعلاقتها بالجماهير وعلاقتها بالمؤسسات المختلفة. ومن ثم لا يمكن تناول القيادة بمعزل عن تلك الأطراف، فدراسة القيادة عندهم ينبغي النظر إليها كمركب (تفاعل ثلاثي بين قائد، واتباع، وموقف)،أو تفاعل رباعي بإضافة عنصر المهمة أو المنظمة أو تباين المسئوليات [1]. هناك من يعرف القيادة على أنها « مجموعة السلوكات التي يمارسها القائد في الجماعة، والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد والأتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياق الثقافي المحيط، وتستهدف حث الافراد على تحقيق الاهداف المنوطة بالجماعة. باكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالية في أداء الافراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدراً عاليًا من تماسك الجماعة »، وطبقًا لهذا التعريف فإن المكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن (القائد،والجماعة ، والأهداف، والتاثير)، كما تتضمن التفاعل بين تلك المكونات، ذلك التفاعل الذي ينطوي على إمكانات التاثير المتبادل فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له [2] .

(١) نيفين عبد المنعم مسعد، « القيادة كمتغير في العملية السياسية، بين العالمية والخصوصية »، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) طريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة،، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣) ص٤١ .

ويذهب «بايلي» Baily إلى تعريف القيادة على أنها « قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات، وبهذا المعنى تصبح القيادة في جوهرها عملية إقناع»[١].

ويمكن تعريف القيادة كعملية Process بأنها « قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديًا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع و اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع»[٢].

وأما الوظائف التي يمكن أن تؤديها القيادة السياسية فهي :

١- وظيفة تحديد أهداف المجتمع وتعريفها ووضع برنامج بالأولويات.

٢- التوسط بين المصالح المتصارعة وتسوية الخلافات والنزاعات.

٣- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد.

٤- صناعة القرارات وتنسيق السياسات.

٥- وظيفة القدوة في المجتمع للنخب والأفراد والجماعات المختلفة، فالقيادة تمثل نموذجًا للمثاليات الاجتماعية (الشجاعة، الشرف، الكرم، التضحية، علو الهمة... إلخ)

٦- كرمز للمجتمع وتجسيد طموحاته وإيجاد الشعور بالثقة[٣].

---

(١) خليفة علي البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي - الإسرائيلي - رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤) ص ٤٠.

(٢) جلال عبد الله معوض، «القيادة السياسية كاحد مداخل تحليل النظم السياسية» في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ١٧٨ - ١٧٩. وانظر ايضًا:

Alistair, op.cit. P.453.

غير أن هذه الوظائف قد تتسع لتشمل مجالات عديدة يفترض أن تقوم بها جهات وأطراف أخرى، ويلاحظ هذا الاتساع والتضخم في الأنظمة الشمولية، حيث تتداخل شخصية القائد مع المؤسسة، بل تدمج المؤسسة في شخصية الزعيم. وقد تضيق كما هو الشأن في الديمقراطيات.

نشأة القيادة وتفاعلاتها

تختلف الظروف التي تؤدي إلى بروز القيادات السياسية من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها. كذلك فإن نمط وصول القيادة إلى السلطة له تأثيراته المختلفة، فالأشكال المختلفة للصعود إلى القمة وطريقة صعودها سيكون لها أبعد الأثر في طبيعة النظام السياسي عامة، وكذلك في مختلف العمليات السياسية.

فالقيادة الجماهيرية (الكاريزمية) تعكس نشأتها تفاعل مجموعة عناصر، شخصية، واجتماعية، وتاريخية، وهذا يعني: أن القيادة تمتلك قدرات تؤهلها لإنجاز تفاعل إيجابي بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي، الذي توجد فيه، وكذلك قدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة الصالحة لهم، وقدرتها على التعبير عن الشعور الجماعي.

إن شكل الوصول إلى السلطة يترك أثره في ممارستها وعلاقاتها بالجهات المختلفة. إن القيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، سيبرز ذلك لاحقًا في القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتبعها محليًا ودوليًا، ذلك أن نمط السلوك التابع سيطبع تصرفاتها، ويسهل استخدام اقتراب التبعية تفسير سلوكاتها المختلفة. وإذا تعارضت المصالح الداخلية للدولة مع مصالح القوى الخارجية صاحبة النعمة والفضل على الزعيم، فإن المصالح الخارجية هي التي تسود. ويمكن ملاحظة ذلك في عمليات التصويت في المحافل الدولية، كما يمكن قياس استجابة سلوك الدولة التابعة بناء على ذلك.

والقيادة التي تعتمد على العسكر في الوصول إلى السلطة تتميز في الغالب باللجوء إلى الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والعنف. والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في وصولها إلى السلطة، فإن الطابع القبلي يميز أبنيتها وتصرفاتها وعلاقاتها، وأسلوب

تجنيدها، ونمط توزيعها للمنافع والاضرار، ونمط الترقيات فيها، وخصائص عملياتها الانتخابية[1].

إلا أن هناك بعض الاستثناءات ترد على هذه المقولات، فقد تتصرف قيادات متنورة ـ في حالات قليلة ـ عكس رغبات من أوصلوها إلى السلطة، حينما تنفتح على الجماهير وتكوّن قوى إسناد جديدة تضعف بها القوى التقليدية وتمكن للمشروع الديمقراطي.

إن الحديث عن القيادة السياسية يقتضي الحديث عن تفاعل ذلك المركب من القادة والجماهير والمؤسسات.

وتفاعل القيادة مع الجماهير قد يتخذ صوراً ثلاثًا: تفاعل قوامه **النفوذ** ويعبر عن الحب والاحترام المتبادلين واللذين يتحولان إلى محور للطاعة وأسسها. والتفاعل الثاني: ينتج من ظاهرة **السلطة** وقوامه الخوف والرهبة، وتفاعل ثالث: قوامه **المساومة** وتبادل المصالح بين الطرفين، فالناس يطيعون ويمتثلون لقاء مصلحة يصيبونها، والجماهير يمكن أن تتفاعل مع القائد سلبًا أو إيجابًا حسب تعلقها به، وتبعًا لإنجازاته ومواهبه، ومدى تجسيده لطموحها.

كما تتفاعل القيادة مع النخبة التي تحوز مكان القرب من القيادة، والتفاعل بين الطرفين يأخذ أشكالاً وصوراً من التعاون والصراع والمساومة. وتتأثر العلاقة بين الطرفين بحسب القرب والبعد، وكذلك تبعا لبنية السلطة، والنخبة.

بالإضافة إلى تفاعل القيادة مع المؤسسة أو المؤسسات، حيث تلعب المؤسسات دوراً مهمًا ـ في الديمقراطيات ـ في التأثير في سلوك القادة، وعلى العكس من ذلك في الأنظمة الشمولية[2].

مداخل دراسة القيادة السياسية

إذا اخترنا مفهوم القيادة كعنصر للتحليل وتفسير الظواهر السياسية أو للمقارنة بينها، فما هو المدخل المفيد لدراسة القيادة ذاتها وتفسيرها؟. لقد تعددت مداخل تفسير القيادة

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٢) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص ٤٦ ـ ٥٠.

السياسية، فهناك من نظر إلى المتغير القيادي على أنه مفتاح كل الالغاز، وتتوقف أنماط العمليات السياسية عليه. وهناك من لم يول القيادة دوراً إلا داخل الموقع الذي توجد فيه، أو الموقف الذي تواجهه وخصائص البيئة التي تحيط بها.

١ـ مدخل السمات الشخصية: يشدد أنصاره على السمات الشخصية للقائد، والتي لها تأثير كبير في ناتج العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية، والأبنية المؤسسية. ومن ثم فإن معرفة نمط التنشئة التي تلقاها القائد، وخبراته المختلفة، والثقافة التي تلقاها، وما يتحلى به من مهارات فردية وقدرة على الإبداع، وكذلك طريقة عمله وأسلوبه، فسلوك القائد يتشكل ويتحدد، إلى حد بعيد، تبعًا لتصوره وتشخيصه وتقديره وإدراكه للموقف، ومن ثم، فإن إدراك العمليات السياسية وفهمها تستدعي التركيز على القائد وتركيب شخصيته النفسي، أي معرفة دوافعه، وإدراكه، وثقافته، ومعتقداته[1]، وخبراته التاريخية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتنشئته وطفولته، وتقدير القائد لذاته، وذلك من حيث الصورة التي يكونها عن نفسه.

يقول «روبرت لين» Robert Lane: «إن الفرد الذي يصاب بخيبة أمل في نفسه، أو في واقعه يعكس ذلك على من حوله وماحوله»[2].

كما يهتم هذا الاقتراب بالمهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه، وقدرته على التجنيد ومهاراته الاتصالية، وثقافته السياسية وذكائه وحنكته، وميزاته الفردية الأخرى كالشجاعة، وأسلوبه في التعاطي مع القضايا السياسية هل هو متفاعل أو عقائدي صُلب المزاج أو هو براجماتي، وكذلك قدرته على لعب أدوار متعددة[3].

٢ـ مدخل المكانة (الموقع): ويشير إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام،

(١) سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٧.

(٢) البكوش، مرجع سابق، ص ٥.

(3) Alistair, op.cit., P.456.

والصلاحيات التي تخولها له الدساتير، وعلاقاته المختلفة بالمؤسسات الأخرى:التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية ، ومن ثم فإن تفسير القيادة ينبغي ان يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك وصلاحيتها ، اي بفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، ودرجة هامش الحركة والحرية الذي تتوفر عليه . وإن النظر إلى رئيس دولة في بلد قد يختلف من حيث الصلاحيات عنه في بلد آخر. فاقتراب المكانة يفسر سلوك القيادة تبعًا للقيود والفرص التي تكون على القيادة اولها . وبصيغة اخرى، يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، وكذلك على الإطار المؤسسي السائد، والتفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة؛ تفاعل الرئيس مع الوزير الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، وكذلك علاقة الرئيس بمحيطه، وبالمؤسسات الأخرى، كالاحزاب والجماعات المختلفة والمؤسسة العسكرية .

٣– **المدخل البيئي** : هذا المدخل لا يعطي اهمية كبيرة للقيادة ولكنه يركز على البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمّنان من قيود على حرية حركة القيادة، أو من فرص تلعب دور الموارد والمساندة للقيادة. ومن ثم، فإن تفسير السلوك السياسي، للقائد ينبغي ربطه بالاوضاع الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الاحزاب)، والوضع الدولي السائد (الموارد والضغوط)،إلا ان الدمج بين هذه المداخل الثلاثة يقوي القدرة على التحليل أفضل من الاعتماد على مدخل منفرد قد يبتسر الحقيقة[1] .

***

(1) Alistair, op.cit., P.456.

الفصل الخامس

أساليب البحث وأدواته

وتعني الطرق والإجراءات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعطيات الضرورية لاختبار الفروض، أو للكشف عن الظواهر المختلفة او الإجابة عن الأسئلة البحثية وتتعدد هذه الأساليب والأدوات وسنعرض لها في ما يلي:

المبحث الأول

أسلوب تحليل المضمون Content Analysis

يعد أسلوب تحليل المضمون من أهم الاساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية، وهذا لا يعني أن العلوم الإنسانية الأخرى لا تستخدم هذا الإسلوب، ذلك أن الكثير من الحقول المعرفية الاخرى كالادب وعلم النفس وعلم الاجتماع تستخدم هذا الأسلوب.

كما أن علم السياسة يستخدم هذا الأسلوب بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وأنماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب، وكذلك اهتمامات الرأي العام وخطابات المعارضة السياسية، وصورة الأمة عند الغير. وقد كان الفضل لتطوير أسلوب تحليل المضمون إلى العالم السياسي الامريكي « هارولد لاسويل » حيث أدخل تطويرات هامة على هذا الأسلوب أضفت عليه جاذبية، وزودته باسس وقواعد اغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه.

تعريفه وأهميته

يعرفه « برلسون » Berelson « تحليل المضمون أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال »[1] .

(1) Klaus Krippendorff, Content Analysis An Introduction, to its Methodology, (Beverly Hills: sage Publications,1980) , P.21.

ويعرفه «كريندورف Krippendorff» . «تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل[1]».

ويعرفه «سمير حسين» تحليل المضمون هو «أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها - من حيث الشكل والمضمون - تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، أو فروضه الأساسية، طبقًا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية، أو الثقافية، أو السياسية، أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية - شكلاً ومضمونًا - والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم ، ومفاهيمهم. وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية ، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية»[2] .

يحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية وهو أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام ، وقلة التكلفة مقارنة مع الدراسات الاستبيانية، ويسر الحصول على البيانات في كثير من الأحيان. وتقدم لنا النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا الأسلوب كمًا هائلاً من المعلومات، فهو أسلوب يزودنا بالمعرفة وبرؤيات جديدة ويرشدنا في نشاطاتنا البحثية. إننا نستطيع معرفة الكثير من أحوال الأمم وأنماطها الثقافية والمعيشية من خلال استخدام تحليل المضمون، كما نستطيع معرفة التطورات التي لحقت ثقافة معينة، أو نمطًا من التفكير، أو الأساليب اللغوية والأدبية من خلال استخدام هذا الأسلوب.

(1) Loc. cit.

(٢) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٢

ويندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، والعد، والقياس في الدراسات الإنسانية، وهو ما يجعله يزودنا بكميات كبيرة من المعلومات والبيانات. وهو أسلوب يمكن أن يقوي كفاءة التحليل ودقته وشموليته وتعبيره تعبيرًا صحيحًا عن المضمون واستبعاده للتقديرات الذاتية للباحث. ويتميز هذا الأسلوب باشتراطه الموضوعية في تناول موضوعاته، فكل الخطوات التي يتبعها الباحث المستخدم لهذا الأسلوب تستدعي انضباطها بقواعد وإجراءات واضحة ودقيقة؛ حيث يتوجب على الباحث أن يجيب عن مجموعة التساؤلات، والتي من أهمها:- ما هي الفئات أو الفصائل أو التصنيفات التي ستستخدم في التحليل؟

- كيف يمكن التفريق بوضوح بين كل فئة وأخرى؟
- ما هو المحك أو المعيار الذي سيستخدم في اختيار وحدات معينة (الكلمة - العبارة - الموضوع - الشخصية... إلخ) في عملية التصنيف دون غيرها من الوحدات؟
- ما هي المسببات التي تقوُد إلى استدلالات وتفسيرات معينة دون غيرها بعد ظهور نتائج التحليل؟

فالموضوعية تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات، والتزام الموضوعية وتلافي التحيز. ويتم التأكد من فكرة الموضوعية من خلال إجراءات الثبات وتطبيقاتها، وذلك باستخدام مقاييس عدة من أهمها:قدرة باحثين آخرين على التوصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات البحثية نفسها وللمادة ذاتها. كما يستدعي أسلوب تحليل المضمون الحياد الذي يفرض على الباحث أن يبعد تحيزاته وأفكاره المسبقة وتصوراته الذاتية، ولكن يركز على المضمون موضوع الدراسة، ويقوم بتحليله ليتوصل إلى النتائج، والمؤشرات والتفسيرات التي تقوده إلى المزيد من الفهم والإدراك للمشكلة التي يتولى دراستها[1] .

كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والضبط، وفي مواجهة كثرة المواد

(١) نادية سالم، «أسلوب تحليل المضمون، عرض منهجي لعينة من الدراسات المصرية»، في ودودة بدران (محرر)، «البحث الامبريقي في الدراسات السياسية»، مرجع سابق، ص ص ٢٨ - ٢٩.

موضع التحليل وتنوعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي[1] . كما يفيد في معرفة الميول المختلفة .

وتتعدد استخدامات تحليل المضمون، حيث يستخدم لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، ومذكراتها، وتصريحاتها. ويمكن ان يستخدم هذا الاسلوب في معرفة توجهات دولة إزاء أخرى، وذلك بدراسة مضمون الصحافة الرسمية إزاء الدولة المعنية. ويستخدم هذا الاسلوب، أيضا، في معرفة مصدر المعلومات مما يتيسر معه اكتشاف التحيز أو الموضوعية في وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال. قام أحد الباحثين بتحليل مضمون برامج المقابلات السياسية في الشبكات الثلاث الامريكية (CBS,ABC, NBC) ووجدان هذه البرامج قد استضافت (٣٨ شخصية «إسرائيلية» بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٤)، بينما استضافت (٩ شخصيات عربية فقط من جميع أجزاء الوطن العربي). وكذلك يفيد في التعرف على خصائص البرامج الإذاعية والتلفزيونية[2] .

خطوات تحليل المضمون؛

ينبغي للباحث الذي يختار أسلوب تحليل المضمون ان يتبع الخطوات التالية:

١ـ **تحديد مشكلة البحث أو موضوعه**: كأن يقوم الباحث بتحديد ميول الصحافة الحكومية الجزائرية إزاء أزمة الخليج الثانية.

٢ـ **صياغة الفروض** (افتراض وجود علاقة بين المتغيرات) ولا يشترط في البحث دائمًا، أن يصوغ فروضًا، بل يكفي ان يجيب عن أسئلة.

٣ـ **تحديد مجتمع البحث**: وتشير هذه الخطوة إلى المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة. فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الاعمدة الصحفية المنشورة بمجموعة من الصحف خلال فترة من الزمن محددة.

٤ـ **اختيار العينة**: ينبغي ان تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحًا وتتضمن هذه الخطوة ثلاث مراحل:

(١) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩)؛ ص ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

أ ـ اختيار عينة من المصدر بمعنى تحديد الاساس الذي في ضوئه يتم اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي كله. فمثلاً عند دراسة ميول الصحافة الحكومية في الجزائر نحو ازمة الخليج الثانية، يختار الباحث الشعب، والمجاهد، والمساء.

ب ـ اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي ستغطيها العينة.

جـ ـ اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته. وتشير إلى وحدة الإحصاء أو العد، وتمثل أصغر وحدة في عملية التحليل كلها. لذلك لابد من صياغة تصنيفات ثابتة، مثل وحدة الكلمة، والخبر، اي القصة الإخبارية ، المقالة كلها كوحدة للتحليل، الفيلم أو القصة أو الرواية، المشهد داخل فيلم (كم مشهد استخدمت فيه القوة والعنف) والشخصية ، والموضوع ، والمفردة، ومقاييس المساحة والزمن، وفئات التحليل مثل، فئة مضمون المادة محل التحليل واتجاهها، والشكل، اي القوالب التي افرغت فيها مادة التحليل، أو كيف قيل وهي فئة شكل أو نوع المادة وفئة شدة التعبير[1] .

٥ـ **الثبات**: يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، وبصيغة اخرى، يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها إذا ما أردنا إعادة البحث التحليلي، إذا توافرت الظروف ذاتها وكذلك الفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية. فالثبات يفيد في أنه؛ اي باحث تتوفر له الظروف ذاتها والمعطيات نفسها يتوجب ان يحصل على النتائج نفسها التي حصل عليها سابقه.

٦ ـ **الصدق**، يشير إلى مدى ملاءمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الاسلوب على توفير المعلومات المطلوبة. ويقتضي الصدق، والدقة في تحديد المفاهيم، واللجوء إلى المحكمين عند الاقتضاء[2].

وحدات تحليل المضمون

حيثما ان تحليل المضمون يعتمد الوصف الكمي الظاهر لمضمون الاتصال، فلابد من

(١) نادية سالم، مرجع سابق، ص ص ٣٤ ـ ٣٧. و محمد الوفائي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) سمير حسين مرجع سابق، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

تقسيم المضمون إلى وحدات، أو فئات، أو عناصر معينة، حتى تتم الدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بهاه وفي هذا الصدد ينبغي التمييز والتفريق بين وحدة التسجيل التي هي أصغر جزء في المضمون يتم عده، وهي الوحدة التي نحلل بمقتضاها. إنها أصغر وحدة يظهر خلالها تكرار الظاهرة. ووحدة السياق التي هي أكبر جزء من المضمون يمكن بحثه للتعرف على وحدات التسجيل. فقد تكون وحدة السياق ؛ فقرة أومجموعة فقرات، أوموضوعًا كاملاً يتولى الباحث دراسته للتعرف على وحدات التسجيل ، أو العد واستخراجها منه. ويرى الباحثون الخبراء أن هناك خمس وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي : الكلمة ـ الموضوع او الفكرة ـ الشخصية ـ الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية ـ مقاييس المساحة والزمن.

١- **وحدة الكلمة** : أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، فقد تعبر الكلمة عن رمز أو مفهوم أومدلول، ويختلف معناها باختلاف السياق الذي توجد فيه .

٢- **وحدة الموضوع أو الفكرة**: تعد هذه الوحدة أكبر وحدة وأهمها بالنسبة لتحليل المضمون، وأجداها لتحليل المواد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والقيم، والمعتقدات. هذه الوحدة هي عبارة عن جملة، أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.

ويرى «برلسون» إمكانية تقسيم الفكرة إلى مجموعة عناصر كما يلي:

ـ الموضوع الذي تركز عليه الفكرة ـ الجوانب التي تتناولها الفكرة ـ القيم المتضمنة في الفكرة ـ الطريقة أو الأسلوب المتبع في عرض الفكرة[1] .

٣- **وحدة الشخصية**: وتشير إلى الأشخاص أو (الشخص) الذي تدور عليه الرواية أو الفكرة، أي الشخص محور الاهتمام.

٤- **وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية**: وتشير إلى الوحدة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة إلى جمهور القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين خلالها، ومن أمثلتها: الكتاب، الفيلم، القصة،

(١) سمير حسين ، مرجع سابق، ص ص ٧٩ ـ ٨٠.

المقالة، الحديث، البرنامج الإذاعي، الخطاب، البرنامج التلفزيوني، العمود، المسلسلات، المسرحيات، الرسوم المتحركة ، الإعلانات، الكاريكاتير. ويستطيع الباحث تصنيف البرامج التلفزيونية، مثلاً، إلى برامج سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وترفيهية.

٥ـ **مقاييس المساحة والزمن** : وتشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلامية المنشورة في الكتب أو الصحف، أو المطبوعات المختلفة. والمدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالراديو أو المعروضة بالتلفزيون أو السينما. وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع[1] .

فئات تحليل المضمون

وهي عبارة عن الأسلوب الذي تصنف به وحدات التحليل، وتقسم فئات التحليل إلى فئتين : ١- فئة الموضوع أو المضمون (ماذا قيل؟) ٢- فئة الشكل (كيف قيل؟)

أولاً : ماذا قيل؟ : وتنصب على المحتوى المكتوب والمنشور والمذاع، وتتضمن:

أ ـ فئة الموضوع: وتشير إلى القضية التي تدور حولها مادة الاتصال.

ب ـ فئة الاتجاه: وتشير إلى اتجاه منتج المادة الاتصالية سواء كان كاتبًا، أو صحافيًا، أو إذاعة، أو منتج فيلم ـ نحو قضية معينة ـ هل هو مؤيد أومعارض أومحايد .

جـ ـ فئة المعايير التي تطبق على مضمون الاتصال: وتشير إلى الأسس التي يصنف اتجاه المضمون وفقًا لها (أي مجموعة المعايير التي يحكم بها باحث معين على مقالة على انها معارضة أومؤيدة أو محايدة، وفي العادة، يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمي).

د ـ فئة القيم: وتشير إلى الأهداف المرجوة أو القيم المتضمنة.

هـ ـ فئة الطرق المتبعة: وتشير إلى الوسائل المتبعة لتحقيق الغايات وتتضمن كافة الوسائل والأساليب المتبعة لعرض الفكرة وشرحها.

هذه الأساليب قد تكون : تحليلة، دعائية، من خلال المناقشة، إملا آراء واتجاهات معينة، أو طلب الآراء والاقتراحات.

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

و ـ فئة السمات: وتشير إلى الخصائص والقدرات التي يتصف بها أشخاص المادة الاتصالية.

س ـ فئة الفاعل أو الممثل: وتشير إلى الشخص المحوري المحرك للأحداث.

ص ـ فئة المصدر : وتشير إلى جهة ومصدر المعلومة، ،وتتضمن هذه الفئة، الأشخاص ، والصحف، والإذاعات، والقنوات التلفزيونية، ووكالات الأنباء، والأفلام، والوثائق وغيرها .

ض ـ فئة المكان: الذي صدرت منه مادة الاتصال (البلد مصدر المادة الاتصالية).

ع ـ فئة الجمهور المستهدف: من هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الحكومة أو الدول الأجنبية التي يتوجه إليها المشرف على العملية الاتصالية؟

ثانيًا ـ فئات كيف قيل؟ : وتُعْنَى بالأشكال والقوالب التي صبت فيها مادة الاتصال ، هل هي أخبار ، تحقيقات، مقالات، قصص، كاريكاتير، تعليقات ، إعلانات، وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيمكن أن تصنف على هذا النحو: أخبار، تحليلات، منوعات، تعليقات. كما يتم الاهتمام بشكل العبارة أو الجملة من الناحية اللغوية أو الفنية (هل العبارة تعكس أو تؤكد حقائق أو آراء أو استفسارات. وكذلك شكل المادة التحريرية. وموقع المادة في أي صفحة؟ وفي أي عمود؟ وكذلك الصورة المنشورة مع المادة الصحفية. وطرق عرض البرامج التلفزيونية والألوان، والشدة، والإثارة، والأشخاص الذين ترد على ألسنتهم المادة الاتصالية، والمدة الزمنية، والوقت المختار، والديكور ... إلخ.

وبعد ما ينتهي الباحث من إتمام الخطوات البحثية السابقة المتمثلة في طرح الإشكالية، وصياغة الفروض، وتحديد مجتمع البحث والعينة الممثلة له، واختيار وحدات تحليله وفئاته، ومراجعتها وترميزها وتبويبها، وتفريغها في جداول ، ثم بعد ذلك القيام بتفسيرها في إطار تصوري معين، حتى تأخذ معنى ودلالات علمية وتضيف لبنة إلى صرح المعرفة[1] .

***

(١) جمال زكي، والسيد يسين، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢)، ص ص ٣٨١ ـ ٣٩٠. وانظر أيضا : ـ سمير حسين، مرجع سابق، ص ص ٨٩ ـ ١٠٠.
ـ محمد الوفائي، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٢.

المبحث الثاني

الملاحظة

الملاحظة هي وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تستخدمها مختلف العلوم، ولو بنسب مختلفة.

تعريف الملاحظة: تتعدد تعريفاتها ويمكن الإشارة إلى بعضها: « تعرف الملاحظة بصفة عامة بأنها إدراك الظواهر والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس، سواء وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة ، وذلك في ما يتعلق بالغير»[1] .

ويعرفها « كارترجود»: « الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل»[2].

ويشترط « سيلتز» في الملاحظة لتصبح وسيلة علمية: ١- أن تخدم الغرض أو الأغراض المحددة للبحث. ٢- أن تصمم بشكل منظم. ٣- وتسجل نتائجها بانتظام وترتبط باقتراحات أو افتراضات عامة. ٤ـ وتخضع لاختبارات وضوابط « الصدق» و « الثبات »[3] .

استخدامات الملاحظة في الدراسات السياسية

تستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد، والجماعات دون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو، أو قد تفقد كثيراً من التلقائية في السلوك. فباستخدام الملاحظة يمكن تصوير المشاهد، والأنماط، والكيفيات، التي يتم بها الفعل السياسي. وبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خصوصا في المؤسسات الإدارية والتشريعية. إن كثيراً من القرارات السياسية التي تؤثر في العامة تتخذها البيروقراطية على مستوى الشارع (مثلما يفعل ضباط البوليس، وعمال الخدمة العامة)، كما يمكن ملاحظة حملة انتخاب شعبي وفهم إلى أي المجموعات ينتمي المرشح، وما هي الأدوات

(١) فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥) ص ١٠.
(٢) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ٢٢٠.   (٣) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

المستخدمة في الحملة الانتخابية. وكذلك تفيد الملاحظة الدراسات السياسية في مجال بحوث التقويم (التقييم) . ومعرفة آثار القرارات[1] .

كما تفيد في معرفة مدى التزام الأنظمة بالدساتير والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص. إننا نستطيع الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والخطب، والشعارات، ولكن خلال ممارسة أعوانه وممثليه وموظفيه وأجهزته المختلفة في الشارع، ومع العامة في الحياة الاعتيادية.

كما يستطيع أن نتبين طبيعة نظام معين ينتمي إلى مجتمع تتعدد فيه الأعراق، والألوان، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لتصرفات موظفيه وأجهزته ، إزاء مختلف الأجناس والألوان. وتعد الملاحظة المباشرة ـ على الصعيد المنهجي ـ مفيدة للبحوث السياسية، لأنها تتجنب التشخيص المفتعل والمصطنع، وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلاً. بمعنى أنها تزودنا بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية، مقارنة مع التقديرات التي يتم الحصول عليها بالتجربة الاجتماعية المفتعلة أو المسح[2] .

فالملاحظة المباشرة هي أسلوب بسيط يتبعه الباحث السياسي لفهم الطريقة التي يتصرف بها الأفراد إزاء المواقف المختلفة، وإمكانية رصد التلقائية التي يتصرفون بها، وهذه التلقائية التي تعبر عن مكنونات الأفراد يصعب إدراكها بوسائل بحثية أخرى.

وتفيد الملاحظة في معرفة المؤثرات التي تؤثر في الجماعات والتنظيمات، ودرجة كل مؤثر ومستواه، ومعرفة ردود الأفعال مختلف تلك المؤثرات وأوزانها.

كما تفيد الملاحظة المباشرة في معرفة توجهات الرأي العام، ،حينما يصعب استخدام وسائل قياس الرأي العام وتوجهاته، لضعف الإمكانات ، أو بسبب تمنع الناس من الإدلاء بآرائهم خوفاً من الإحراج والمضايقة والمتابعة أو بسبب صعوبات أخرى.

فالملاحظة قد تتغلب على كثير من مصاعب البحث التي تستخدم أنواع الاستبيان،

(1) جارول مانهايم وريتشارد ريتش، التحليل السياسي الإمبريقي، ترجمة عبد المطلب غانم وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٣١٢.

(2) المرجع نفسه، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

بسبب انعدام الحرية وعزوف الناس عن الاستجابة. ذلك أن الملاحظ يستطيع أن يندمج في المجتمع المبحوث ويعايشه، ويلاحظ تصرفاته على السليقة بدو تصنّع، ويذهب إلى أبعد من وصف التصرفات، بل إلى معرفة القيم التي تنطلق منها تلك التصرفات. لذلك يمكن القول: إن الملاحظة المباشرة تفيد كثيراً في البحوث الوصفية والاستطلاعية ، والتي هي بدورها، كثيراً ما تكون قاعدة انطلاق لبحوث تفسيرية واختبارية، أي اختبار الفروض وتطوير النظريات، وتفيد البيانات المجموعة من خلال الملاحظة في صياغة المفاهيم وتطوير النظريات[1] .

أنواع الملاحظة:

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بشان تصنيف أساليب الملاحظة، وذلك بسبب المتغير الذي يعتمده كل باحث في عملية التصنيف. فهناك تصنيف يعتمد القصدية، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة مقصودة (علمية) وملاحظة غير مقصودة (عادية)

١ـ **الملاحظة العادية**: وهي ملاحظة يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، حينما ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، وهو لا يستهدف إخضاع ذلك للبحث والدراسة العلمية المنظمة، ولا يسعى إلى اختبار فروض أو الكشف عن حقائق علمية، إلا أن الملاحظة قد تكون بداية وسبباً في ملاحظة علمية، وباعثاً على الكشف والتحقق والاختبار.

٢ـ **الملاحظة العلمية**: وهي أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف، أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية التفسير إذا تيسر الأمر، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين بعض الظواهر الأخرى، فهي ملاحظة هادفة ومنهجية ودقيقة، غالباً ما تقوم على التسجيل والقياس[2] .

وهناك تصنيفات أخرى، منها ما ينهض على فكرة اندماج الملاحظ في الموقف المراد دراسته وملاحظته، فيصنفون الملاحظة إلى ملاحظة بمشاركة وملاحظة بغير مشاركة ، وهناك من يصنف على أساس التنظيم، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة منظمة، وملاحظة غير منظمة. إلخ. غير أننا سنقتصر على الملاحظة العلمية لأهميتها لموضوعنا، ويمكن تقسيمها إلى:

(1) المرجع نفسه، ص ٣١٩.

(2) فاروق يوسف، وسائل جمع البيانات، مرجع سابق، ص ص ١٥ ـ ١٦.

أ ـ ملاحظة بسيطة بغير مشاركة : وهي الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها .

وهو يلاحظ ولا يشارك فعليًا في الموقف، إلا انه قد يختلط بالجمهور، وينصت إلى ما يدور بين الأفراد من أحاديث ويراقب سلوكهم وآثار انفعالاتهم . هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على بيانات، ربما يتعذر عليه الحصول عليها من غير هذه الطريقة .

فالباحث لا يشارك في الاحداث، ولا يخضعها للضبط العلمي، ولا يستخدم الادوات الدقيقة للقياس للتاكد من دقة الملاحظات وموضوعيتها.

ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جمع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محددة وتحت ظروف معينة. ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة.

ب ـ ملاحظة بسيطة بمشاركة: حيث يشارك الملاحظ، الجماعة التي يلاحظها ، ويعايشها لمعرفة خباياها، وقيمها، وتصوراتها عن القضايا التي يودُّ ان يعرف موقفها واتجاهاتها نحوها.

ومعايشته الحميمة هي التي تمكنه من معرفة آثار العوامل المختلفة في سلوكات تلك الجماعة أو التنظيم، ونمط استجاباتهم لتلك المؤثرات. لقد لجأ الكثير من علماء الأنثروبولوجية، والكثير من المبشرين والمنصرين، والمستشرقين إلى هذا الأسلوب لاستيعاب قيم المجتمعات الاخرى وقدموا تصورات كبيرة عنها إلى الدوائر الاستعمارية التي ينتمون إليها، فكان ذلك حال «لويس ماسنيون» الذي لبس لباسًا أزهريًا وتظاهر بالإسلام وهو في حقيقته كان ضابطًا فرنسيًا شارك في الحملة الفرنسية والحروب التي شنتها فرنسا على سوريا. وكذلك المستشرق الهولندي (هون خرونيه) في الحجاز واندونسيا.

ج ـ الملاحظة المقننة: ويتميز هذا الأسلوب من الملاحظة، بان الملاحظ يضع مجموعة مسبقة من المفاهيم، والمجموعات ، والرموز، حيث يقوم الملاحظ بتصميم خطة تنم عن معرفته بالموضوع الذي يستهدف ملاحظته أو على الأقل يعرف أهم عناصره . لذلك يلجأ الباحث إلى إعداد الادوات والوسائل التي يحتاجها للقياس والتقدير. هذا الأسلوب يقوم على الضبط العلمي للأفراد وللموقف الذي تجرى فيه الملاحظة، كما ان الملاحظة تنحصر في موضوعات محددة سلفًا. ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية

والوصفية، ولفي الدراسات التي تختبر فروضًا عن علاقات محددة بين متغيرات. وتركز الملاحظة المقننة عادة على خصائص محددة من السلوك أو على عدد قليل من السمات، وتستخدم في دراسة القيادة،والاتصال، والتكامل الاجتماعي. وعادة ما تعد البيانات المجمعة من الملاحظة المقننة بيانات كمية تفيد في اختبار الفروض. وهذا بعكس الملاحظة غير المنظمة أو غير المقننة، التي لا تشترط قيودًا على عملية الملاحظة. أما المعلومات المستخلصة من الملاحظة غير المقننة تكون في العادة بيانات كيفية، لذلك يعد هذا الأسلوب أكثر ملاءمة للبحث الوصفي والاستكشافي. إلاّ أن هناك تداخلاً بين هذين الأسلوبين من الملاحظة ، مما حدا الكثير من الباحثين إلى المزج بينهما في عملية البحث[1] .

شروط الملاحظة الجيدة

إذا أراد الباحث لملاحظته ان تكون ذات أهمية علمية، فعليه أن ينضبط بمجموعة من الضوابط والقواعد التي تواضع عليها أهل الاختصاص، ومن هذه الشروط والقواعد ما يلي:

١– يتوجب على الباحث الملاحظ تجنب تسجيل ملاحظاته بحضرة من يخضعون للملاحظة، حتى لا يتاثروا بذلك، ويضطرب سلوكهم التلقائي. إلا ان هذا لا ينفي امتلاك الباحث كناشًا يدوِّن فيه بعض الملاحظات التي تُعينه على التذكر لاحقًا عندما يخلو لتدوين ما لاحظه كاملاً.

٢– تسجيل الملاحظات الميدانية بأسرع ما يمكن بعد إتمام الملاحظة مباشرة[٢] .

٣– يجب أن تكون الملاحظات الميدانية تفصيلية وشاملة ودقيقة، وذلك بملاحظة كل العوامل التي قد يكون لها أثر في إحداث الظاهرة، وأن تحدد وحدات الملاحظة، هل هي الأفراد أو الجماعات؟ وتحدد الوحدات الزمنية التي تجري فيها الملاحظة وأن تختار الأوقات المناسبة للملاحظة، والمجالات التي تتجلي فيها الظاهرة أكثر من غيرها،والاستعانة بالأجهزة والآلات المساعدة (كوسائل التسجيل والتصوير)،والبعد عن التحيز والهوى[٣] .

(١) جارول مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٣. وانظر أيضًا :
ـ فاروق يوسف ،مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧.
ـ محجوب الفائدي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٣) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠.

الاستبيان والاستبار (المقابلة)

من أكثر الأدوات الميدانية استخداماً في البحوث الاجتماعية والسياسية والإعلامية. وذلك لمعرفة سلوك الأفراد واتجاهاتهم إزاء قضيةمعينة، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان والاستبار، لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها وأبدأ بتناول الاستبيان ثم الاستبار.

المطلب الأول ـ الاستبيان

تعريف الاستبيان : « يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد، واتجاهاتهم، وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عيِّنة محددةٍ من الأفراد، في ما يتعلق بالموضوع المعين، فإذا ما تمّ ذلك بإجابة المبحوث عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج معد لذلك مقدمًا، يقوم المجيب بملئه بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر كل دوره في عملية كتابة إجابات المبحوث سمي ذلك استبيانًا »[1] . ويمكن تعريفه أيضا الاستبيان هو « أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها، من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان ».

وبالتالي يعتبر الاستقصاء (الاستبيان) أحد الأساليب الأساسية، التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعةمن الأسئلة المحددة المعدة مقدماً وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافعَ والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة »[2] .

وتجب الإشارة إلى تعدد تسميات استمارة الاستبيان، فهناك من يطلق عليها الاستمارة،

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٤ .

(٢) عبد الخبير محمود، عطا، « الاستمارة كأحد أدوات البحث الامبريقي » في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ١٧٧ .

وهناك من يسميها الاستبيان، وهناك من يستخدم كلمة الاستقصاء. وهي جميعًا بمعنى واحد يفيد بوجود صحيفة مدون عليها مجموعة من الاسئلة هادفة توجه إلى من يستهدف المشرف عليها معرفة مواقفهم واتجاهاتهم إزاء قضية معينة.

واستخدام أسلوب الاستبيان ينتشر في أنحاء العالم، وإن اختلفت درجاته، والنتائج المترتبة عليه. ذلك ان الوضع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي السائد في المجتمع الذي يجرى فيه الاستبيان، يترك بصماته بقوة في نتائج ذلك الاستبيان. إن الاستبيان الذي يجرى في بلد يعمه الاستبداد السياسي، حيث يتحكم الخوف وتصادر الحرية، ويكثر النفاق والتزلف، في الغالب تأتي نتائجه مخيبة، ذلك لأن الناس يتخوفون من الباحث، خصوصًا ، في ما يتعلق بالقضايا السياسية، إذ ينظرون إلى الباحث على أنه يجمع تقارير عنهم، ليسلمها إلى السلطات الحاكمة. ومن ثم، فإن الكثير من الناس يحجمون عن ملء الاستمارة ويرفضون التعاون مع الباحث، وفي اغلب الأحيان إن أجابوا، أخفوا الحقيقة أو اجابوا إجابات غير صحيحة.

كما ان هناك عائقًا اخر يواجه استخدام أسلوب الاستمارة في المجتمعات المتخلفة التي تكثر فيها الأمية. مما يستدعي من الباحثين اللجوء إلى استخدام وسائل مكملة تغطي تلك الثغرات، وفي الغالب يلجأ إلى أسلوب المقابلة، ومقابلة النخبة خصوصاً[1] .

وتستخدم الدراسات السياسية الاستمارة في العديد من موضوعاتها، كالانتخابات، والمشاركة السياسية، والسلوك التصويتي، ومعرفة مستوى الثقافة السياسية، وأثر الاتصال السياسي، ومعرفة توجهات الرأى العام إزاء القضايا المحلية والدولية، ومعرفة صور الآخرين عن الذات، وقياس التغير الذي يحدث نتيجة مؤثر من المؤثرات، وقياس الرضا عن الاداء السياسي، وغير ذلك من القضايا.

ويتضمن أسلوب الاستقصاد مجموعة منَ الخطوات العلمية يتوجب اتباعها، إذا ما أريد للاستبيان ان يكون ناجحًا، وهذه الشروط تتعلق بمجتمع الدراسة، والعينة المختارة،

(١) اماني قنديل، « الاستبيان كأداة للبحث مع التركيز على نماذج من استطلاعات الرأي العام »، في ودودة بدران، المرجع السابق، ص ٢٢٤ .

وبالاستمارة وتصميمها وشكلها ومضمونها، وعلاقة الباحث بالمبحوثين.

أولاً: تحديد مجتمع البحث والدراسة واختيار العينة:

إن اللجوء إلى استخدام العينة، بدلا من دراسة المجتمع موضوع البحث كله، يرجع إلى الكلفة الكبيرة التي يفرضها هذا الأسلوب الأخير، وكذلك الوقت المستغرق، والجهد الكبير؛ لذلك يلجأ الباحثون إلى اختيار عينة تمثيلية لمجتمع البحث. ويعني مجتمع البحث أوما يسمى إطار البحث، الجماعة التي تجرى عليها الدراسة، ويشترط في مجتمع البحث أن يكون محدداً تحديداً دقيقاً وواضحاً، والتحديد يتناول المنطقة وأعمار السكان الذين سوف يتناولهم البحث، ونوعهم، وأعمارهم، كما يتناول الجنسية، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والمنطقة التي قضى فيها الفرد معظم حياته، ومستوى الدخل.

ويقصد بالعينة ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته. فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعنى أن يكون الجزء ممثلا تمثيلاً صحيحًا للكل. فالعينة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. وبدون عنصر التمثيل لا يمكن التعميم، كما ينبغي أن تتوفر في العينة العشوائية، بمعنى. أن تتاح لكل عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة للظهور في العينة. وينبغي في نوع العينة وحجمها أن يتناسبا مع أغراض البحث. والقابلية للتكميم. وأن تكون العينة كافية ومعبرة عن المجتمع الأصلي وتمثل مختلف فئاته، لذلك لابد من تحديد إطار العينة، وهو القائمة التي تضم جميع وحدات المجتمع، ومن هذه القائمة تختار العينة، وأن يراعى في الإطار الشمول، بحيث يضم كل أفراد المجتمع. وأن تكون العينة عملية، أي تلائم طبيعة البحث، وأن تكون اقتصادية،تحقق الحد الأقصى من المعرفة بالحد الأدنى من التكلفة. كما ينبغي للعينة أن تبتعد عن التحيز، بحيث تتساوى معالم العينة مع معالم المجتمع الذي تمثله.

وينبغي أن تختار العينة الضابطة بالطريقة نفسها التي يتم بها اختيار العينة التجريبية، بحيث تمثل كل العناصر بفئاتها المختلفة لكل من الفئات التجريبية والضابطة بنسبة واحدة، حتى يمكن قياس أثر المتغير موضوع الدراسة في الموضوعات التي تتطلب ذلك[1].

---

(١) عطا، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨٢. وانظر الوفائي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

ثانياً - تصميم صحيفة (استمارة) الاستبيان:

استمارة الاستبيان،هي تلك الصحيفة التي يقوم الباحث بتدوين فيها مجموعة من الأسئلة المقفلة أو المفتوحة، والتي توجه إلى المبحوثين بالبريد، أو تسلم باليد، أو تنشر في الجرائد والمجلات، أوتعرض على شاشات التلفزيون، أو تذاع في الإذاعة، وتستهدف جمع بيانات ومعلومات عن سلوكهم، ومواقفهم، وآرائهم بشأن قضية من القضايا.

وتتطلب الاستمارة الجيدة الالتزام بمجموعة من الشروط والضوابط، حتى تمكن صاحبها من الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من تلبية احتياجات تساؤلاته العلمية. لذلك يوصي الخبراء والمتخصصون المنهجيون بجملة ضوابط ونصائح يتوجب على الباحث أن يتبعها ويسترشد بها. هذه النصائح هي كما يلي:

١- **تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها التي تستدعيها الدراسة:** وهذا يقتضي في حد ذاته، أن تكون الأسئلة المتضمنة في الاستمارة وثيقة الصلة بالموضوع، أي تدور مع إشكالية البحث وفروضه وتساؤلاته العلمية ولا تخرج عن تلك الدائرة، إذ الغرض من الاستمارة هو جمع معلومات محددة عن موضوع محدد. ويتم هذا من خلال المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وفروضه وتساؤلاته، وما يستهدف الحصول عليه من معلومات وإجابات واستفسارات معينة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بمستوى المشاركة السياسية بالنسبة لمقياس التعلم، ينبغي أن تتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة توجه إلى المتعلم والعامي.

٢- **تحديد الهيكل العام للاستمارة:** وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً متكاملاً، بحيث تبدو الصورة النهائية لصحيفة الاستقصاء عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات عنها. بحيث يشكل تكامل هذه الوحدات الهيكل العام للصحيفة، ويظهر هذا الهيكل منسجماً منطقياً وهو يضم تلك المحاور والفقرات[1].

ويعتاد على تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أبواب أو محاور، يتضمن الباب الأول؛ بيانات

---

(١) عطاء مرجع سابق، ص ص ١٨٥ - ١٨٦.

حول البحث والجهة التي تشرف عليه، ويتضمن الباب الثاني؛ معلومات عامة عن اشخاص المبحوثين؛ مثل: معلومات عن العمر، والمهنة، والدخل، والسكن، والمستوى التعليمي، ويتضمن الباب الثالث معلومات حول جوهر الموضوع المراد معرفة البيانات والمعلومات عنه، كمعرفة اتجاه الرأي العام في المغرب العربي عن إمكانية اتساع هذا الاتحاد لجمهورية مصر العربية.

٣- إعداد مسودة الاستمارة في صورتها الأولية: بعد إتمام هيكل الاستمارة، ويتم الانتقال إلى تحويل وحدات الاستمارة، وفقراتها، وقضاياها بتفصيلاتها المختلفة إلى مجموعة من الأسئلة متتابعة تشكل في النهاية مسودة الصحيفة (الصورة الاولية لاستمارة الدراسة)

إن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة تنقسم إلى أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة أو مقفلة وهناك من يضيف أسئلة نصف مقفلة.

أ ـ الأسئلة المغلقة: هي تلك الأسئلة التي تلزم المبحوثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل. ففي الأسئلة المقفلة تحدد فئة الإجابات المحتملة، حيث تدون الإجابات بجانب السؤال وعلى المبحوث ان يختار الإجابة، والمثال عليها : هل تؤيد انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي (نعم) أو (لا).

وميزة الأسئلة المغلقة، أنها تبسط المقارنة بين الإجابات، وتسهل عملية الترميز والتفريغ، وتتقيد الإجابة عنها بالموضوع. وعيوبها، هي إمكانية تأثير الباحث في المبحوثين من خلال عملية توجيه الأسئلة . وقد لا تتضمن رأي المبحوث مما تجعله يشعر بالإحباط، او لم يعبر عن رأيه بشكل واضح ودقيق، واحتمال الوقوع في الخطإ عند وضع علامة الإجابة في غير مراد البحوث، أي يضع العلامة في خانة (نعم) وهو أصلا يعتقد انه وضعها في خانة (لا). ومثل هذه الأخطاء لا تقع إلا في الأسئلة المغلقة[1] .

ب ـ الأسئلة المفتوحة: وتشير هذه النوعية من الأسئلة إلى السماح للمبحوثين باستخدام صياغاتهم الخاصة، حيث لا توجد بدائل مفروضة عليهم، بل تترك الحرية للمبحوث في

(١) الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

الإجابة بلغته وطريقته الخاصة، والمثال عليها ما الذي تعتبره أهم القضايا في الانتخابات الرئاسية هذا العام؟ وميزة هذه الأسئلة هي أنها تسمح للباحث باكتشاف الأنماط غير المتوقعة في إجابات الافراد. كما أنها تحد من تحيز الباحث وتوجيهه للمبحوثين.

وعيوبها في كونها تجعل المقارنة بين إجابات المبحوثين صعبة للغاية، حيث إن كلا منهم يتأثر بإطار مرجعي في إجابته. كذلك يمكن ان تاتي الإجابة بعيدة عن الموضوع ومسهبة مما يتطلب جهوداً كبيرة، ويصعب ترميزها وتصنيفها بالإضافة إلى صعوبات اخرى[1] .

وفي ما يتعلق بمضمون الأسئلة، فإنها تدور حول الحقائق، والرأي، والدوافع، والمعرفة. وكثيراً ما تتداخل هذه المضامين في الاستمارة الواحدة.

٤ـ التصميم النهائي للاستمارة: ينبغي للباحث قبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية أن يعرضها على أهل الاختصاص والخبرة لتصويبها وتحسينها ما أمكن، كما يتوجب عليه ان يختبرها على عينة صغيرة من مجتمع البحث، وذلك بهدف التعرف على مدى فهم مفردات العينة (المبحوثين) للأسئلة والألفاظ المستخدمة، ودرجة وضوحها وسهولتها ومدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال، ونوع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة، والوقت الذي تستغرقه عملية جمع البيانات، وكذلك الملاحظات المتعلقة بكل جوانب الاستمارة

وأن تخضع الاستمارة لاختبار الثبات، والذي يشير إلى الاتساق بمعنى: الحصول على النتائج نفسها أو الإجابات ذاتها عند إعادة إجراء القياس، أو عند تكرار توجيه الأسئلة نفسها تحت الظروف نفسها. وأن تخضع لاختبار الصدق كذلك، والذي يقصد به، ان السؤال يقيس حقيقة ما يفترض ان يقيسه[2] .

ثالثًا ـ الشروط الواجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستمارة:

ينصح علماء المناهج والخبراء الباحثين عند إجراء بحوثهم بالنصائح التالية :.

١ـ أن تكون الأسئلة الاستبيانية وثيقة الصلة بموضوع البحث.

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) عطا، مرجع سابق، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

٢ـ أن تكون أسئلة الاستمارة واضحة سهلة لا تحتمل معان عديدة، حتى لا تثير أجوبة عديدة لاعلاقة لها بموضوع الدراسة.

٣ـ أن تكون الأسئلة في حدود المعقول، بحيث لا تكثر حتى تصل إلى مدى يدفع المبحوث إلى العزوف عنها.

٤ـ أن تتلافى إحراج المبحوث.

٥ـ أن تكون قائمة الأسئلة مشوقة في وضعها مثيرة للاهتمام.

٦ـ أن يرتبط كل سؤال في الاستمارة بمشكلة البحث، وأن يحقق هدفًا جزئيًا من أهداف الدراسة.

٧ـ أن يتضمن السؤال الواحد فكرة واحدة ، وأن لا يحتمل أجوبة متعددة.

٨ـ أن تبتعد الأسئلة عن الأساليب الإيحائية، التي تشعر المبحوث أن الباحث يريد جوابًا معينًا.

٩ـ أن تبتعد عن التعقيد والتفكير الدقيق الذي لا تستطيعه إلا النخب المتخصصة في فن من فنون العلوم.

١٠ـ ضرورة تحديد التعريفات المستخدمة في الأسئلة والوحدات، أو المقاييس المطلوبة، تحديداً دقيقًا واضحًا، حتى تتحقق درجة من التماثل في جمع البيانات.

١١ ـ إيضاح الاحتمالات الممكنة للإجابة وسردها بطريقة سهلة واضحة، مثل (مؤيد ـ معارض) ، مع إتاحة الفرصة للمجيب بعدم ذكر رأيه في الأسئلة؛ حذراً من دفعه إلى الكذب أو التحريف أو التخمين، وذلك عن طريق تضمين الإجابة عبارة « لا أذكر » أو « لا أعرف » أو « أسباب أخرى »[١] .

وبعد أن يتم إنجاز الاستمارة في شكلها النهائي توزع على المبحوثين، يداً بيد أو عبر البريد، أو تنشر على صفحات الجرائد، والمجلات، أو تذاع عبر الإذاعة، أو تعرض على شاشة

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ص ٤٩ ـ ٥١ . وانظر أيضًا:
ـ عبد الخبير عطا، مرجع سابق، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٧ .
ـ الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

التلفزيون . وبعد ملئها تعاد إلى الباحث، ليفرغها في جداول، ويحللها، ويفسرها، ويكتب التقرير النهائي بشأنها . وهذه المرحلة الأخيرة هي ما يطلق عليه، مرحلة تجهيز البيانات، والتي تضم الخطوات الثلاث التالية(مراجعة البيانات الواردة ـ ترميز الإجابات ـ جدولة البيانات)[١] . وعرض البيانات في جداول، أو رسومات لا يكفي، بل لابد من تفسير تلك البيانات في إطار تصوري أشمل يعطي تلك البيانات والمعلومات دلالات علمية قد تفيد في عملية التعميم.

المطلب الثاني ـــ المقابلة (الاستبار).

اسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة . ويعرفها « فاروق يوسف » بأنها « اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي »[٢] .

وقوام المقابلة هو التفاعل بين الباحث والمبحوث، فهي تمكن الباحث من رصد مختلف التفاعلات التي تحدث خلال عملية المقابلة، من انفعالات وتقطبات الجبين، أو ابتسمات، أو ضحكات أو إشارات باليدين . . . إلخ. كذلك تمكن المبحوث من استيضاح الكثير من الأسئلة؛ وهذا ما لا يتيسر له مع استمارة الاستبيان المنشورة، أو المرسلة إليه. ويمكن للباحث أن يوجد علاقة حميمة مع المبحوث، تيسر له الأمور وتعينه على طرح المزيد من الأسئلة، ومعرفة الكثير عن اتجاه، أو رأي، أو موقف المبحوث بشأن الموضوع المدروس. إن مواجهة الباحث للمبحوث تعطي الباحث انطباعا عن مدى جدية المبحوث في إجابته، وهذه في حد ذاتها تمثل مقياساً لفاعلية البحث أو عدم فاعليته.

وتتعدد تصنيفات المقابلة بحسب رؤية المصنف، فهناك المقابلة الفردية، والجماعية، ومقابلة النخبة، والمقابلة المتخصصة، والمقابلة المقننة، والمقابلة غير المقننة . وفي هذا المطلب

(١) عطا، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .
(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٠ .

سيتم التركيز على شروط المقابلة الجيدة عامة ومقابلة النخبة خاصة.

أولاً ـ شروط المقابلة الجيدة:

ينصح المتخصصون المنهجيون والخبراء الباحثين اتباع مجموعة من القواعد المرشدة، لإجراء المقابلة كما يلي:

١ـ تحديد موضوع المقابلة تحديداً جيداً ودقيقاً، بحيث يكون محدد الفروض والتساؤلات، والاهداف والغايات، وتدور الاسئلة مع الموضوع وحوله، حتى لا يضيع الوقت وتتشتت الافكار. وان يكون الهدف واضحاً من المقابلة لدى المبحوث والباحث معاً.

٢ـ وضوح المفاهيم والعبارات المستخدمة في الاسئلة، حتى يتمكن المبحوث من استيعابها جيداً والإجابة عنها بما تحتمل. ولا مانع من شرح بعض العبارات للمبحوث تسهيلاً للإجابة، ودفعاً للحيرة واللبس والغموض.

٣ـ ان تراعي المقابلة الزمان الذي يتم إجراؤها فيه وكذلك المكان، بحيث لا يشعر المبحوث بالملل. ويفضل ان تكون المقابلة على انفراد. كذلك لابد من طلب موعد مسبق للمقابلة مع المبحوث.

٤ـ عدم مقاطعة المبحوث، ولكن هذا لا يمنع من إعادته إلى صلب الموضوع.

٥ـ إشاعة جو من التودد والتفاعل بين الباحث والمبحوث؛ لإيجاد جو من التفاعل والتجاوب، والاسترسال في الإجابة، وتكسير حاجز التوجس والتمنع.

٦ـ يتوجب على الباحث ان يسجل إجابات السؤال اثناء توجيهه للسؤال الموالي إن أمكن، وذلك بهدف استرسال المقابلة.

٧ـ ضرورة تسجيل الإجابات دون أن يلتفت المبحوث إلى ذلك.

٨ـ ضرورة ان يقرا الباحث ويسجل الإجابات كافة بنفسه ولا يدع المبحوث يمسك جدول المقابلة كما لو كان يجيب عن ورقة استبيان.

٩ ـ يتوجب تسجيل تعليقات المبحوثين ـ في حالة تسجيلها ـ بالكلمات نفسها التي

يستخدمها المبحوثون بدلا من تلخيصها.

١٠ ـ يتوجب على الباحث ان يلح في الحصول على إجابات اكثر تحديداً من المبحوث إذا كانت إجابته غير محددة.

١١ ـ لا تخبر المبحوثين بما قاله الآخرون، حتي ولو طلبوا ذلك.

١٢ـ على الباحث ان لايجري مقابلة اعتماداً على ذاكرته، ولكن يجب عليه ان يضع الجدول امامه، ويرجع إليه في صياغة السؤال وترتيب الاسئلة حتى ولو كات الاستمارة مالوفة لديه.

١٣ـ ينبغي ان يكون السؤال موجزا دون إخلال بالوضوح، بعيداً عن التعقيد والغموض، وكذلك ينبغي ان تكون صياغة الاسئلة بعيدة عن أسلوب الإيحاء المفضي إلى تشويه النتائج، والابتعاد عن الاساليب النافية التي تضفي الغموض على السؤال [1].

ثانياً ـ مقابلة النخبة:

مقابلة النخبة أسلوب من أساليب جمع البيانات عن موضوعات معينة، يصعب الحصول عليها بالطرق الاخرى، نظراً لما تتميز به النخبة كاقلية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية او المواقع التي سبق لها ان شغلتها ولها اهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث.

وفي مقابلة النخبة يعامل كل مبحوث معاملة متميزة بغية الحصول على المعلومات التي يمتلكها. ولا تقتصر مقابلة النخبة على جمع البيانات، ولكن جمع معلومات مفيدة من شانها ان تساعد على بناء الابعاد الخاصة بحدث معين، او تحديد انماط معينة من السلوك. فإذا أردنا معرفة المزيد من المعلومات عن ظروف نشاة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، لجانا إلى النخبة المشاركة في قيادة أجهزة الثورة، .وإذا أردنا معرفة المزيد عن التدخل المصري في اليمن، لجانا إلى النخبة السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية وفعلية في تلك الحقبة.

---

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢ ـ ٢٤٥. وانظر ايضا:

_Grawitz, Methodes, Op.cit., PP.593-594.

ـ عقيل حسين، مرجع سابق، ص ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

شروط مقابلة النخبة.

إلى جانب النصائح والإرشادات التي تحيط بالمقابلة عامة، هناك نصائح أخرى يحث المتخصصون وذوو الخبرة الباحثين على اتباعها، لترشيد مقابلاتهم وتفعيلها وتحذيرهم من التشويه المتعمد، والمعلومات المبالغ فيها، هذه النصائح تكون كما يلي:

١-إلمام الباحث بموضوع مقابلته إلمامًا كبيرًا، وذلك حتى يشعر المبحوث بجديته، ويسد الطريق أمام المبحوث من التلاعب، بتعظيم مواقف وتقزيم أخرى.

٢-وأن لا يكتفي الباحث بمبحوث واحد لجمع معلوماته، وإنما يجب أن يعدد مصادره، باللجوء إلى مبحوثين آخرين لهم صلة بالموضوع، حتى تكتمل الصورة لدى الباحث، ويعرف أوزان الأطراف المشاركة في الحدث المراد كشفه ومعرفته.

٣ -والبحث المستمر عن طرق أخرى لمقارنة تلك المعلومات التي أدلت بها النخبة، إذ يمكن اللجوء إلى الوثائق والسجلات المختلفة.

٤-يفضل مقابلة الشخصيات الثانوية أولاً ثم الرئيسية لاحقًا.

٥-الاستعانة بتزكيات بعض الأطراف الذين يثق فيهم أفراد النخبة.

٦-إبراز هويتك وهوية الجهة التي تشرف على البحث وهذا ما يفرض عليك أن تحمل أوراقك الخاصة وهوية الجهة المشرفة إن كانت.

٧-إيجاد جو من التفاعل بينك وبين المبحوث، وشعُر المبحوث، باستماعك إليه باهتمام واقتناع، ولا تقاطع المبحوث، وحسسه وكأنك تتعلم منه وتستفيد.

٨-ضرورة طمأنة المبحوث المتردد، بإبلاغه أن معلوماته لن تستخدم للإساءة إليه.

٩- ضرورة تدوين المعلومات، ومراجعة ما دون فور انتهاء المقابلة، لتوسيع ما أوجز خلال المقابلة حتى لا ينسى، وتصوير عدة نسخ حتى لا تضيع [1].

١٠ - تلعب الواسطة دورًا مهمًا في الوصول إلى النخبة، وخصوصًا، في دول العالم

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٩.

الثالث، وفي القضايا ذات الطابع السياسي. لذلك ينبغي للباحث أن يتوسل بمن يرى أنهم يحظون بثقة الأشخاص الذين يود مقابلتهم. وإذا كانت الواسطة تمثل أحد المفاتيح للوصول إلى عناصر النخبة، واطمئنانها إلى الباحث، فإن عناصر النخبة، يدل بعضها على البعض الآخر، مما يفيد في معرفة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين بعضهم إزاء موقف معين. غير أن بعض أفراد النخبة يذكر البعض من كانت لهم صلة بالموقف، والذين يعتقد في الغالب أن وجهات نظرهم تتطابق مع وجهة نظره، في حين يهمل خصومه ومعارضيه والذين كانت لهم أدوارهم أيضا، لذلك ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك.

١١- التأكد من سلامة تمثيل الأفراد الذين ستتم مقابلتهم لمجتمع البحث، خصوصًا، في حالة عدم المعرفة الجيدة بمجتمع البحث.

١٢- ضرورة تحلي الباحث بالصبر وتحمل تجاوزات المبحوثين.

١٣- الاحتراز من لجوء المبحوثين إلى تشويه الحقائق، سواء بتضخيم أدوارهم في النجاحات ورمي تبعات الهزائم على الغير. كذلك، فإن الأفراد كثيرًا ما يميلون إلى تقديم أجوبة عامة بسبب قيود المواقع التي يشغلونها، أو بسبب طموحاتهم لشغلها أو بسبب الخوف عمومًا [1].

***

(١) أحمد يوسف أحمد، «مقابلة الصفوة: ملاحظات من الخبرة العملية». في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٢٤١ - ٢٤٨.

المبحث الرابع

المحـاكـاة Simulation

يمكن اعتبار المحاكاة ـ في جانب منها ـ كأسلوب من أساليب جمع البيانات الأولية عن موقف، أو سلوك، أو قرار يراد استظهاره، إذ تتضمن عملية المحاكاة شروط الواقع أو جزءاً كبيراً من ذلك الواقع في نموذج مصطنع يحاكيه. فالمحاكاة هي شكل من التجربة أو الاختبار، حيث يزود مجموعة من الأفراد بالموارد المالية، والزمن، والقواعد التنظيمية وغير ذلك، ثم يمكن بعد ذلك ملاحظة كيف يتصرفون، وماهي القرارات التي يتخذونها. فالمحاكاة توفر لنا وسائل من خلالها يمكن التحكم في بعض خصائص العالم الواقعي ورؤيته بشكل جيد.

كما تمكن الباحثين من ملاحظة السلوك أثناء إجراء عملية التمثيل واللعب لتحديد ماهي أنماط السلوك التي تحدث. وبصيغة أخرى استخلاص المزيد من المعلومات عن القرار الذي يتوخى صناعته من الغير، أو المزيد من كسب المعلومات عن ردود أفعال الناس عن سياسات يستهدف صانع القرار اتخاذها[1].

وأسلوب المحاكاة أسلوب حديث، نسبياً، في الدراسات السياسية. فقد استخدم عمليا بين الحربين العالميتين، إلا أنه دخل الساحة الأكاديمية في الخمسينيات من هذا القرن. ويعد عالم السياسة «جيوتسكو» أو ل من وضع أسس هذا الأسلوب. فقد اختار ست دول وهمية، ووزع عليها ستة أشخاص يقومون بدور صانع القرار الرئيسي على المستوى المحلي والخارجي. وفي اختياره للدول الوهمية، كان يستهدف إبعاد أية فرضيات أو أفكار مسبقة لدى اللاعبين، وفي الوقت نفسه مراقبة الكيفية التي يتصرف بها هؤلاء اللاعبون فيما لو كانوا زعماء أو صناع قرار حقيقيين، ويزوّد اللاعبون بمعلومات كافية عن هذه الدول الوهمية، ويوضعون في جو يوحي إليهم بأنهم يقومون بدور زعماء تلك الدول. ويتم اختصار الوقت الحقيقي للأحداث. ثم تحدد الأهداف الوطنية لكل دولة من الدول الوهمية. وتبين الموارد المتاحة لصانع القرار والتي على أساسها يتصرف إزاء المواقف الداخلية والخارجية، ويتم مراقبة

(1) Kweit, op.cit., P.207.

التفاعل الذي يحدث أثناء أداء الأدوار المختلفة، كإبرام الاتفاقات، وإعلان الحرب ... إلخ[1].

وتعرف «سافنيون» Savignon المحاكاة على أنها «أسلوب المحاكاة على أنه تبسيط لمواقف واقعية، حيث يجد الطلاب أنفسهم ممارسين ومؤدين لأدوار معينة»[2].

والذي يهمنا من المحاكاة هو كونها أسلوباً يفيد في جمع البيانات الأولية التي يحتاجها الباحث عن أحد المواقف التي يدرسها، إلى جانب الأساليب الأخرى.

***

(١) دورتي وبلستغراف، مرجع سابق، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) فهمي حامد عبد الكريم، استخدم أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٦.

الأساليب الكمية في الدراسات السياسية

(المقاييس والمؤشرات)

على الرغم من تأخر دخول الدراسات الكمية إلى حقل الدراسات السياسية، إلاّ أنه سرعان ما انتشرت الأساليب الكمية، من رياضيات، وإحصاء، ومقاييس مختلفة، ورسوم بيانية وجداول مختلفة، والمؤشرات المتعددة. وقد انتشرت هذه الأساليب أول ما انتشرت في أمريكا. لقد استهدفت هذه الأساليب جمع البيانات، وتصنيفها، وتبويبها، وعرضها، وتخزينها من أجل استخدامها في دراسة الظواهر السياسية المختلفة. وقد ارتبطت بالطرق الأمبريقية في البحث، مثل: الاستبيان والمقابلة والمحاكاة والتحليل الكمي للمحتوى وغيرها. كما وظفت الحاسوب في تصنيف المعلومات، وتبويبها، وتخزينها، واستدعائها عند الضرورة. لقد وفرت الحاسبات الآلية معلومات هائلة قابلة للاستخدام، مثل: (بنك معلومات الصراع والسلام) (COPDAB) الذي انشأه إدوارد عازار، ومشروع «هرمان» المسمى (Creon)، هذان المشروعان متخصصان في العلاقات الدولية. ومشروع جامعة «ييل» عن (المؤشرات السياسية والاجتماعية). لقد أجريت العديد من الدراسات التي اعتمدت الطرق الإحصائية والرياضية، مثل: تلك الدراسات التي اعتمدت النماذج الرياضية لتحليل المباريات، والتفسير الكمي للأداء السياسي الوطني، ونخب السياسة الخارجية، والقرار السياسي، والأزمات الدولية، وقياس قوة الدولة، وقياس العنف السياسي، ونظام القيم والصور القومية، والتصويت والكتل التصويتية في المنظمات الدولية[1]. وتستطيع الدراسات الكمية أن تفيد في تحليل الظواهر وقد تفيد في تفسيرها أيضاً بشكل ناجح إذا ربطت ذلك بالدراسات الكيفية من جهة، وأحسنت في تحديد المفاهيم وبناء المؤشرات بدقة.

القياس

يعرف القياس بأنه العملية التي تحدد من خلالها القيمة Value، أو المستوى Level كمياً أو كيفياً، لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات أو سمات، ومن هنا، فإن عملية القياس

(١) مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨. ص ص ٤٠ – ٤٤.

ليست مرتبطة بالعوامل الرقمية والكمية فقط، ولكنها مرتبطة بالعوامل الكيفية أيضاً. والخاصيات الكيفية تتعلق بالأسماء أكثر منها بالأرقام، فمتغيرات اللون، والانتماء السياسي، والديني، هي متغيرات كيفية[1].

ويعرف القياس أيضاً على أنه يعني تحديد خصائص الشيء وتقديرها، أي صياغتها من خلال مقادير، وأرقام، وأعداد، ورتب، وأوزان، وما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء المقيس، كأن ترتبط وحدة القياس بالطول أو الوزن أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك. وتتضمن عملية القياس ثلاثة أبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة امبريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصاً أو شيئاً أو فكرة، ووجود رقم أو عدد أو مقدار، وأخيراً وجود قاعدة أو مجموعة قواعد تربط منطقياً بين الواقعة والمقدار[2].

المؤشرات:

المؤشرات جمع مؤشر، وهو معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى (الحدود، الاحجام والأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.

ويعبر المقياس عن مركب من مجموعة مؤشرات، فعلى سبيل المثال، فإن مقياس تكاليف الحياة هو مقياس مركب من كل القيم والتكاليف المختلفة لعناصر الميزانية العائلية مقدرة حسب أهميتها.

فالمؤشر هو عنصر دال قابل للتكمية (يأخذ كما)، بينما المقياس يتضمن تقدير مجموعة وتكميتها[3].

ويمكن تعريف المؤشرات أيضاً على أنها «أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية»[4]. فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع، وسلوك، وأبنية، وعلاقات مختلفة. وهي تعبيرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها، والمؤشرات غالباً ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل

(١) الهمالي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) حسن أبو طالب، «قياس التعاون في علاقات مصر العربية»، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٢٤، ٢٥.

(3) Grawitz, Op.cit., PP. 336 - 337.

(٤) هبة رؤوف عزت، «تأملات ونظرات في مسألة المؤشرات»، منبر الحوار، ع ٣٢/٣٣. ربيع وصيف ١٩٩٤. ص١٣٩.

علمي. ويمكن للمفاهيم ان تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائيًا وإعطاؤها اوزانًا ومقادير. وإذا كانت المؤشرات ملازمة للاتجاه الامبريقي في تناوله للظواهر الاجتماعية والسياسية بدعوى التخلص من الانحياز والذاتية، فإن صياغة المؤشرات وصكها، لا يمكن فصلها عن سياقها الحضاري[1]، والاجتماعي، والسياسي، إن مؤشر الانتخاب كتعبير ودلالة على ديمقراطية النظام السياسي يحمل كثيرًا من المحاذير، فالكثير من الانظمة الاستبدادية تلجأ إلى الانتخابات التي لا تسمن ولا تغني في مواجهة التسلطية.

أنواع المقاييس وتصنيفاتها

لقد تعددت تصنيفات المقاييس واصبحت عصية على الحصر لكثرتها، فكل حقل من الحقول المعرفية يشمل العديد من المقاييس. فعلماء النفس لهم مقاييسهم، وعلماء الاقتصاد كذلك، وعلماء الاجتماع وكذلك علماء السياسة. فعلى سبيل المثال، تتضمن المقاييس الاجتماعية ـ السياسية عددًا كبيرًا من المقاييس، منها: مقياس الاندماج القومي (الوطني)، ومقياس اليسار الجديد، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التدين... إلخ. وتتضمن المقاييس مستويات (تراكيب) متعددة، قسمها ستيفنس Stevens إلى أربعة مستويات. وهي[2]:

١ـ المقياس الاسمي Nominal: هو مقياس نوعي، يستهدف تحديد نوعية المتغير من خلال وصفه وتوصيفه وإعطائه اسما. والعملية هي عملية تصنيف ولا تستهدف إعطاء قيمة كمية.

والمثال على ذلك تصنيف الاشياء والاشخاص إلى فئات، فالنوع مقياس (ذكر، انثى) وكذلك اللون، والانتماء السياسي والديني. وشرط هذا المقياس، هو التمييز بين الفئات حتى لا يحدث التداخل.

٢ـ المستوى الترتيبي Ordinal Level: هذا النوع من القياس يتضمن خصائص القياس الاسمي ذاتها، ويضيف إليها خاصية الترتيب، حيث نكون في هذا المقياس أمام فئة اكبر، أو أصغر من الفئة التي تسبقها. والمثال عليه تصنيف التعليم أو المستوى التعليمي إلى: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي. وتصنيف الدول إلى كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة، وصغرى.

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٣٩ ـ ١٤١.

(٢) الوفائي، مرجع سابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

٣ـ مستوى المسافات المتساوية Interval Level: ويعتبر هذا المستوى ارقى من المستويين السابقين، وذلك انه يشمل صفاتهما بالإضافة إلى صفة اخرى، وهي تساوي المسافات بين فئات وحدة القياس. وسمي بالمتساوي المسافات، لكون المسافات بين كل فئتين متجاورتين متساوية، ويمكن التمثيل لهذا المستوى بنظام تقدير الطلاب في المراحل التعليمية، فالتقدير، عادة، يكون متدرجًا من ممتاز، وجيد جدًا، وجيد، ومقبول. فالطالب الذي تحصل على جيد أعلى من الطالب الذي تحصل على تقدير مقبول كما يعتبر اقل من مستوى الطالب الذي تحصل على جيد جدًا.

٤ـ المستوى النسبي Ratio Level: ويتميز هذا المقياس بأن له وحدات متساوية ونقطة صفر، حيث لا تتضمن المقاييس السابقة نقطة الصفر. وباستعمال القياس النسبي يمكن الحصول على نسب مئوية يسهل معها القول: بان قيمة معينة تساوي ضعف قيمة أخرى او نصفها، ومن امثلة هذا النوع من القياس النسبي، الوزن، والعمر، والإنتاج. وان أصغر قيمة يمكن الحصول عليها هي الصفر. ويتداخل هذا المستوى مع المستوى المتساوي المسافات حتى ان الكثير من الباحثين يعدونه جزءًا من المستوى المتساوي. وللتقسيمات السابقة اهمية كبيرة، حيث إن معظم العمليات الإحصائية تتوقف عليها. كما يختلف معنى المصطلحات الإحصائية من مستوى إلى آخر. فالمتوسط مثلاً لا يمكن حسابه في حالة المستوى الاسمي، ولكن يمكن حسابه في المستوى النسبي وهلم جرا. لذلك تزداد اهمية معرفة نوعية المقاييس[1].

وميزة المقاييس، قدرتها على توليد البيانات وتلعب المؤشرات دورًا مهمًا في عملية توليد البيانات، حينما تتمكن من تحويل المفاهيم إلى متغيرات قابلة للقياس، وقبل ذلك إمكانية تعريف تلك المفاهيم تعريفات إجرائية ورشقها بمؤشرات تساعد على القياس.

مقاييس الاتجاهات السياسية

لقد اشتهرت أربعة مقاييس من بين الكثير من المقاييس التي تختص بقياس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، وهذه المقاييس هي: مقياس «ليكرت»، ومقياس «جوتمان»، ومقياس «ثرستون»، والمقياس المتباين الدلالة.

(١) المرجع نفسه، ص ص ٤٦ ـ ٤٩. وانظر كذلك:

ـ الفائدي، مرجع سابق، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٩ هـ ـ الهمالي، مرجع سابق، ص ص ٩٨ ـ ١٠١.

أولاً - مقياس «ليكرت» Likert Scale: يعتبر هذا المقياس أبسط المقاييس المذكورة وأقلها كلفة، حيث تعرض على المبحوث مجموعة من العبارات تتطلب حكمًا تقويميًا. وهنا تقدم وحدات القياس إلى الأشخاص الذين يريد الباحث قياس اتجاهاتهم، ويطلب منهم الإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك باختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات المقترحة على السؤال المطروح. فإذا أردنا قياس اتجاه جماعة معينة عن السماح بإنشاء حزب إسلامي، فيمكن أن تستخدم مجموعة من العبارات، وكل عبارة تقابلها خمسة أسئلة كما يلي :-

١- هل أنت موافق بشدة وتقابلها خمس درجات، و٢- هل أنت موافق وتقابلها أربع درجات، و٣- هل أنت محايد وتقابلها ثلاث درجات، و٤- عدم الموافقة وتقابلها درجتان، و ٥- عدم الموافقة بشدة وتقابلها درجة واحدة. ويمكن التمثيل لذلك كما يلي:

١- إنشاء حزب إسلامي ضروري للاستقرار.

٢- إنشاء حزب إسلامي يقوي الديمقراطية.

٣- وجود حزب إسلامي يساعد على الاندماج الاجتماعي.

٤- وجود حزب إسلامي يمتص التطرف.

فإذا سألنا فرداً معينًا عن موقفه من ذلك، وجاءت إجابته عن العبارة الأولى والثانية بالموافقة بشدة بمعنى إعطاء خمس درجات لكل منهما. وجاءت إجابته عن العبارة الثالثة محايد (أو لا رأي له) وتقابلها ثلاث درجات، وإجابته عن العبارة الرابعة لا رأي له وتقابلها ثلاث درجات.

بعد ذلك تجمع هذه الدرجات وتقسم على عدد العبارات هكذا:

٥ + ٥ + ٣ + ٣ = ١٦، تقسم الـ (١٦) على عدد العبارات وهي أربع. ١٦ / ٤ = ٤ .

ويفيد هذا الرقم على أن المبحوث يوافق بشكل كبير على السماح باعتماد حزب إسلامي في بلد مسلم.

ثانيًا - مقياس «جوتمن» Guttman Scale

يعد مقياسًا ترتيبيًا، ويتطلب مجموعة من الوحدات التي يجب أن تنظم بشكل ثابت، ولهذا المقياس ميزة تراكمية، بحيث إن الشخص الذي يوافق على الفقرة الأخيرة يكون بالتالي قد وافق على جميع الفقرات التي قبلها. فلو قمنا بوزن شخص فوزن (٨٠) كلغ، فلسنا بحاجة إلى إعادة وزنه لنعرف أنه أثقل من شخص يزن (٧٠) كلغ. فهذا المقياس يعبر

عن ترتيب العبارات الخاصة بالاتجاه المراد قياسه، وذلك حسب درجة شدتها في التعبير عن هذا الاتجاه مع دعوة المبحوثين إلى إبداء مواقفهم من كل عبارة سواء بالرفض أو بالقبول. ومن ثم، فحين نريد قياس الاتجاه بشأن قضية معينة وفق مقياس «جوتمن»، نقوم بوضع العبارات في نظام يبدأ بأقلها شدة وينتهي بأكثرها شدة. والشخص الذي يوافق على أكثرها شدة فهو يوافق على أقلها. فلو أردنا قياس اتجاه فرد في بلد عنصري نحو فكرة المساواة، فإن أسئلتنا ينبغي أن تتدرج ترتيبيًا كما يلي :-

١- هل توافق على مشاركة السود في الانتخابات البلدية؟

٢- هل توافق على أن يترشح أسود لحكم البلدية؟

٣- هل توافق على أن يترشح أسود للانتخابات البرلمانية؟

٤- هل توافق بأن يترشح أسود للانتخابات الرئاسية؟

وبالتالي، فإن الشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يفترض فيه أنه يوافق على العبارات التي قبلها، ويتميز بأنه قوي الإيمان بفكرة المساواة أو أنه يؤمن بالمساواة بين الأجناس والألوان.

ثالثًا: - مقياس «ثرستون» Thurston Scale: وهو أسلوب يعتمد على المسافات المتساوية، وتتكون وحدات هذا المقياس من (١١) نقطة، وهو يتدرج من الإيجاب إلى السلب، بحيث تكون الوحدات الست الأولى موجبة، والثلاث التي بعدها محايدة، والاثنتان الباقيتان سلبيتين.

ويعتمد المقياس هذا على المحكّمين، حيث يتم اختيار عدد من المحكمين بطرق عشوائية من مجتمع البحث. ويعطى كل محكم مقياسًا من (١١) نقطة تتراوح ما بين مؤيد (١١) ومحايد (٦) وغير مؤيد (١)، ومجموعة من البطاقات تطبع عليها إحدى العبارات (على كل بطاقة عبارة). ويطلب من كل محكّم أن يفحص علاقة كل عبارة بالموضوع محل البحث، وأن يضع كل بطاقة في إحدى المجموعات الإحدى عشرة والتي تتوافق مع تقييمه لها، فالعبارات التي يعتبرها المحكمون أكثر تأييداً يضعها في المجموعة (١١) والأقل تأييداً في المجموعة (١٠) وهكذا. ومن ثم فإن الباحث يحصل على تقييم كل محكم لكل عبارة. وبهذه الطريقة يمكن أن تحدد لكل عبارة قيمة على المقياس توضح موقعها النسبي على متواصل التأييد - عدم التأييد، مع إعطاء قيم أعلى لتلك العبارات التي اعتبرها المحكمون

أكثر تأييداً. ويحدد كثير من الباحثين هذه القيم عن طريق حساب الوسط الحسابي، وذلك بجمع كل القيم الفردية بالنسبة لكل بُنْد (عبارة) وقسمتها على عدد المحكمين. ويفضل «مانهايم» تحديد قيمة الوسيط بالنسبة لكل عبارة.

رابعاً ـ مقياس تباين الدلالة Semantic Differential : يستخدم هذا المقياس من أجل قياس آراء الناس ومواقفهم عبر مقارنة زوجية أو ثنائية الدلالة، مثل:ـ

جيد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	رديء
نظيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	قذر
كبير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	صغير
قوي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ضعيف

وتوضع سبع درجات ثابتة تقع بين طرفي المقياس وهي كما يلي:ـ

١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧

جداً نسبياً قليل جداً لا اعلم قليل جداً نسبياً جداً

هذا الأسلوب يعتمد على سلسلة من الصفات المتناقضة لإبراز المعنى الذي يعطيه شخص معين لمفهوم ما. وعادة ما تقدم هذه القائمة للمبحوثين على بطاقة منفصلة، ويطلب منهم تقييم موضوع ما باستخدام مقياس مكون من سبع نقط، بناء على هذه الصفات. ويفيد هذا الأسلوب من المقاييس بإبراز حدة وتوجه الاتجاه الذي يتم قياسه. فمثلاً يمكن قياس اتجاه الرأي العام على الأداء السياسي للسلطة في قضية معينة.

وهذا المقياس لا يقدم قيماً ذات دلالة كما تفعل المقاييس السابقة، إلاّ أنه يستخدم كأساس للمقارنة بين شيء وآخر (هل يتشابه المبحوثون في رؤيتهم للأشياء المتماثلة)[1].

والخلاصة: إن المقاييس والمؤشرات يمكن أن تفيد في توليد المعلومات، والمساعدة على تفسير الظواهر السياسية. ولكن ينبغي أن تتعضد وتتقوى بالأساليب الكيفية. كما ينبغي أن تحدد المفاهيم تحديداً يأخذ السياق الحضاري والتاريخي، و الاجتماعي، والسياسي في عين الاعتبار.

---

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ص ٢٧١ ـ ٢٨٣. وانظر أيضاً:
الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ ـ ١٣٦. والفائدي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠ ـ ١٤٧.
الوفاتي، مرجع سابق، ص ص ٥٦ ـ ٦٦. والمنوفي، مناهج وطرق البحث، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٨.

خاتمة

وفي الختام أذكر أن هذه الاقترابات والمناهج والأساليب المختلفة، التي تناولتها في هذا الكتاب، ليست حكراً على علم السياسة، بل الكثير منها تمت استعارته من الحقول المعرفية الأخرى وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد. وليس في الأمر ما يثير التعجب، ذلك لأن هذه العلوم تتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة، والذي لا يمكن النظر إليه على أنه كتلة اقتصادية، أو سلوك عقلاني فحسب، بل الإنسان يفكر، ويطمح، ويسعى إلى القيم والمجد، وينتصر لأفكاره وعقائده، كما يعيش في بيئة يتبادل معها التأثير، ويسعى لإشباع رغباته المتعددة. وهكذا تتعقد الظاهرة التي يكون محورها الإنسان، وتتطلب تضافر مجموعة كبيرة من المناهج والمداخل وتكاملها، للإحاطة بتلك الظواهر. إن الكثير من العمليات السياسية تكون بوتقة لجوانب عديدة، ودوافع مختلفة، تبعث الإنسان على التصرف والتحرك أو توجهه الوجهة التي تريد.

لهذا السبب ينصح المتخصصون والمحللون السياسيون بضرورة الاستعانة بمجموعة من الاقترابات، للإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة السياسية، سواء أكانت عملية (صناعة قرار) أو بنية سياسية (جماعة)، (هيئة تشريعية) أو نظاماً سياسياً. وهذا ما يطلق عليه بالتكامل المنهجي.

إن هذا الكتاب يعد محاولة إضافية مع محاولات سابقة لباحثين آخرين في هذا الصدد؛ من أجل المساهمة في تشييد صرح المعرفة في وطننا العربي. وهو جهد متواضع يضمه باحث إلى جهود إخوانه من أجل تطوير القدرة التحليلية لدى طلاب العلوم السياسية خصوصاً والعلوم الإنسانية عموماً. والله وحده أسأل أن يوفقني إلى كتابة أفضل وأعمق، وخصوصاً فيما يتعلق بالسعي لبناء منهاجية إسلامية تكون أكثر استجابة وكفاية، لدراسة واقع أمتنا العربية الإسلامية ويبقى هذا أملاً أنشده مع غيري.

والله أسأله السداد والرشاد، والإخلاص في القول و العمل إنه نعم المجيب.

قائمة المراجع

أولاً — المراجع بالعربية

أ — الكتب

١- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٣).

٢- أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).

٣- أبو الحسن الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق رضوان السيد، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧).

٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٢).

٥- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٦- برتران بادي، الدولة المستوردة، «تغريب النظام السياسي»، ترجمة لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة العالم الثالث، ١٩٩٦).

٧- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٨- جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٩- «جارول مانهايم» و«ريتشارد ريتش»، التحليل السياسي الامبريقي، ترجمة السيد عبد المطلب غانم وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).

١٠- «جبرييل الموند». و«بنغهام باول الابن»، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد على عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت).

١١- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، جـ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة، ١٩٦٢).

١٣- «جورج كلاوس»، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢، (بيروت: دار الحقيقة: ١٩٩٠).

١٤- «جيمس دورتي» و«روبرت بلستغراف»، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).

١٥- حامد احمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤).

١٦- حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، محاضرات ٧٠/ ١٩٧١).

١٧- حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة: د.ت).

١٨- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨).

١٩- خليفة على البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي-الإسرائيلي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

٢٠- سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الاردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).

٢١- سلوى شعرواي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢٢- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣).

٢٣- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥).

٢٤- السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).

٢٥- السيد على شتا، نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).

٢٦- السيد على شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).

٢٧- السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).

٢٨- صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت: ١٩٨٢).

٢٩- صلاح قنصوه، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

٣٠- ظريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣).

٣١- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).

٣٢- عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط ١١، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠).

٣٣- عبد الحي اللكنوي، ظفر الاماني في مختصر الجرجاني، تحقيق تقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥).

٣٤- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧).

٣٥- عبد الرحمن الشيزري، المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسى، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧).

٣٦- عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن: عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

٣٧- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).

٣٨- عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢).

٣٩- عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الاردن: عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٤).

٤٠- عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٨٨).

٤١- عبد المنعم الدسوقي الجميعي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٩٢).

٤٢- عبد المنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).

٤٣- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩).

٤٤- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: د.ن، ١٩٨٦).

٤٥- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مالطا: منشورات ELGA، ١٩٩٥).

٤٦- علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٤٧- علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٧٥/١٩٧٦).

٤٨- علي عبد القادر وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧).

٤٩- عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩).

٥٠- فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).

٥١- فاروق يوسف احمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).

٥٢- فاروق يوسف احمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).

٥٣- فهمي حامد عبد الكريم، استخدام أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

٥٤- فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١).

٥٥- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).

٥٦- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤).

٥٧- محجوب عطية الفائدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا: البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤).

٥٨- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨).

٥٩- محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩).
٦٠- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأموية، ١٩٨٧).
٦١- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ٦، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤).
٦٢- محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤).
٦٣- محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، (مصر: د.ن، ١٩٩٠).
٦٤- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ ١، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١).
٦٥- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢).
٦٦- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩).
٦٧- محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).
٦٨- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨).
٦٩- محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم، (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩).
٧٠- محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط ٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣).
٧١- موريس ديفيرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١).
٧٢- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).
٧٣- نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).
٧٤- نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٧٥- نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة العصرية، ١٩٦٤).
٧٦- ودودة بدران (محرر)، المقاربات البحث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
٧٧- ودودة بدران (محرر)، البحث الامبريقي في الدراسات السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).
٧٨- ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
٧٩- يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٢).

ب- الدوريات

٨٠- حسن أبو طالب، «قياس التعاون في علاقات مصر العربية»، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.
٨١- سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي» المستقبل العربي، ع ٩٣، نوفمبر ١٩٨٦.
٨٢- مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي» المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨.
٨٣- نيفين عبد المنعم مسعد، «القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية»، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢.
٨٤- هبة رؤوف عزت، «تأملات ونظرات في مسألة المؤشرات»، منبر الحوار، ع ٣٢/٣٣، ربيع/صيف ١٩٩٤.

ثانياً — المراجع باللغة الأجنبية

References

A- Books.

1- Almond, Gabriel A. and powel, poel, Bingham. comparative Politics, systems and plicy, second Edition, (Boston: little Brown and company, 1978).

2- Bailey, Kenneth D. Methods of social Research, Third Edition, (New york: Free Press, 1987).

3- Brown, A. Lee. Rules and Conflict, in Introduction to Political life, (New Jersy: Prentice - Hall Inc., 1981).

4- Calvert, Peter. An Introduction to Comparative Politics, (New york: Harvester Wheatcheaf, 1993).

5- Charlesworth, James. Contemporary Political Analysis (New york: The Free Press, 1967).

6- Contori, Louis J. and Ziegler Andrew H. (Eds.), Comparative Politics, In the post Behavioral era, (Boulder: Rienner Publishers, 1988).

7- Conway, Margaret and Fiegert Frank B. Political Analysis an Introduction, sesond Ed., (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1976).

8- Dogan, Mattei et Pelassy, Dominique. Sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982).

9- Dyke, Vernon Van. Political Science: A philosophical Analysis, (california: Stanford university press, 1960).

10- Easton, David. Analyse du système Politique, Traduction de pierre Rocheron, (paris: Librairie Armond colin, 1974).

11- Erik lane, Jan and Ersson svante. Comparative Politics, an Introdution and New Approach, (U. S. A. Polity press 1994).

12- Feagin, Joe R. A case For case study, (U. S. A., North Carolina press, 1991).

13- Finiftar, Ada W. (ed.), Political Science The state of Discipline, (Washington D.C: A. P. S. A., 1983).

14- Frankel, Joseph. The making of Foreiqn Policy, an Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967).

15- Gibbs, Brian H. and singer, J. David. Empirical Knowledge on world politics, (U. S. A. Greenwood press, 1994).

16- Golembiowiski, Robert T. (ed.), The Small Group In political Science, (U. S. A: GEORGIA PRESS, 1978).

17- Grawitz, Madleine. Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed.) (Paris: Editons Dalloz, 1993).

18- Hague, Rod and Harrop Martin. comparative Government, second Edition, (U. S. A: Humanities press In ternational, 1990).

19- Hindess, Barry. Political Choice and Social structure, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989).

20- Holsti, J. K. International Politics: framework for Analysis, 5 th Edition, (Columbia: prentice - Hall, 1988).

21- Isaak, Alan C. scope and Methods of Political Science, (Illinois: The Dorsey Press, 1969).

22- Johnson, Janet B. and Joslyn Richard A. Political science Research Methods, second Edition, (Woshington D.C: Cq press, 1991).

23- Kaplan, Abraham. The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Compary, 1964).

24- Kessel, John H. et al., Micro politics Indivedual and Group Level Concepts, (U. S. A: Copyright (c) by Holt, Rikehart, 1970).

25- Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, (Beverly Hills: Sage Publications, 1980).

26- Kweit, Mary Grasez and Kweit Robert w. Concepts and Methods for Political Analysis, (U. S. A: Printice - Hall Inc., 1981).

27- Lasswel Harold. Politics: Who? Gets what? when? How? (New york: Miridian Book, 1958).

28- Leca, Jean et Grawitz madeleine. Traite, de science politique, Vol. 3, (Paris: P. U. F. 1985).

29- Manheim, Jarol B. and Rich Richard. Empirical Political Analysis Research Methods In Political science, (U. S. A: Printice - Hall INc., 1981).

30- Martin, Rex. Historical Explanation, (London, Ithaca: Cornell University Press, 1977).

31- Migdal, Joel s. Strong Societies and week States, (New Jersey: Princeton University Press, 1988).

32- Palmer, Monte. The Interdisciplinary study of politics (New york: Harper and Row Publishers, 1974).

33- Reynolds, P. A. An Introduction to International Relations, 3th Edition, (London: Longman, 1994).

34- Russett, Bruce and Starr, Harvey. World Politics, Second Edition, (New york: W. H. Free man and company, 1985).

35- Snyder, Richard C. et al., Foreign Policy Decision - making, (New york: The Free Press of Glencoe, 1962).

36- Sullivan, Michael P. International Relations Theories and Evidance, (New Jersey: Prentice - Hall INC., 1976).

37- Wiarda, Howard J. (Ed.), New Directions in Comparative Politics, Revised Edition, (Boulder: westview Press, 1991).

B- Periodicals.

38- Breen, Richard and Rott man David. << Class Analysis and class theory>>, In The Journal of British Sociological Association, Vol. 29, No. 3 (August 1995).

39- Cole, Alistair, <<Studing Political leadership, the Case of Francois Mitterand>>, In Political Studies, Vol. 42, No. 3, (September 1994).

40- Elman, Mariam f.<<The Foreign Policies of Small States>>, In British Journal of Political Science, Vol. 25, (April 1995).

41- Rose, Richard. <<Comparing Forms of Comparative Analysis>>, Politica Studies, 39, No. 3 (September 1991).

***

الموضوع	الصفحة

***